بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

أثر الديون الخارجية علي النمو الاقتصادي في السودان

في الفترة من (1980-2017م)

Impact Of External Debt On Economic Growth In Sudan

(1980 - 2017)

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي(تمويل)

إعداد الطالبة:

أمل عوض يوسف علي

إشراف: د

عبد العظيم سليمان المهل

ديسمبر 2020م

إهداء

إلي من كلله الله بالهيبة والوقار

إلي من أحمل اسمه بكل افتخار

إلي من حصد الأشواك عن طريقي ليمهد لي طريق العلم

والدي العزيز لك كل التجلى والاحترام

إلي من دعائها سر نجاحي

إلى التي لا تكفيها كلمات الشكر والعرفان

أمي الغالية

تتسابق الكلمات وتتزاحم العبارات لتنظم عقد الشكر الذي لا يستحقه الا انتم

انتن اهل الشكر والتقدير اخوتي

اهدي اليكم هذا البحث داعية المولي سبحانه وتعالي ان يكلل بالنجاح والقبول

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلي آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلي يوم الدين. فإننا نشكر الله سبحانه وتعالي الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا علي أداء هذا الواجب ووفقنا إلي إنجاز هذا العمل فله الشكر اولا وأخيرا.

والشكر أجزلة لكلية الدراسات العليا جامعة السودان وكل الشكر أساتذتنا الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين جهودا كبيرة في بناء جيل الغد و أخص بالشكر الدكتور: عبد العظيم سليمان المهل لمجهوده السامي معي والذي تفضل بالإشراف على هذا البحث ولم يبخل بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي في إكمال هذا البحث فجزاءه الله عني كل خير فله مني كل التقدير والإحترام .

المستخلص

هدف البحث إلى دراسة أثر الديون الخارجية علي النمو الاقتصادي في السودان (1980-2017م) ، عليه يمكن صياغة السؤال الرئيسي التالي: ما هو أثر الديون الخارجية علي النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (1980 - 2017م) من خلال أثر الديون الخارجية علي الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وأثر الديون الخارجية علي ميزان المدفوعات .

تنبع أهمية البحث من خلال المساهمة في إسراء المكتبة العلمية فيما يتعلق بالديون الخارجيةوالنمو الاقتصادي والمساهمة في إفادة الباحثين وإمكانية الاستفادة من معلومات الدراسة في تناول الموضوعات والجوانب الأخرى للديون الخارجية ويمكن أن يكون البحث نقطة انطلاق نحو أبحاث أخري في هذا المجال .

اتبع الباحث المنهج الوصفي والتحليلي ، توصل الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي والدين الخارجي ووجود علاقة طردية بين والدين الخارجي وميزان المدفوعات ووجود مقدرة للتنبؤ بنموذج الدراسة مما يساعد في التخطيط الاقتصادي ورسم السياسيات. بناء على النتائج توصي الدراسة بالإنتاج هو العامل الرئيسي الذي يؤدي إلي زيادة الصادرات لذا نوصي بتفعيل دور الدولة لدفع العملية الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة وخروج البترول بعد انفصال الجنوب اثر بصورة كبيرة في انخفاض النمو الاقتصادي لذا نوصي بتنمية الصادرات غير البترولية وتحسين القدرات التسويقية والتنافسية للصادرات وعدم تسويقها في شكل مواد خام وجذب الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المتقدمة والصناعات التي تحتاج إلي مهارات عالية، مع التركيز على مشروعات منتجات الصادر التي يتوفر للسودان فيها ميزة نسبية وفتح المجال أمام المؤسسات الناشئة للتوجه نحو الأسواق الخارجية وتصدير منتجاتها.

Abstract

The aim of the research is to Impact Of External Debt On Economic Growth In Sudan. Therefore, the following main question can be formulated: What is the effect of external debts on economic growth in Sudan during the period (1980-2017) through the effect of external debts on GDP Gross (GDP) and the impact of external debt on the balance of payments.

The importance of the research stems from the contribution to the learning of the scientific library with regard to external debts and economic growth, contributing to the benefit of researchers, and the possibility of benefiting from the study information in dealing with the topics and other aspects of the external debt. The research can be a starting point towards other research in this field.

The researcher followed the descriptive and analytical approach. The study reached several results, the most important of which is the existence of an inverse relationship of statistical significance between economic growth and external debt, the presence of a direct relationship between external debt and the balance of payments, and the presence of an ability to predict the study model, which helps in economic planning and policy-making, political and security instability. Based on the results, the study recommends production as the main factor that leads to an increase in exports. Therefore, we recommend activating the state's role to push the production process in various economic sectors. The exit of oil after the secession of the South has greatly affected the decline in economic growth. Therefore, we recommend developing non-oil exports and improving the marketing and competitiveness of exports and not Marketing it in the form of raw materials and attracting investments in the field of advanced technology and industries that need high skills, with a focus on export products projects in which Sudan has a comparative advantage and opening the way for emerging enterprises to go to foreign markets and export their products.

قائمة المحتويات

الموضـــــــوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
الفصل الأول **الإطار المنهجي والدراسات السابقة**	
المقدمة	2
الإطار المنهجي	3
الدراسات السابقة	6
الفصل الثاني **الإطار النظري**	
المبحث الأول : مفهوم وتعريف النمو الاقتصادي	13
المبحث الثاني : الديون الخارجية	23
المبحث الثالث : شروط الديون الخارجية	33
الفصل الثالث **الديون الخارجية في السودان**	
المبحث الأول : التطور التاريخي لديون السودان	61
المبحث الثاني : دور الديون الخارجية فى تمويل مشاريع التنمية في السودان	77
المبحث الثالث : تجارب السودان والمبادرات الدولية لمعالجة أزمة المديونية الخارجية	84
الفصل الرابع **الدراسة التطبيقية**	
المبحث الأول : توصيف نموذج الدراسة	96

المبحث الثاني : فحص البيانات وتقدير النموذج القياسي المقترح	108
الخاتمة	
النتائج	130
التوصيات	131
المصادر والمراجع	132

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1/2	إجمالي رصيد الدين الخارجي (الدين المستحق والمنصرف بالأسعار بالدولار الأمريكي من 2003-2013م)	31
2/2	حجم الديون الخارجية للبلدان النامية وخدماتها للفترة من (198-1987م)	48
3/2	تزايد حجم الديون الخارجية على الدول النامية خلال الفترة من (1988-1995م) (مليون دينار)	51
4/2	تزايد حجم المديونية على الدول النامية للفترة من (1996-2003)(مليون دولار)	53
5/2	تزايد حجم المديونية على الدول النامية للفترة من (2004-2012) (مليون دولار)	56
1/3	الديون الخارجية للسودان للفترة من (1980- 1990) (بالمليون دولار)	64
2/3	الديون الخارجية للسودان للفترة من (1991-2001) (بالمليون دولار)	65
3/3	الديون الخارجية للسودان للفترة من (2002-2012) (بالمليون دولار)	68
4/3	نمو وتزايد المديونية الخارجية السودانية خلال الفترة من (1980-2012م)	70
5/3	القطاع الزراعي ويشكل: الزراعة-الري: الثروة الحيوانية	79

1/4	الجدول التالي يوضح الارتباط بين الدين الخارجي والناتج المحلي الاجمالي	101
2/4	الجدول التالي يوضح الارتباط بين الدين الخارجي وميزان المدفوعات	103

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1/2)	تزايد الديون في الفترة 1980- 1987	49
(2/2)	خدمة الدين من العام 1980- 1987	50
(3/2)	تزايد حجم الديون الخارجية على الدول النامية للفترة من (1988- 1995)	52
(4/2)	تزايد حجم الدين على الدول النامية للفترة من (1988- 1995م)	53
(5/2)	تزايد حجم الدين على الدول النامية للفترة من (1996- 2003)	54
(6/2)	تذبذب في خدمة الدين على الدول النامية للفترة من (1996- 2003)	55
(7/2)	تزايد حجم الديون الخارجية على الدول النامية للفترة من (2004-2012)	57
(8/2)	تذبذب في خدمة الدين على الدول النامية للفترة من (2004- 2012)	58
(1/3)	تزايد حجم المديونية الخارجية على السودان للفترة من (1980-1990)	64
(2/3)	تزايد حجم الديون الخارجية السودانية للفترة من (1991- 2001م)	65
(3/3)	تزايد حجم الديون الخارجية على السودان للفترة من (2002- 2012)	69
(1/4)	الارتباط بين الدين الخارجي والناتج المحلي الاجمالي	102
(2/4	الارتباط بين الدين الخارجي وميزان المدفوعات	104

الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

1-1 المقدمة

2-1 الإطار المنهجي

3-1 الدراسات السابقة

1-1 المقدمة:

تعتبر الديون الخارجية أحد أهم المشاكل التي تواجه البلدان النامية عموماً والأقل نمواً على وجه الخصوص نظراً لأبعادها السلبية على عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان وتهديدها لاستقرار نظامها المالي، وبالرغم من الجهود المتواصلة من جانب البلدان النامية لمواجهة خدمة ديونها والتغلب عليها إلا إن هذه الأعباء فاقت قدرة هذه البلدان على تحملها .

وتلجأ الدول إلى الاقتراض لتغطية عجز الموازنة العامة من المصادر الداخلية أو الخارجية، ويختلف الدين الخارجي عن الدين الداخلي في أثرة على الاقتصاد وخاصة من حيث أثر ه على ميزان المدفوعات، فالحساب الجاري لميزان المدفوعات يتأثر بحجم مدفوعات الفائدة، ويمثل إجمالي هذه المدفوعات خدمة الدين الخارجي الذي يؤثر سلباً على الاقتصاد من حيث الموارد المتاحة والنمو، لكن الاستفادة من الدين الخارجي ترتبط بالكيفية التي يتم بها استخدام هذه الموارد عند الحصول عليها ومدي نجاح في مواجهه خدمة هذا الدين عند الاستحقاق.

وعلى الرغم من أن المديونية لها فوائد إلا أنهاتشكل عبئا كبيراً على الدولة في تسديد الأقساط المتفقة عليها من الجهة الدائنة والفوائد المترتبة على هذه القروض، وبطبيعة الحال فإن هذه الأعباء التي يتم تسديدها تكون على حساب الخدمات الأساسية المقدمة من قبل الدولة لمواطنيها مما يترك أثار سلبية على الأوضاع الأمنية والاجتماعية والسياسية بالإضافة أنها تضيق الخناق على معدلات النمو الاقتصادي.

بدات ازمة المديونية علي المستوي العالمي في الخمسينات ، وأتضحت معالمها بشكل بارز في تسعينياتلقرن الماضي عندما تفاقم حجم القروض نظراً لسوء توظيفها لتتفجر عام 1982 حينما توقفت المكسيك ، وتشيلي، والأرجنتين، عن دفع عبئ ديونها الخارجية ولعل

من الأسباب الرئيسية في تفاقم المديونية الخارجية المراحل الإقتصادية المبكرة غير المتكافئة بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية .

2-1 الإطار المنهجي :

مشكلة البحث:

هنالك العديد من العناصر التي تؤثر على التنمية الاقتصادية في السودان ، مثل مساهمة القطاعيين الزراعي والصناعي وقطاع التجارة الخارجية ، إضافة للديون الخارجية المتمثلة في القروض الخارجية ويهدف هذا البحث في دراسة أثر الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية في السودان (2017-1980م) ، عليه يمكن صياغة السؤال الرئيسي التالي: ما هو أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (2017-1980م)؟

وتتفرع منة الأسئلة التالية:

1- ما هو أثر الديون الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)؟

2- ما هو أثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات ؟

فروض البحث :

1- هنالك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي.

2- هنالك علاقة عكسية بين الديون الخارجية والناتج المحلي الإجمالي.

3- تؤثر السياسات الاقتصادية على النمو الاقتصادي .

أهداف البحث:

1- تسليط الضوء على الديون الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية.

2- تحليل العلاقة بين الديون الخارجية والنمو الاقتصادي في السودان .

3- التعرف على حجم الدين الخارجي السوداني وأسبابه .

أهمية البحث :

أولا: الأهمية العملية:

ترجع أهمية البحث إلى أن هذا الموضوع يلقي في الحاضر اهتماماً على الصعيد الدولي في ظل التحولات الراهنة، وتوضيح آلية الاستفادة من الدين الخارجي للوصول للمساهمة في التنمية الاقتصادية وتحليل أسباب الديون الخارجية وتحديد أثرها مما يساعد جهات الاختصاص وراسمي السياسات لايجاد الحلول والبدائل والاستفادة منها في التخطيط.

ثانيا: الأهمية العلمية :

1-المساهمة في إسر اء المكتبة العلمية بما يتعلق بالديون الخارجية والتنمية الاقتصادية.

2- المساهمة في إفادة الباحثين وإمكانية الاستفادة من معلومات الدراسة في تناول الموضوعات والجوانب الأخر ى للديون الخارجية.

3- يمكن أن يكون البحث نقطة انطلاق نحو أبحاث أخري في هذا المجال .

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتحليل بيانات الدراسة وتوضيح العلاقة بين الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة (2017-1980م).

مصادر البيانات:

يعتمد البحث على المصادر الثانوية و تتمثل في الكتب والمراجع العلمية، والدراسات السابقة، وتقارير سنوية يتم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء ،وبنك السودان المركزي .

حدود البيانات:

الحدود المكانية : جمهورية السودان.

الحدود الزمنية : 1980-2017م

هيكل البحث:

قُسم البحث إلي اربعة فصول وخاتمة تناول الفصل الأول الإطار المنهجي والدراسات السابقة أما الفصل الثاني الإطار النظري فتناول في المبحث الأول مفهوم وتعريف النمو الاقتصادي والمبحث الثاني الديون الخارجيةوالمبحث الثالث شروط الديون الخارجية . أما الفصل الثالث فتناول الديون الخارجية في السودان من خلال المبحث الأول التطور التاريخي لديون السودان والمبحث الثاني دور الديون الخارجية فى تمويل مشاريع التنمية في السودانوالمبحث الثالث تجارب السودان والمبادرات الدولية لمعالجة أزمة المديونية الخارجية. أما الفصل الرابع إشتمل على الدراسة التطبيقية تناول في المبحث الأول توصيف نموذج الدراسةوالمبحث الثاني فحص البيانات وتقدير النموذج القياسي المقترح. أما الخاتمةفاشتملت علي الخاتمة والنتائجوالتوصيات والمصادر والمراجع.

3-1 الدراسات السابقة:

من خلال البحث عن الدراسات السابقة ذات الصلة بالدراسة الحالية رصد الباحث عدد من الدراسات أجريت خلال الفترة (1980 – 2017م) وتشمل الآتي:

1/ دراسة : يوسف عوض احمد محمد (2017)م[1]:

غني هذا البحث بدراسة أثر خدمات الديون الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة 2015 -1990 وذلك من أجل التعرف على البعد الحقيقي لهذه الآثار وتحديد ماهياتها. متغيرات البحث شملت تراكم الديون الخارجية كمتغير مستغل والناتج المحلي الإجمالي في السودان متمثلا في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع . استخدم البحث أساليب الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية في عرض وتحليل البيانات عن متغيرات البحث والتي تم الحصول عليها من مصادر ثانوية من بنك السودان المركزي. البحث استخدم الانحدار الخطي لإثبات فرضيات البحث فضلا عن إجراء اختبار التكامل المشترك لبيان وجود علاقة توازنية في المدي الطويل بين متغيرات الدراسة. هدفت الدراسة لتحديد اتجاه تراكم خدمات الديون الخارجية في السودان خلال فترة الدراسة أيضاً إبراز الأسباب التي أدت إلى تراكم خدمات الديون الخارجية في السودان فضلا عن معرفة موقف السودان من المبادرات الدولية المطروحة من قبل المؤسسات المانحة من أجل تحديد الحلول الخارجية والداخلية لمشكلة تراكم خدمات الديون الخارجية في السودان . تلخصت اهم فرضيات الدراسة في التحقيق من وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين تراكم خدمات الديون والناتج المحلي الإجمالي . في حين توجد علاقة طردية بين تراكم خدمات الديون الخارجية والمسار الزمني للدراسة . توصلت الدراسة للعديد من

(1) يوسف عوض احمد محمد(2017). أثر تراكم خدمات الديون الخارجية علي الناتج المحلي الإجمالي في السودان 1990-2015. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا . ماجستير.

النتائج أهمها ان القروض الخارجية تؤثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي في السودان ويعزي ذلك إلى ان القروض تؤدي إلى الضغط الموارد المحلية .أي نسبة كبيرة من التغير الذي يطرا على الناتج المحلي الإجمالي في السودان يفسر بتراكم خدمات الديون الخارجية قد ظل في ارتفاع مستمر منذ العام 1990 في ضوء هذه النتائج خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ان على الجهات المختصة توجيه القروض لأغراض الاستثمار مما يعزز من نمو الناتج المحلي الإجمالي . ان تسارع نمو إجمالي الديون الخارجية مع الزمن يعزي لعدم القدرة على السداد . وبالتالي يبرز البحث الحاجة الماسة لمعالجة المشكلة عبر المبادرات المطروحة.

2/ دراسة عبد الحفيظ حبيب الله النور (2012)م[1]

تناول البحث بالدراسة مشكلة الديون الخارجية واثرها على التنمية في البلدان النامية بالتركيز على القطاع الزراعي باعتباره القطاع الرائد في الاقتصاد السوداني. ويستمد البحث أهميته باعتبار ان الديون الخارجية أصبحت مشكلة متوارثة جيلا عن جيل إذا لم توظف في القطاعات الاقتصادية التي يمكن من خلالها الالتزام بالسداد والوفاء بها . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي المعتمد على المعلومات الإحصائية المتوفرة من الجهات ذات الصلة بالديون الخارجية. إضافة للمنهج التاريخي والافتراضات التي افترضتها الدراسة هي ان الاقتراض الخارجي أدي دورا مقدرا في النمو الاقتصادي للبلدان النامية إذا ما تم توظيفه بصورة صحيحة ، وان الديون الخارجية أعاقت الانطلاقة الاقتصادية للدول النامية لزيادة فوائدها ومتأخراتها وأثرها على الاحتياطات النقدية، كما ان السودان تأثر بالبعد السياسي في علاقته

(1) عبد الحفيظ حبيب الله النور (2012م) . الديون الخارجية واثرها علي التنمية في البلدان النامية . جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا . دكتوراة

الاقتصادية مع مؤسسات التمويل الدولية. إضافة إلى ان القطاع الزراعي بالسودان لم ينل حظة الكافي من القروض الخارجية لم يمثله هذا القطاع من أهمية بالنسبة للاقتصاد السوداني . توصلت الدراسة إلى أهمية دور الاقتراض الخارجي وما يوفره من عملات صعبة ومساعدات فنية لمعالجة جمود الاقتصاد في البلدان النامية ومعالج الاختلال في موازين مدفوعاتها. وان مشكلة الديون الخارجية مشكلة عالمية تشترك فيها الدول الدائنة والمدينة ولن يتم حلها إلا بتعاون الطرفين. كما ان القطاع الزراعي في السودان لم يجد الاهتمام الكافي كقطاع رائد بالنسبة لاقتصاد السودان من القروض الخارجية ومن التوصيات التي تدعو لها الدراسة هو إعطاء الأولية في التمويل للمشاريع ذات العائد الاقتصادي والعمل على الاستفادة من كافة المبادرات المطروحة لحل مشكلة الديون الخارجية للتواصل المستمر مع الدول والمؤسسات الدولية الدائنة. اما بالنسبة للسودان فقد أوصت الدراسة لمعالجة المشكلات مع الصناديق الدولية والاستفادة من البرامج والمبادرات المطروحة مع التركيز على القطاع الزراعي لما يمتاز به السودان من مقومات زراعية كبيرة في وقت اصبح فيه الغذاء مشكلة كثير من دول العالم.

3/ دراسة : قصي محجوب محمد صالح (2012)م[1]:

تناول هذا البحث أسباب وأثار أزمة المديونية على الدول المدينة بصفة عامة والسودان بصفة خاصة وقدم البحث دراسة مفصلة عن الحلول التي طرحت وأضاف البحث عليها حلول جديدة تنبع من أهمية البحث بحيث تلقي الضوء على أزمة المديونية برؤية جديدة من خلال أنها تتقصي أسبابها الجذرية وأثارها الاقتصادية والسياسية وتقدم حلول جديدة تتوافق مع متطلبات الطرفين. وتكمن مشكلة البحث بأنهتعد الديون الخارجية في الوقت الحاضر معر قلة

(1) **قصي محجوب محمد صالح**(2012م). مشكلة ديون السودان الخارجية رؤية للحل.جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا . ماجستير.

الاقتصاديات الدول المدينة أي من خلال تراكم وتزايد مدفوعات خدمات الدين والفوائد وهذا أدي لانزلاقها في حلقات مفرغة من عدم المقدرة على تغطية ديونها . وتتمثل فروض البحث سوء استغلال الموارد(القروض الخارجية) والفوائد العالية على تلك القروض هو السبب الرئيسي لعجز الدول المدينة عن السداد . وان أزمة المديونية هي نتاج طبيعي للأزمة التمويل التنموي بالبلدان النامية الناتجة من فجوة كبيرة بين المدخرات المحلية ومتطلبات الاستثمار وعموما هي نابعة من الخصائص التي تتصف بها تلك الدول . وأيضا أزمة الديون تؤثر سلبا على كثير من المؤشرات الاقتصادية والسياسية للدولة المدينة ومعرقلة لنموها الاقتصادي . وتقديم حلول جديدة تتوافق مع متطلبات كل طرف وتتناسب مع حجم المشكلة يزيد من احتمالية الحل الجزري لمشكلة المديونية الخارجية لان اغلب الحلول السابقة لم تستوفي تلك الشروط وخاصة السودان كحالة دراسة لأنه لم يستفيد من تلك المبادرات وقد تم إثبات جميع الفروض . وقد استخدم البحث المنهج التاريخي في سرد نشأة وتطور أزمة المديونية الخارجية بصفة عامة والسودان بصفة خاصة و أسبابها مع استخدام للمنهج الوصفي التحليلي في تحليل أثار الأزمة وتحليل الحلول القديمة والجديدة والمطروحة بالبحث ولجأ أيضا للمراجع الثانوية والأولية. وتلخصت أهم النتائج بان أزمة الديون الخارجية هي نتاج طبيعي للخصائص التي تتصف بها الدول النامية لأزمة التمويل التي تعيشها تلك الدول . وتلخصت أهم التوصيات في إنشاء مؤسسة متخصصة تجمع المدينين وتحسين وتقوية موقف المدنيين أسوة بنادي باريس ولندن لتقوم بتوحيد المواقف وتحسين وتقوية موقف المدينين عند المفاوضات.

4/ دراسة : محمد ثابت الوسيلة (2006)م[1]:

شهدت الدول النامية تجارب مختلفة من أنواع القروض الأجنبية منذ ان نالت استقلالها خاصة إبان فترة الستينات والفترات اللاحقة التي صاحبت أزمة المواد البترولية الأولي والثانية. تلخصت أهم النتائج في أن هناك عوامل خارجية كثيرة ساهمت في تفاقم أزمة المديونية عندما عجز الاقتصاد الوطني من الإيفاء بالتزاماته تجاه الدول المانحة .إضافة إلى شروط القروض الأجنبية غير الميسرة مثل سعر الفائدة وأمد السداد وجدوي المشروعات وغيرها. وبناء على تلك النتائج أوصت الدراسة بأنه لابد من ارتباط الحصول على القروض الخارجية بإمكانها السداد فقط وان تدعم المشاريع التي ستمول بتلك القروض بدراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية . ووضع استراتيجية واضحة ومدونة لكيفية استجلاب وتوظيف القروض الأجنبية وطرق سدادها . والاهتمام بترقية الأداء الاقتصادي الداخلي حتى يمكن للدولة الإيفاء بالتزاماتها الخارجية وحتي لا تشكل تلك القروض عبئا إلى الاقتصاد الوطني . وان يتم الحصول على القروض الأجنبية بشروط ميسرة حتى لا تمثل الفوائد على تلك القروض عقبة أمام الاقتصاد ومن ثم تفاقم العجز في ميزان المدفوعات .

التعقيب على الدراسات السابقة :

تناولت الدراسة أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي في السودان في الفترة من (1980-2017م) وقد اتفقت مع الدراسة الحالية في أثر خدمات الديون الخارجية على الناتج المحلي الإجمالي في السودان وذلك من أجل التعرف على البعد الحقيقي لهذه الآثار وتحديد

(1)**محمد ثابت الوسيلة**(2006م). أثر القروض الأجنبية علي ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة 1990-2006. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا . ماجستير.

ماهياتها. متغيرات البحث شملت تراكم الديون الخارجية كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي في السودان متمثلا في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع .

واستخدمت الدراسات أساليب الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية في عرض وتحليل البيانات عن متغيرات البحث والتي تم الحصول عليها من مصادر ثانوية من بنك السودان المركزي.

اتفقت مع دراسة عبد الحفيظ من حيث مشكلة الديون الخارجية واثرها على التنمية في البلدان النامية بالتركيز على القطاع الزراعي باعتباره القطاع الرائد في الاقتصاد السوداني. ويستمد البحث أهميته باعتبار ان الديون الخارجية أصبحت مشكلة متوارثة جيلا عن جيل إذا لم توظف في القطاعات الاقتصادية التي يمكن من خلالها الالتزام بالسداد والوفاء بها.

وقد اختلفت هذه الدراسة عن الدولات الأخر ى من حيث الغرض وهو النمو الاقتصادي على عكس دراسة قصي من حيث أزمة الديون تؤثر سلبا على كثير من المؤشرات الاقتصادية والسياسية للدولة المدينة ومعرقلة لنموها الاقتصادي . وتقديم حلول جديدة تتوافق مع متطلبات كل طرف وتتناسب مع حجم المشكلة يزيد من احتمالية الحل الجزري لمشكلة المديونية الخارجية لان اغلب الحلول السابقة لم تستوفي تلك الشروط وخاصة السودان.

الفصل الثاني

الإطار النظري

2-1 مفهوم وتعريف النمو الاقتصادي

2-2 مفهوم وتعريف الديون الخارجية

المبحث الأول

النمو الاقتصادي

1-2 مفهوم وتعريف النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة . ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدي استغلال هذه الطاقة . فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع قطاعات الاقتصاد ازدادت معدلات النمو في الدخل القومي والعكس صحيح، كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية ، كلما انخفضت معدلات النمو في الدخل القومي، ومن الطبيعي أنه لا يمكن المحافظة على معدلات الزيادة في الدخل القومي بعد بلوغ استغلال الطاقة الإنتاجية 100%.[1]

ويعرف أيضا بأنه الزيادة في الدخل القومي أو نمو إجمالي الناتج المحلي لدولة ما، ويعد نمو إجمالي الناتج المحلي أمر أساسياً لتحسين مستوي المعيشة ، والذي يتم قياسه بواسطة إجمالي الناتج المحلي للفرد بالإضافة إلى ذلك يعد النمو الاقتصادي دليلا على نجاح النشاط الاقتصادي لأي دولة ، على ما سبق يرتبط كل من النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي المحتمل (للعمالة الكاملة) مباشرة ببعضها البعض، لان النمو الاقتصادي يتطلب استخدام موارد الاقتصاد بصورة فعالة بالإضافة إلى ذلك يعد النمو الاقتصادي الملحوظ وفقا لقانون "أوكن " أمر مطلوبا لخفض البطالة وتحقيق العمالة الكاملة.[2]

---

(1) حربي محمد موسي عريقات،2006ن، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)** ،جامعة الإسراء ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولي دار وائل للنشر، ص 268 .

(2) أوجست سوانينبيرج، **الاقتصاد الكلي**، (ترجمة خالد العامري) ، مصر - الجيزة ، دار الفاروق للاستثمارات ، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، ص 187

النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل القومي الحقيقي بصورة تلقائية غير مخططة، فتزايد المعرفة الإنسانية وزيادة السكان يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تزدادأسعار ها وتزداد ربحيتها مما يحفز رجال الأعمال على زيادة الإنتاج ومن ثم زيادة الدخل القومي، ويعتبر النمو الاقتصادي هو احد مكونات التنمية ولكنة ليس المكون الوحيد لها.[1]

يعرف النمو الاقتصادي عادة بأنه الزيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فإذا تزايد نصيب الفرد من الدخل بعد ان يبدأ الاقتصاد في الكساد، فإن الزيادة تعتبر دورية وليست مضطردة ومن ثم لا يعتبر ذلك نموا اقتصاديا، ويعبر بنصيب الفرد من الدخل وحتي إذا زاد الدخل فإن هذه الزيادة يجب ان تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو.[2]

العلاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية:

هناك الكثير من الآليات التي من خلالها يلاحظ التأثير المتبادل بين التجارة الخارجية والنمو، فزيادة الصادرات من شأنها التعظيم من نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق ، وكذلك خفض الواردات . كما ان تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم من فرص العمل وتعظيم الأجور ، وبالتالي تعظم من نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول. بالإضافة إلى ان تعاظم القيمة المضافة للقطاع الصناعي للموجهة للصادرات من شأنها ان تعظم نمو الناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة. أضف إلى ذلك

---

(1) نعمة الله نجيب إبراهيم ، 1998م ، إسماعيل حسين إسماعيل ، **أسس الاقتصاد الكلي** ، الناشر كلية التجارة – قسم الاقتصاد – جامعة الإسكندرية ، ص 294

(2) مايكل ايدجمان 1988م ، **الاقتصاد الكلي** ، تعريب محمد إبراهيم منصور ، جامعة الملك سعود– القصيم ، دار المريخ للنشر ، ص 455

التأثيرات الغير مباشرة بفعل التأثيرات على الإنتاجية (باعتبارها مصدراً رئيسياً من مصادر النمو) وعلي إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة ، وغيرها من الآليات غير المباشرة .

تعرضت الكثير من الدراسات المسحية للعلاقة بين النمو والتجارة الخارجية ، فقد أشار فشر (fisher،2003) إلى العلاقة بين سياسة إحلال الواردات (الاستغناء عن ما كان يستورد سابقا من خلال إنتاجه محليا) والتأثير الإيجابي على النمو، بعد الحرب العالمية الثانية ، وكذلك تأثير سياسة تشجيع الصادرات فيما بعد، على النمو. ويستشهد فشر بالدراسات التي بدأت منذ سبعينات وثمانينات القرن الماضي من قبل منظمة التعاون الأوربي والتنمية ، والمكتب الوطني للبحوث الاقتصادية في الولايات المتحدة ، والبنك الدولي في ما بعد، والتي أشارت جميعا إلى دور سياسة تشجيع الصادرات في تعزيز معدل النمو. حيث أوضحت هذه الدراسات من وجهة نظر فشر والجهات المعنية ، أنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو والدخل، لا تعتبر بالضرورة درجة الانفتاح على العالم الخارجي (الواردات + الصادرات ÷ الناتج المحلي الإجمالي) مقياسا محايدا لبيان التأثير الإيجابي للتجارة على النمو، فهناك العديد من البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة لا تمثل فيها درجة الانفتاح أهمية كبيرة وفي هذا المجال فإن نتائج الدراسات تشير إلى أن البلدان المنفتحة تنمو بزيادة قدرها (2%) عن نظيرتها المغلقة .ويتم هذا التأثير من خلال قنوات زيادة الإنتاجية ،حيث تساهم وفرة الواردات بلعب الدور المهم في هذه الزيادة . ور غم ذلك يعتقد فيشر بان ذلك لا يعني بان الانفتاح هو الشرط الكافي في النمو ، ولا يعني ذلك أيضا بأن بقية السياسات الأخر ي غير ملائمة بل ان هذه السياسات هي جوهرية وأساسية للنمو .ويعني ذلك ان البلدان الراغبة في النمو لابد ان تندمج في الاقتصاد الدولي (أي تتعولم) بهدف الاستفادة من مزايا السوق الخارجي ، وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية ، والنفاذ للسلع الاستهلاكية المستوردة .إلا ان هناك من يبدي تحفظا على مثل هذه العلاقة التي أوردها فيشر وآخرون حول التأثير الموجب للانفتاح التجاري على النمو (المعني الضيق أو الكمي للتنمية).

وقد أشار رودرك (Rodrik،1990) بأن هدف تعزيز الصادرات كجزء من السياسة التجارية يجب ان ينظر إلية كـ وسيلة وليس كـ هدف أي كوسيلة لتمويل الواردات . ويورد رودرك تجربة (25)بلداً نامياً شهدت أسرع معدلات للنمو خلال الفترة (1975-1994)علما بان بلدين فقط من هذه البلدان (مصر واندونيسيا) قد شهدتا انخفضا قي نسبة الصادرات / الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ، في حين شهدت بقية البلدان ارتفاعا في هذه النسبة وصل إلى (10%) . وبناء على ذلك فقد برزت القناعة لدي الكثيرين بان ارتفاع الصادرات يحرك ويحفز النمو.[1]

النمو التاريخي: الخصائص الست لكزنتس عن النمو الاقتصادي:

سيمون كزنتس حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 لعملة الرائد في قياس وتحليل النمو التاريخي للدخل القومي في الدول المتقدمة .ولقد عرف النمو الاقتصادي للدولة بأنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها ، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والايدلوجية التي يحتاج الأمر إليها . ويتكون هذا التعريف من ثلاث مكونات رئيسية غاية في الأهمية وهي :

1-إن استمرارية الزيادة في الناتج القومي هي تبيان للنمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدي واسع للسلع وهي إشارة للنضج الاقتصادي .[2]

2-التكنولوجيا المتقدمة هي ألأساس والشرط المسبق لاستمرار النمو الاقتصادي كشرط ضروري وليس كافي .

---

(1) أحمد الكواز، 2008م، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ، العدد الثالث والسبعون ،مايو ، السنة السابعة ،ص7

(2) ميشيل ب. تودارو، تعريب محمود حسن حسني ، محمود حامد ،دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، ص 174

3- لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لابد من وجود تعديلات مؤسسية إيديولوجية. فالابتكارات التكنولوجية بدون ابتكارات اجتماعية ملازمة تكون مثل المصباح بدون كهرباء .

وقد أوضح كزنتس ستة خصائص للنمو الاقتصادي لمعظم الدولة المتقدمة ويشمل الاتي :[1]

1- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني .

2- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج .

3- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي في الاقتصاد .

4- المعدلات المرتفعة للتحول الإيديولوجي والاجتماعي .

5- ميل اقتصاديات الدولة المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية والمواد الخام.

6- يقتصر انتشار النمو الاقتصادي على العالم المتقدم الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم.

تجمع أول خاصيتين المتغيرات الاقتصادية، في حين الخاصيتين الثالثة والرابعة تمثلان متغيرات التحول الهيكلي ، أما الخاصيتين الخامسة والسادسة فهما يوضحان اثر الانتشار العالمي للنمو. ونستعرض فيما يلي هذه الخصائص الست للنمو :

1/ المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني :

مرت كل الدول المتقدمة حاليا وهي في خبرتها التاريخية للنمو الاقتصادي في (الوقت الحاضر-1770) بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية . فقد

(1) المرجع السابق ، ص175

بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج في تلك الدول خلال 200 سنة الماضية نحو 2%، 1% بالنسبة للنمو السكاني أو 3,% بالنسبة لنمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي (GNP). وقد تضاعفت هذه المعدلات خلال 36 سنة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج (72) سنة بالنسبة للنمو السكاني و(24) سنة بالنسبة للناتج القومي الإجمالي .حيث تضاعفت هذه المعدلات بصورة كبيرة لتلك الدول مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر . على سبيل المثال قدر نصيب الفرد من الناتج بحوالي 10مرات مقارنة بفترة ما قبل دخول الثورة الصناعية ،وكذلك قد تضاعف معدل النمو السكاني من4 إلى 5 مرات.وكذلك قد تضاعف معدل النمو في ال GNP من 40 إلى 50 مرة مقارنة بفترة ما قبل القرن التاسع عشر .

2/ المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج :

الخاصية الثانية للنمو الاقتصادي هي الارتفاع النسبي لمعدل الزيادة في إجمالي إنتاجية عناصر الإنتاج (TFP) . فقد أكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي ، على ما توصل إلية كزنتس ان إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدولة النامية ولان (TFP) توضح الكفاءة في استخدام كافة المدخلات المستخدمة في دالة الإنتاج فإن الاقتصاديون غالبا ما يقيسون نمو هذه الإنتاجية بشكل منفصل عن النمو في المدخلات من عوامل الإنتاجبيانياً .[1]

3/ المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي:

لقد سجل النمو التاريخي للدول المتقدمة المعاصرة الخاصية الثالثة الهامة للنمو، وهي المعدل المرتفع للتغير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو . حيث يتمثل هذا التغيير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية والأنشطة غير الزراعية. ومنذ وقت قريب كان التحول

(1) المرجع السابق ، ص 176

من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي. ويصاحب هذا التحول تغيرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية (وذلك من خلال التطور من الشركات الأسرية والشخصية للمنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات).وأخيراً التحول المماثل في الوضع المهني لقوي العمل من الأنشطة الزراعية والريفية إلى المناطق الحضرية والأنشطة الخدمية والصناعية. على سبيل المثال كان إجمالي قوة العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي عام 1846م في الولايات المتحدة حوالي 53.5% وقد انخفضت هذه النسبة بحلول عام 1960 لتصل إلى 7%فقط . كذلك أيضا نجد أن القوة العاملة في بلجيكا الملتحقة بالنشاط الزراعي قد انخفضت من 51% عام 1846م إلى 12.5% عام 1947م ولأقل من 7%عام 1970م وكذلك نجد أن معظم العمالة في الدول الصناعية قد تحولت من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي بصورة كبيرة ومتزايدة .

4/ المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والأيديولوجي :

عادة ما يصاحب تغيير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغيرات في الاتجاهات والمؤسسات والإيديولوجيات، وتعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث وقد وضع (ميردل) قائمة عن التحديث في مقالة عن التخلف الاقتصادي في آسيا غطت النقاط الآتية:[1]

1- الرشادة وتتم من خلال تحديث طريقة التفكير ،وكذلك العمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك بالنسبة لجميع الأعمال وكذلك الأنشطة التقليدية . وقد أوضح رئيس الوزراء السابق الهندي (جواهر لال نهرو) ان ما تحتاجه الدول المتخلفة هو مجتمع علمي وتكنولوجي فلابد تطبيق أساليب جديدة في كل شيء سواء في المزرعة أو المصنع أو في الموصلات، والأساليب الحديثة ليست فقط في امتلاك الأدوات واستخدامها وإنما أيضا لابد ان يكون مصحوبا بتفكير حديث فلا يمكن الحصول على مواد جديدة. وهناك عقلية تقليدية قديمة .

(1) المرجع السابق، ص177

2- التخطـيط الاقتصـادي والـذي يكـون لـه التـأثير الكبيـر فـي التعجيـل بعمليـة التنميـة الاقتصادية.

3- التعـادل أو التـوازن الاجتمـاعي والاقتصـادي والمسـاواة والـذي التوزيـع الأكثـر عدالـة للطبقات الاجتماعية وتقليل الفروق في الثروة وتوزيع الدخل، والعمل على رفع مستوي المعيشة وتكافؤ الفرص .

4- تحسين الاتجاهات والمؤسسات يعتبر ضروريا من أجل زيادة كفاءة وفعالية العاملين وتشـجيع المنافسـة الفعالـة وتحقيـق الحـراك الاجتمـاعي وتشـجيع المشـروعات الفرديـة وتحقيـق مساواة أكثر في الفرص مما يساعد على رفع الإنتاجية بأقصي صورة ممكنة ، ورفع مستويات المعيشة . وبالنسبة للاتجاهات في مفهوم (تحديث العمالة) يتضمن غرس المثل العليا و الكفاءة، والـذكاء الحفـاظ علـى الوقـت، والالتـزام، والأمانـة، والقيـادة ،التعـاون، والاعتمـاد علـى الـذات، والاقتصاد والتعاون والاستقامة، والنزاهة والنظرة بعيدة المدي (بعد النظر) . [1]

(1) المرجع السابق، ص178.

التجارة الدولية وحفز النمو :

عادة ما يشار إلى التجارة الدولية الحرة بأنها "محرك النمو الذي أسهم في تحقيق التنمية في العالم المتقدم اقتصاديا حاليا ، وذلك من خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.فقد أدي التوسع الكبير في الأسواق التصديرية إلى تعزيز الطلب المحلي المتنامي ،وقد ساعد ذلك على قيام صناعات ذات نطاق إنتاج كبير .كما نلاحظ ان الاستقرار النسبي في الهيكل السياسي، ومرونة المؤسسات الاجتماعية قد يؤدي إلى تيسير اقتراض الدول النامية، خلال القرن التاسع عشر، من أسواقالمال العالمية بمعدلات فائدة منخفضة جداً . وقد ساعد هذا التراكم الرأسمالي في تحفيز القيام بمزيد من الإنتاج ،وإمكانية زيادات الواردات ، الأمر الذي قاد إلى المزيد من التنوع في الهيكل الصناعي لهذه الدول.

ففي القرن التاسع عشر، كانت دول أوربا وأمريكا الشمالية قادرة على المشاركة بشكل فعال في النمو الديناميكي للتبادل الدولي، علىأساس حرية التجار ة ،وحرية تحرك رأس المال ، والهجرة الدولية لفائض العمالة غير الماهرة .

اما في الوقت الراهن، فإن وضع كثير من الدول الأقل تقدما مختلف تماما وباستثناء عدد قليل من الدول الناجحة في شرق أسيا وأمريكا اللاتينية، نجد ان الدول النامية غير البترولية تواجه صعوبات شديدة عند محاولتها تحقيق النمو الاقتصادي السريع استناداً إلى التجارة العالميةومن الملاحظ منذ الحرب العالمية الأولي ان كثيراً من الدول النامية قد شهدت تدهوراً في أوضاعها التجارية، كذلك حدث انخفاض كبير في معدل التبادل الدولي(الأسعار النسبية لصادرات هذه الدول بالمقارنة بالأسعار النسبية لوارداتها). وفي ظل هذا الوضع، يحتاج الأمر إلى نمو سريع في حجم الصادرات لمجرد الحصول على نفس مقدار العملة الأجنبية المحقق في سنوات سابقة.

على ما تقدم ، فإن السبق الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة على الدول الأقل تقدما ،يمكنها من الاستفادة بقدرتها العلمية والتكنولوجية. بحيث تظل أكثر تنافسية، وأكثر قدرة على الابتكار وتطوير منتجات جديدة تحل محل الصادرات السلعية التقليدية للدول النامية ، ناهيك عن قدرتها على الحصول على التمويل الدولي بشرط أفضلوأخيراً ، حيثما استطاعت الدول النامية تحقيق النجاح في إنتاج بعض السلع بصورة تنافسية (مثل المنسوجات، والملابس ، والأحذية، وبعض المصنوعات الخفيفة) ، فإن الدول المتقدمة تلجأ إلى القيود الجمركية وغير الجمركية على السلع القادمة من الدول النامية ، ومن صور هذه القيود نجد حصص الاستيراد، الاشتراطات الصحية .[1]

(1) المرجع السابق ، ص ص 188-187

المبحث الثاني

الديون الخارجية

2-2 مفهوم وتعريف الديون الخارجية

تعريف الديون الخارجية وتطورها:

تمهيد:

إن ظاهرة الاقتراض الخارجية قديمة العهد ، حيث ارتبطت بالتبادل الدولي وكانت تنتهي بالسداد أو الاحتلال العسكري. وبعد الحرب العالمية نال العديد من الدول النامية ومنها الدول العربية ، استقلالها السياسي فسارعت بذلك مكوناتها إلى تطبيق سياسة تنموية تتطلب رؤوس أموال كبيرة رغم أن معظم هذه الدول كانت تعاني من انخفاض في معدلات الادخار المحلي وعدم كفاية المدخرات المتاحة لتمويل الانتثمار ات اللازمة لعملية التنمية مما شجعها على اللجوء إلى التمويل الخارجي والاعتماد عليه ، باعتباره يقوم بدور مقبر في تسريع عملية التنمية.

تعريف الديون الخارجية:

من الضروري أن عدد أولا ما المقصود بالديون الخارجية وذلك لأن الأرقام العقلية المديونية المستحقة على الدول النامية تتجاوز ما تشير إليه البيانات الإحصائية التي تنشرها المصادر المحلية أو الدولية عن الديون الخارجية لبلدها أو مجموعة من البلدان.

ففي الكثير من الحالات يوجد اختلاف سببه يعود إلى استبعاد بعض الديون ، مثل ديون القطاع العسكري والديون القصيرة الأجل والديون الخاصة غير المضمونة من قبل الحكومات فيما يلي تعرض بعض التعاريف.

يـر ي الـبعض أن المقصـود بالـدين الخـارجي هـي تلـك المبـالغ التـي أقترضـها اقتصـاد قومي ما ، والتي تزيد مدة القرض عن سنة واحدة، وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها ويكون الدفع إما عن طريق الهيئات العامة الرسمية المتفرعة أو عن طريق الهيئات العامة الرسمية الضامنة لالتزامات هؤلاء الإفراد والمؤسسات الخاصة[1].

تعريف المديونية الخارجية من طرق الهيئات الدولية:

إجمـالي الـديون الخارجيـة يسـاوي فـي تـاريخ معين مبلـغ الالتزامـات التعاقديـة الجاريـة التي تقضي إلى عملية الدفع يقوم بها مقيمو بلد لصالح غير المقيمين به والتي تتضمن الالتزام بتسديد أصول الديون مرفوقا بالفوائد أو من دونها أو تسديد الفوائد من الأصل أو دونه[2]

مفهوم الدين العام:

يقصد بالدين العام المبالغ التي تلتزم بها إحدي الوحدات العامة في الدولة للغير نتيجة اقتراضها هذه المبالغ لتمويل العجز في الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة لي رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين.

(1) فضيلة حريتي ،2005-2006، رسالة دكتوراه ، مشاكل الديون الخارجية وأثرها علي التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، حالة الجزائر ، ص25.

(2) عثمان محمد علي 1967م، رسالة ماجستير ، دراسة فياسية لأثر الديون الخارجية علي التمويل الاقتصادي في الجزائر، ص4.

أنواع الديون الخارجية:

- **الدين الحكومي:**

وهو الدين المستحق على الخزانة العامة للدولة ويقدم الدين بموجب السندات الحكومية وهي تمثل قروضا طويلة الأجل أو دينيا اختياريا.

- **القروض المتعددة الأطراف:**

تمنح من طرف منظمات دولية.

- **القروض الخاصة:**

التي تمنحها بنوك أجنبية خاصة ما أو إلى مؤسسة عمومية أو خاصة أو إلى البنوك[1].

أسباب الديون الخارجية وأثرها في الدول النامية:

تفاقمت أزمة الديون الخارجية في السنين الأخيرة وأصبحت تعاني منها العديد من الدول النامية منها السودان ، موريتانيا، الجزائر ، الصومال ، سوريا، عمان ، الأردن، جيبوتي ، المغرب ، تونس ، أي تسببت في وجود أزمات اقتصادية التي أدت إلى تجميد رواتب ذوي الدخل المتوسط و ارتفاع قيمة الضرائب وزيادة نسبة البطالة وتقليص نفقات التعليم والرعاية الاجتماعية وغيرها.

كان السودان من ضمن الدول الأفريقية التي عجزت عن التوصل إلى أسواق رأس المال العالمية في خمسينات القرن الماضي وكغيره من الدول الفقيرة على صندوق النقد الدولي في تنفيذ عمليات التنمية ومنذ سبعينات القرن الماضي ومعظم المشروعات التي دشنت بالديون، أخذت تتراكم بسبب الفوائد وقد أثر عدم السداد بشكل كبير على تدفق المشرعات الاستثمارية للتنمية بالسودان .

(1) فضيلة حريتي ، مرجع سابق ص ص27-30.

قفزت ديون السودان هذا العام إلى 45مليار دولار وفقا لأرقام صندوق النقد الدولي. وتتراكم هذه الديون بالإضافة إلى انفصال جنوب السودان وقف عائقا أمام الاستفادة من المبادرات والمدخرات والتسهيلات الميسرة من الأسواق المالية الدولية لتنفيذ أجندة التنمية[1].

ومن الأسباب التي تؤدي إلى الديون الخارجية في الدول النامية **أولا الأسباب الداخلية:**

•الميل إلى الاستثمار من أجل التنمية:

ويتطلب كثافة رأس مالية وتكنولوجيا متقدمة وهو ما تفتقره الدول النامية ، مما أضطرها إلى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات والمعدات والتفاقد مع الخبراء الأجانب وشراء براءات الاختراع وحقوق الصنع.

•سوء توظيف القروض:

لقد كانت المبالغة الملحوظة في اللجوء إلى الاقتراض الخارجي في السبعينات وذلك على أمل السداد من مشروعات طموحة ثم الاقتراض من أجلها ولكن سوء التخطيط وتغير السياسات الاقتصادية أدي إلى فشل الكثير من المشروعات وقد اقترنت عملية الاقتراض في العديد من الأحيان بزيادة كبيرة في الاستهلاك الترفيهي وفساد الحكومات التي تقترض كثيرا للرفع من مستو ي معيشة شعبها بشكل مصطنع كرشوة لشراء ولاء الشعب وسكوته.

فإذا قمنا بمقارنة بين توظيف الأموال الأجنبية في الدول الرأسمالية وبين توظيفها في الدول النامية ستلاحظ أن الأولي ركزت على استيراد المواد الخام، الأولية ذات الأسعار المنخفضة اللازمة للتنمية الصناعية وأخذت بتصدير السلع ذات الأسعار المرتفعة لتنتقل في مرحلة لاحقة إلى تصدير رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية فقد أدركت أن الدول النامية تعتبر أرضية خصبة لانتشار اتها.

(1) مني عبد الفتاح،2014م صحيفة سودانيل ، تحليل عبء ديون السودان، السياسات والمصالح ، الخرطوم.

أما الدول النامية فقد ركزت على استيراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية ذات الأسعار المرتفعة وأخذت بتصدير الكثير من مواردها الطبيعية على شكل مواد خام وبأسعار زهيدة ونجد هذا التخصص في إنتاج المواد الأولية أدي إلى تعريضها إلى أثارها الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها أسواق هذه المواد والتناقضات التي شهدتها الأنظمة الاقتصادية.

•تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج:

في الوقت الذي كانت فيه سياسة الإقراض لسد الفجوة التمويلية للمشروعات كان الفساد الإداري والمالي والسياسي يتم على أجهزة الدولة ومؤسساتها في معظم الدول التنموية النامية، وقد نجم عن هذا الفساد نهب جانب كبير من القروض الخارجية وتهريبها إلى الخارج واتم إبداعها في البنوك الأجنبية لحساب أصحاب النفوذ والسلعة ورجال الأعمال القريبين منهم وأدت هذه الظاهرة إلى تراكم الديون وفشل التنمية.

•الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة:

أدي هذا التوجه إلى تزايد الحاجة إلى الواردات الغذائية وإهمال الزراعة والاهتمام بالصناعة التي تتطلب بطبيعتها كثافة رأسمالية تفوق طاقات أغلب الدول النامية مما أدي للجوء إلى الاقتراض الخارجي لتمويل هذه الصناعات.

•العجز المتزايد في ميزان المدفوعات:

أدي العجز المسامر لموازين المدفوعات في معظم الأقطار العربية الناجم عن تزايد الواردات السلعية على حساب الصادرات إلى اختلال تجاري واضح تسبب باللجوء إلى الاقتراض الخارجي وتفاقم المديونية.

ثانيا الأسباب الخارجية:

●ارتفاع أسعار الفائدة:

كان الارتفاع الشديد الذي طرأ على أسعار الفائدة في أسواق المال الدولية دورا حاسما في استفحال أزمة المديونية إذ تجاوزت في العديد من البلدان الفوائد الزائدة المدفوعة قيمة التمويل الإضافي وتكبدت البلدان المدينة مبالغ متزايدة عبر السنين وأصبح بند خدمة الدين يمثل نصيبا هاما من صافي الديون ويستحوذ على مبالغ كبيرة من النقد الأجنبي.

●انخفاض الأسعار العالمية للمواد الخام:

أدي انخفاض أسعار المواد الأولية المصدرة إلى الأسواق العالمية (كالبترول والمواد الخام الأخر ى) إلى تدهور شروط التبادل التجاري للبلدان المصدرة لهذه المواد. مما أدي إلى تفاقم عجز ميزان المدفوعات الذي يزيد من الميل إلى الاستدامة الخارجية[1].

●السياسة المالية:

منذ أواسط سبعينات القرن الماضي ظلت السمة العامة للموازنة في السودان والتمويل بالعجز قد ساهم ذلك بشكل كبير في زيادة حجم الكتلة النقدية المتداولة وزيادة حدة التضخم وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية في زيادة نسبة الفقر وسط ذوي الدخل المحدود وقد استمرت تلك السياسات وتفاقم الوضع في فترة الثمانينات حيث كان تمويل الحرب الأهلية هو أهم بنود الصرف في الميزانية العامة وحتي بعد انتهاء الحرب ونجد في السنين الأخيرة من عمر الفترة الانتقالية وحسب اتفاقية السلام الشامل ، فشلت الحكومة في وضع ميزانية متوازنة حيث ظل العجز هو السمة الغالبة وقد لجأت الحكومة إلى بعض الإجراءات غير التضحية لسد العجز

(1) النايري المصري محمد 2000م ، رسالة ماجستير بعنوان أثر الديون الخارجية علي الدول النامية ، مصر ، جامعة القاهرة ، ص ص4-5.

(إصدار سندات حكومية) إلا ان ذلك تم بصورة محدودة جدا رغم ارتفاع العائد من تلك السندات وهذا يدل على عدم قدرة الجمهور لشراء تلك السندات بالنقص الحاد للسيولة.

أسباب تطور أزمة الديون الخارجية :

العوامل الداخلية:

- العجز في ميزان المدفوعات: وهو أحد العوامل الداخلية التي أدت إلى تفاقم أزمة الديون الخارجية وهو العجز المستمر في ميزان مدفوعات الدول العربية المدينة و خاصة المتوسطة والمنخفضة الدخل.
- إخفاق النمو: وهو تخص الدول على قروض ذي التزامات مستقبلية على أمل أن استثمار ها سيؤدي إلى رفع وتأثير النمو وبالتالي توفر الموارد لرفع المستحقات لكن مع انهيار نموذج النمو المتبع في الدول العربية وقياسه إحلال الواردات أدي إلى ارتفاع المستحقات وعدم توفر الموارد الضرورية.

العوامل الخارجية:

1. الكساد وتدهور شروط التبادل التجاري ولقد أدي تبني الدول الصناعية وجود انكماشية في نهاية السبعينات لبعض السياسات إلا أن تدهور النمو الاقتصادي في هذه البلدان مما أوقعها في حالة ركود اقتصادي مما أدي إلى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية.
2. سياسة الإقراض الدولية و ارتفاع أسعار الفائدة: كانت لسياسة الإقراض الدولية و ارتفاع أسعار الفائدة دور رئيسي في زيادة حجم الديون الخارجية للدول العربية المدينة ، ولقد توسعت بعض الدول العربية في الاقتراض وأخذت تقصد بشكل متزايد على التدفقات الميسرة وغير الميسرة حيث أدي الاتجاه إلى الاقتراض التجاري قصير الأجل وبفوائد مرتفعة إلى زيادة الأعباء المالية على بعض الدول العربية.

وير ي بعض المراقبون أن زيادة حدة الديون الخارجية كان سبب انفصال الجنوب الذي ساهم في تراكم هذه الديون ، وما تلاه من تبعات الانفصال خلق أثار اقتصادية القت بثقلها على الموازنة العامة والاقتصاد كنتيجة لفقدان عائدات النفط هذا الأمر كمير ي بعض الخبراء هو الذي دفع بوزير الخارجية في زيارته إلى أسبانيا والتي افتح فيها المنتدي الاقتصادي الإسباني في مدريد بتجديد الدعوة إلى سفراء السودان في كل من أسبانيا وسويسرا وفرنسا وهولندا وإيطاليا بضرورة تضافر الجهود والتحرك بالدبلوماسي للعمل على حل قضية الديون قبل انقضاء الأجل المحدد لها وفي ذات السياق أكد وزير الدولة برئاسة الجمهورية وممثل السودان في لحنة التحرك وعضو لجنة الديون ورئيس وحدة الدين الخارجي أن مسألة معالجة ديون السودان تتصدر أولويات السياسة الخارجية السودانية.

كما هو معلوم فإن ديون السودان الخارجية لا تتحمل الخرطوم وحدها فاتورة سدادها ، فدولة الجنوب لديها نصيب من هذه الديون ، هذا ما ذكرته جولة المفاوضات الأخيرة التي عقدت في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا والتي أسفرت عن توقيع الدولتين المصفوفة وناقشت أديس في بعض بنودها مسالة معالجة قضايا الديون الخارجية ، حيث اتفق الطرفان على العمل في تنفيذ اتفاقيات التعاون المشترك بين الدولتين والتي تشمل الترتيبات الأمنية، النفط ، التجارة ، البنوك والمصارف، الديون الخارجية . وأكدت المصفوفة أن السودان ودولة جنوب السودان مستعملات على عبث إعفاء الديون الخارجية مع الجهات المانحة خلال السنوات القادمة ، هذا وفي حال لم يتم ذلك فسيكون الخيار الوحيد أن يتم تقسيم الديون بين البلدين حسب المعايير الاقتصادية المعروفة بالرغم أن الدين الخارجي كان هو أحد البنود العالقة بين دولتي السودان وجنوب السودان.

الديون الخارجية لبعض الدول النامية :

جدول رقم (1/2)

إجمالي رصيد الدين الخارجي

(الدين المستحق والمنصرف بالأسعار بالدولار الأمريكي من 2007-2017م)

السنة	2007	2008	2009
السودان	17,322,666,000	18,387,821,000	17,613,364,000
أثيوبيا	7,306,981,000	6,680,003,000	6,224,070,000
الجزائر	23,774,851,000	22,426,650,000	17,090,402,00
اليمن	5,524,632,000	5,616,366,000	5,500,561,000
المغرب	18,331,944,000	17,017,233,000	16,297,465,000
جنوب إفريقيا	37,138,448,000	43,181,221,000	44,736,852,000

السنة	2010	2011	2012
السودان	18,562,590,000	19,633,393,000	20,279,672,000
أثيوبيا	2,293,741,000	2,637,803,000	2,896,502,000
الجزائر	5,910,801,000	6,134,509,000	6,246,392,000
اليمن	5,705,773,000	6,152,424,000	6,318,643,000
المغرب	17,944,740,000	20,679,213,000	20,958,808,000
جنوب إفريقيا	59,381,328,000	72,832,572,000	70,696,358,000

السنة	2013	2014	2015
السودان	21,128,009,000	23,233,278,000	21,146,352,000
أثيوبيا	5,232,461,000	7,364,004,000	6,044,783,000
الجزائر	7,405,467,000	7,246,004,000	6,044,782,000
اليمن	6,734,205,000	6,681,701,000	6,417,662,000
المغرب	24,662,214,000	27,249,695,000	29,902,850,000
جنوب إفريقيا	81,359,978,000	107,130,594,000	116,119,161,000

السنة	2016	2017
السودان	21,793,466,000	22,415,539,000
أثيوبيا	10,642,401,000	12,556,584,000
الجزائر	5,495,347,000	5,231,264,000
اليمن	7,556,089,000	7,670,770,000
المغرب	33,815,227,000	39,261,043,000
جنوب إفريقيا	144,871,114,000	139,844,540,000

المصدر: تقارير وزارة المالية (2007 – 2017)م.

المبحث الثالث

2-3 شروط الديون الخارجية

تمهيد:

طرأت العديد من التغيرات على الشروط المصاحبة للاقتراض منذ عام 1982م ، حيث ارتفعت ديون البلدات النامية في هذا العام وهذا الأمر أدي إلى تراكم المدخرات في البنوك ومؤسسات التمويل في القروض من حيث سعر الفائدة وتأجيل السداد وغيرها من الشروط وفي ظل هذا التساهل سقط معظم الدول النامية في فخ المديونية[1].

وقد انتهي زمن التساهل في شروط القروض الخارجية دون رجعة بعد أن تجرأت بعض الدول النامية فيأمر يكا اللاتينية على إنكار ديونها الخارجية وإعلان التوقف عن السداد بسبب تفاقم الاختلالات الاقتصادية التي عرفت بأزمة المديونية العالمية عام 1982م وهذا ما كان بداية لإعادة النظر في شروط الاستدامة الخارجية واتجاه هذه الشروط نحو مزيد من التشدد وخاصة الديون التي يكون الصندوق والبنك الدولي طرفا فيها عند الحصول عليها أو عند إعادة جدولتها.

ولم تكن الدول النامية بعيدة عن هذه الشروط عند حصولها على ديون الخارجية **وفيما يلي الشروط :**

1. الشروط التقليدية للديون الخارجية.
2. الشروط في ظل العون الإنمائي العربي.
3. شروط صندوق النقد والبنك الدولي.
4. مستقبل مشروعية الديون في ظل العولمة.

الشروط التقليدية للديون الخارجية:

---

(1) أبوبكر عثمان 2013م، صحيفة القرار موضوع بعنوان تقرير ديون السودان الخارجية ، ص 6-7

تختلف شروط الديون الخارجية وفقا لعدة معايير و**أهم هذه المعايير ما يلي:**

أ- من حيث الجهة التي تقدم الديون:

تتأثر شروط الديون بطول فترة سداد الدين والظروف الدولية التي تتم فيها هذه الديون " وبالسمعة الاقتصادية " للدولة المقترضة الجدارة الانتمائية وقدرتها على السداد في المستقبل وهذه الجهات إما أن تكون الحكومات أو مؤسسات تمويل إقليمية أو دولية أو بنوك ففي حالة القروض من الحكومات تتوقف الشروط على طبيعة العلاقة بين حكومة الدولة المقترضة والدولة المقرضة، وبطبيعة المصالح الاقتصادية والسياسية.

بينما وفي الغالب تدور الشروط حول سعر الفائدة وآجال السداد والضمانات وفترات السماح ، ويمكن أن تمتد لتشمل ربط القروض باستيراد منتجات معينة في الدول الدائنة أو نقل هذه الواردات التي تحولها هذه القروض على شركات الدولة المقرضة.

أما في حالة المؤسسات الإقليمية والدولية فإن الشروط تتفاوت ومن أشهر هذه المؤسسات البنك الدولي الذي يشترط أن تكون القروض لتمويل مشروعات التعمير والتنمية في الدولة المدينة و أن تكون للحكومات أو للجهات الثابتة لها أو لجهات تضمنها الدولة ، كما يشترط ألا يكون للدولة مصدر آخر للتمويل. أما في حالة البنوك التجارية فإن الشروط تتركز على سعر الفائدة والضمانات التي يقدمها المدين لهذه البنوك.

ب- من حيث الأهداف:

فما الأهداف التي تسعي إلى تحقيقها الجهات الدائنة ؟ وهل هي تحقيق الأرباح بمعناها المالي والنقدي أو تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية ؟ فإذا كان هدف الجهة المقرضة الربح ، يتم التركيز على الفائدة وفترات السداد والضمانات وهي شروط تقليدية أما إذا كانت هناك أهداف أخر ي فإن الجهة الدائنة تركز عليها عند الاتفاق على القروض ، مثل زيادة الصادرات للدولة

الدائنة وذلك عن طريق حصول الدولة المدينة على جزء من هذه الديون في صورة سلع ومنتجات من الدولة الدائنة ، وقد تكون الشروط في صورة إلزام الدولة المدينة بسياسات اقتصادية معينة كما في حالة الصندوق والبنك الدوليين وإلي جانب ما سبق تتأثر شروط الديون بطول فترة سداد الدين ، وكذلك تتأثر بالظروف الدولية التي تتم فيها هذه الديون بالسمعة الاقتصادية للدولة المقترضة وقدرتها على السداد في المستقبل.

ومن أغرب الشروط التي وضعها الدائنون الشرط الذي وضعه البنك الدولي عند طلب الأردن لقرض التمويل بناء سد نهر الأردن ، فقد اشترط البنك موافقة إسرائيل على بناء السد وتعهدهم بعدم تدميره وهو ما منع إتمام القرض أو إتمام بناء السد وربما حدث أمر شبيه بذلك مع مصر عند طلبها تمويل بناء السد العالي من البنك الدولي في الستينات ، حيث كان هنالك شرط ضمن ضرورة موافقة الولايات المتحدة الأمريكية وهو الشرط الذي لم يتوفر وبذلك لم يمول البناء بناء السد العالي[1]..

الشروط في ظل العربي الإنمائي:

من المعروف أن العون الإنمائي العربي من أهم الملامح التي تميز تجربة التعاون الاقتصادي العربي عن بقية التجارب الدولية وقد كانت بداية هذه العون مع الطفرة التي حدثت في أسعار النفط في السبعينات وترتب عليها إنشاء المؤسسات والصناديق المقدمة لهذا العون ويتمثل هذا العون في القروض والمنح والهبات والمعونات الفنية التي تساعد على تنمية الدول العربية التي تحتاج إلى هذا التمويل ويقدم هذا التمويل من جانب صناديق التمويل العربية (قطرية أو متعددة الأطراف) أو بالتنسيق بين هذه الصناديق العربية ومؤسسات تمويل دولية إقليمية غير عربية بلغ إجمالي التمويل الذي قدمته صناديق التمويل العربية بداية عام 2001م

(1) أبوبكر عثمان 2013م، صحيفة القرار موضوع بعنوان تقرير ديون السودان الخارجية ، ص 10

حوالي " 108.9 مليارات دولار" استفادت منها 127 دولة عربية وغير عربية وبلغ نصيب الدول العربية منها 60.9% حيث بلغ نصيب الدول النامية من أمريكا اللاتينية 1.5% والدول الأسيوية 21.1% والدول الأفريقية 15.8%.

مزايا شروط الصناديق العربية:

سهولة وبساطة شروط التمويل الذي يقدم من هذه الصناديق فقد زاد اتجاه الدول العربية للحصول عليه ويعتبر أهم مزايا شروط التمويل ما يلي:

- انخفاض أسعار الفائدة وطول فترتي السماح والسداد.
- ارتفاع عنصر المنحة في القروض المقدمة في إطار هذا التمويل حيث توضح البيانات أن عنصر المنحة في هذه القروض يبلغ حوالي 40% بالنسبة لقروض مؤسسات العون الإنمائي العربي وحوالي 70% في إطار العون العربي الثنائي.
- عدم وجود شروط متعلقة بحق الأطراف المقدمة لهذا التمويل للتدخل في السياسات الاقتصادية للدول المتلقية لهذا التمويل كما يحدث في حالة الصندوق البنك الدولي.

ملاحظات على شروط الصناديق العربية:

- رغم هذه الشروط الميسرة المعروفة عن الاقتراض من الصناديق العربية فإن الواقع العملي أظهر بعض الملاحظات التي تشير إلى جوانب الاختلاف في هذا المجال والتي تقلل من يسر الشروط الخاصة بهذه النوعية من القروض وأهم هذه الملاحظات ما يلي:

أ- تمويل في إطار صندوق النقد الدولي:

تحرص دائما المؤسسات المقدمة للعون الإنمائي العربي على تقديم تمويلها وتسهيلاتها للدول في إطار ما يقرره صندوق النقد الدولي وفي إطار ما يطالب به من سياسات اقتصادية تصحيحية في الدول المدينة وكان هذا الحرص من تلك المؤسسات أكبر من حرصها على إتمام

عمليات الإقراض في إطار العمل على تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك ودفع التكامل الاقتصادي إلى الأمام ويمكن التدليل على ذلك بالوقوف على أهم المجالات التي أدلاها العون الإنمائي العربي.

أهمية في قروضه للدول العربية فقد تركزت عمليات التمويل على مشاريع التنمية البشرية وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي تتبناها الدول العربية في إطار توجيهاتها لإعادة جدولة الديون مع الصندوق والبنك الدوليين كما اهتمت عمليات التمويل بإقراض صناديق التنمية الاجتماعية في الدول العربية التي أنشئت أساسا في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي وفي ظل ما يعرف "بشبكات الأمان ألاجتماعي وأيضا تم تمويل برامج الصناعات الصغيرة وبرامج البنية الأساسية في الريف العربي، وهي كلها مجالات يقم بها الصندوق العربية المقرضة في هذا المجال في إطار ما يعرف بمجموعة التنسيق العربية التي تضم صندوق أبوظبي للتنمية وصندوق أوبك للتنمية الدولية والصندوق السعودي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية والمعرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والبنك الإسلامي للتنمية.

عدم اقتصار التعاون والتنسيق في مجال الإقراض بين صناديق التنمية العربية على التنسيق في إطار مجموعة التنسيق العربية السابقة الإشارة إليها فقط بل تعدي هذت ليشمل مؤسسات التمويل الدولية الدائنة والحكومات الأجنبية ومؤسساتها التمويلية الدائنة وهو ما يفي أن الصناديق العربية تأخذ بشروط الاستدامة التي تعرضها هذه المؤسسات الدولية عند قيامها بعمليات تمويل مشترك للدول العربية التي تطلب القروض من هذه المؤسسات[1]

(1) إياد حماد عبدو (2008)، دراسة ماجستير ، بعنوان أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية ، جامعة القاهرة ، 2008م.

ويكفي أن تشير هنا إلى أن إجمالي عمليات التمويل المشترك بين الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات التمويل العربية الوطنية والإقليمية الدولية في الفترة من 1974م -2000م بلغ حوالي 17.4 مليار دولار بلغ نصيب الصناديق العربية منها 53.5% وبلغت حصة مؤسسات التمويل الدولية (البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية إيفاد والبنك الإفريقي للتنمية) حوالي 17% في حيث بلغت حصة الحكومات الأجنبية ومؤسساتها التمويلية الدائنة 21.5%

ب-موافقة سياسات الدول العربية الممولة:

خضوع القروض والتسهيلات التي تقدمها والصناديق العربية لما يمكن أن تطلق عليه "مبدأ الثواب والعقاب". وهو أمر يستند إلى شروط سياسية في المقام الأول وذلك بمقتضي أن التسهيلات التي تقدمها هذه الصناديق استخدمت في الغالب لمكافأة أو معاقبة الدول العربية المتلقية لهذه التسهيلات على مواقفها السياسية من القضايا التي تهم الدول الممولة لهذه الصناديق وقد **يؤكد صحة ذلك أمران:**

الأول: سيطرة الدول الممولة على عمليات التمويل التي تقدمها هذه الصناديق وبعيدا عن إشراف أو توجيه مؤسسات العمل العربي المشترك.

الثاني: ما يمكن أن يوضحه تطور نصيب بعض الدول العربية من هذه التسهيلات والقروض في الفترة من عام 1973 إلى عام 2002م وعلي سبيل المثال يلاحظ أن نصيب دولة مثل مثر من تمويل هذه الصناديق لم يتجاوز 101% من إجمالي عمليات هذه الصناديق عقب إبرام مصر لاتفاقية السلام مع إسرائيل في حين بلغ نصيب سوريا في ذلك الوقت حوالي 27.1% والأردن حوالي 26.1% ولكن بداية من عام 1990م وبعد الوقف المصري من حرب الخليج الثانية حصلت مصر على نصيب الأسد حيث بلغت حصتها في الفترة 1990-1999م

حوالي 39.5% حيث بلغ نصيب سوريا 4.7% وللأردن 6.2% هذا جانب قيام دول الخليج بالتنازل عن ديونها لدي مصر التي بلغت حوالي 6.3مليار دولار عقب حرب الخليج الثانية. ولذلك يمكن القول أن الديون في إطار العون الإنمائي العربي تضم ما بين مانح ومتلقي وليس في إطار أسرة عربية واحدة، فرغم ما تتسم به من شروط ميسرة مقارنة بغيرها من الديون فإنها لا تخلو من شروط وفي بعض الأحوال تتبني شروط الصندوق والبنك الدوليين ولكن رغم ذلك فإنه لا يجب التقليل من الدور الذي تلعبه صناديق التمويل العربية في دعم برامج التنمية في معظم البلدان العربية.

شروط صندوق النقد والبنك الدوليين:

التسهيلات التي تقدمها الصناديق العربية استخدمت في الغالب لمكافأة أو معاقبة الدول العربية المتطفية لهذه التسهيلات على مواقفها السياسية من القضايا التي تهم الدول الممولة لهذه الصناديق، تظل شروط الديون الخارجية شروطا عادية طالما التزمت الدول المدنية بها وطالما كانت هذه الدول مواظبة على سداد خدمة هذه الديون (الأقساط والفوائد) في وقتها ولكن إذا تعثرت الدولة المدينة في السداد لأسباب داخلية أو خارجية **تكون أمام خيارين** كلاهما مر.

الخيار الأول:

إنكار الدين والتوقف عن السداد وهو أمر في غاية الخطورة على الجدارة الإنمائية والسمعة الاقتصادية للدولة وقد يعرضها لعقوبات اقتصادية وسياسية وربما لتدخل عسكري ضدها.

الخيار الثاني:

اللجوء إلى عملية إعادة جدولة للديون الخارجية وتعني قيام الدولة بطرق أبواب الصندوق والبنك الدوليين للاتفاق مع الدول الدائنة على كيفية وشروط إعادة الجدولة إذا تلجأ الدول الدائنة إلى الصندوق والبنك للقيام بدور الوسيط بينها وبين الدول المدينة فتذهب إلى نادي باريس حيث تبدأ رحلتها مع شروط جديدة لإعادة جدولة ديونها تختلف تماما عن الشروط الأصلية التي تمت على أساسها هذه الديون ويتم وضع هذه **الشروط والاتفاق عليها خلال خطوتين هما:**

الخطوة الأولي:

اتفاق الدولة المدينة على برنامج إصلاح اقتصادي وتصحيح هيكلي مع صندوق النقد الدولي وهذا البرنامج يضم في الغالب وصفة علاجية في صورة حزمة من السياسات الاقتصادية تتعهد الدولة المدينة بالالتزام بها على مراحل، وكلما أنجزت مرحلة حصلت على تسهيل من الصندوق لاستكمال المرحلة التالية، ورغم التحفظات على مفردات هذه البرنامج فإنها تعتبر من قبل الصندوق والدول الدائنة بمثابة التزكية لسلامة الإدارة الاقتصادية في الدولة المدينة، وتسعي في الأساس إلى ضمان قدرة الدولة المدينة على سداد التزاماتها تجاه الدول الدائن ، بغض النظر عن أثر الأخذ بهذه البرامج على المستقبل الاقتصادي للدولة المدينة أو علىمستوي معيشة مواطنيها وتمثل هذه الخطوة الشرط الأول للدخول في مفاوضات مع الدول الدائنة الأعضاء في نادي باريس لإعادة جدولة المديونية.

الخطوة الثانية:

الحصول على موافقة جماعية في الدول الأعضاء تبادي باريس على شروط إعادة الجدولة وهي الشروط التي ستدور حولها المفاوضات الثنائية بعد ذلك من المدين وكل دولة دائنة على حدة وذلك لأن الدول الدائنة تعتبران إعادة جدولة الديون تضحية من جانبها لصالح المدين وعليه

فهي ترفض أن تتحمل هذه التضحية دون أن تعرف مقدار التضحية التي سيقدمها الدائنون الآخرون، وهنا يكون شرط المساواة في المعاملة من قبل المدين تجاه جميع الدائنين ، وقد مرت الدول العربية التي لجأت إل إعادة جدولة ديونها لهذه المراحل وقبلت هذه الشروط وأهمها مصر ولبنان وتونس والمغرب وبعد قبول واستيفاء الشروط يتم توقيع اتفاقية مع نادي باريس تمدد شروط التصرف المالي والاقتصادي في الديون من قبل الدولة المدينة ومن هنا يبدا التدخل في الشؤون الاقتصادية للدولة المدينة وذلك عبر السياسات التي تعتبر آليات لتنفيذ هذه الشروط[1].

آليات تنفيذ شروط الصندوق والبنك الدوليين:

توجد ثلاثة محاور أساسية في قروض برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي لجأت إليها البلدان العربية عند إعادة جدولة دونها ، وهده المحاول الثلاثة تعتبر بمثابة آليات لتنفيذ شروط إعادة جدولة الديون أو شروط الحصول على التسهيلات المرتبطة بعملية الجدولة وهذه المحاور أو الآليات الثلاثة هي:

(1) تحديد الأسعار:

يتضمن التزام الدولة المدينة بتحديد أسعار السلع والخدمات ومستلزمات الإنتاج والحد من تدخل الدولة في تحديد الأسعار أو التسليم الإجباري للمحاصيل ، وكذلك تحديد أسعار الفائدة حتى يكون سعر الفائدة الحقيقي موجب وتحديد توحيد أسعار الصرف ، وكذلك إلغاء وجود حد أدني للأجور ، وهذا التحديد يؤدي في الغالب إلى ارتفاع الأسعار وللأضرار ببعض فئات المجتمع وخاصة محدودي الدخل.

(1) قاسم العباسي محمد ، دراسة ماجستير ، بعنوان تطور الديون الخارجية في الدول النامية ، الكويت، 2011م، ص15.

(2) سياسة الخصخصة:

وهو المحور الذي يسعي إلى زيادة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي على حساب تراجع دور الدولة والتخلص من الاحتكارات العامة وذلك عن طريق تصفية المشروعات العامة الخاسرة وبيعها للقطاع الخاص لتشغيلها على أساس تجاري يصدق إلى الربح وهو الأمر الذي يكون على حساب تسريح العمالة ورفع أسعار السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام.

(3) تحديد التجارة الخارجية:

فالبنك الدولي يغالب الدول المدينة بتخفيض سعر الصرف للعملة المحلية وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية وإلغاء القيود الكمية علىالوار دات والعمل على تشجيع التصدير وعدم إتباع سياسة تقوم على إحلال الواردات عن طريق الحماية للصناعات المحلية.

وبغض النظر عن الدخول في تفاصيل أكثر بالنسبة لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الدول العربية بعد أن لجأت إلى الصندوق والبنك الدوليين لإعادة جدولة ديونها ، فالمهم هو أن هذه البرامج قامت على ما يمكن أن تطلق عليه سياسة الامتصاص والاقتناص أي امتصاص فائض الطلب وزيادة الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية كضمان لسداد الديون ولرفع الجدارة الإنمائية للدولة ، اقتناص فرصة تعثر الدولة المدينة لإلزامها بإتباع آليات السوق وسياسات التحديد الاقتصادي في جميع المجالات حتى يتوافق إيقاعها الاقتصادي مع إيقاع الدول الرأسمالية الدائنة ومع سياسات الصندوق والبنك الدوليين.

بصفة عامة يمكن القول أن أخذ الدول العربية بسياسات الصندوق في مجال الإصلاح الاقتصادي أدي إلى تغيير ملامح الاقتصاديات العربية تماما من الناحية الاقتصادية والمؤسسية والتشريعية وهو تغيير يصب باتجاه مزيد من الانفتاح الاقتصادي وإعمال آليات السوق.

وتحقيق مزيد من الاندماج في الاقتصاد والرأسمالي العالمي تزيد معدلات البطالة و انخفاض درجة إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطن العربي من أهم سلبيات الأخذ بشروط صندوق النقد والبنك الدوليين".

آثار الأخذ بشروط الصندوق والبنك الدوليين:

الملاحظ أن أخذ البلدان النامية بشروط إعادة جدولة الديون مع الصندوق والبنك الدوليين وخاصة ما يتعلق منها ببرامج الإصلاح الاقتصادي أثر في جميع نواحي ومفردات الاقتصاديات في تلك الدول كما أن هذه الآثار لم تكن جميعها في صالح الدول العربية وبالتالي لم تكن جميعها في صالح المواطن العربي الذي يعتبر هدف ووسيلة التنمية ، تلك التنمية التي قامت الدول العربية بالاستدامة من أجل دفعها للأمام ويمكن **إيجاز هذه الآثار في الآتي:**

أولا: الآثار السلبية :

(1) تزايد معدلات البطالة في الدول العربية حيث وصلت هذه النسبة في بعض الدول العربية إلى 15%.

(2) انخفاض درجة إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطن العربي بسبب ارتفاع الأسعار.

(3) تزايد تدهور أحوال الفقراء ومحدودي الدخل في البلدان العربية .

(4) التأثير السلبي لبرامج الصندوق في فئات الطبقة الوسطي في المجتمع العربي .

وهذه الإثار تعرف بالآثار الاجتماعية لبرامج الصندوق والبنك الدوليين والتي تحاول العربية التغلب عليها عن طريق ما يعرف بشيكات الأمان الاجتماعي . وخاصة عبر مايعرف بالصندوق الاجتماعي . وعبر ما يعرف بالصندوق للتنمية . وهي التجربة التي أخذت بها مصر. وهنالك محاولات لاستفادة بها في الصين وسوريا والأردن والي جانب الآثار السابقة فقد حدث تراجع في دور الدولة في البلدان العربية لصالح تزايد دور القطاع الخاص في النشاط

الاقتصادي . حيث أصبحت نسبة مساهمة القطاع الخاص العربي في النشاط الاقتصادي حوالي 76% في المتوسط وأصبح يعول علية بان يقوم بالدور الرئيسي في عمليات الإنتاج والتصدير والتوظيف . ومن اصبح يعول علية بان يقوم بدور رئيسي في تحقيق التكافل الاقتصادي العربي .

ثانيا الآثار الإيجابية :

رغم الآثار السلبية السابقة لا يمكن إنكار الآثار الإيجابية التي صاحبت الأخذ بسياسات البنك والصندوق الدوليين كشرط لإعادة جدولة الديون العربية واهم هذه الآثار الإيجابية ما يلي:[1].

(1) تراجع العجز في الموازنات العامة للدول العربية حيث أصبحت حوالي 5.15% عام 2000م مقابل 5.47 %عام 1995م للدول العربية كمجوعة .

(2) تراجع العجز في موازنتي المدفوعات للدول العربية كمجموعه وتحولها من حالة عجز إلى فائض في عام 2000م .

(3) تزايد الاحتياطات الرسمية فير البلدان العربية لتخطي ورادات حوالي 8.5 اشهر عام 200 مقابل 5.2 اشهر عام 1995م وهو ما يفي زيادة الجدارة الائتمانية العربيه للكل .

(4) تراجع نسبة خدمة الدين الخارجي للدول العربية إلى صادرات من السلع والخدمات من 18.1 %عام 1995 م إلى 49.5 %عام 2000 م

وخلاصة القول في الآثار المرتبة على اخذ الدول العربيه بشروطإعادة جدولة الديون التي وضعها الصندوق والبنك الوليان أنها أدت إلى تحقيق نتائج جيدة على الصعيد المالي والنقدي فقط اي انخفض معدل التضخم وانخفض عجز الموازنة العامه وانخفض عجز ميزان المدفوعات

(1) قاسم العباسي محمد ، مرجع سابق ، ص18.

وارتفعت الاحتياطات من العملات الأجنبية (كما في مصر) . ولكن مقابل ذلك ارتفعت معدلات البطالة وتفاقمت مشاكل أسعار الصرف وزادت مظاهر الركود وتباطؤ الأسواق وزاد عدد الفقراء وارتفعت أسعار السلع والخدمات ويمكن عزو ذلك إلى ان معظم البلدان العربية نفذت برامج الصندوق كحزمة متكامله من السياسات ودون التطور في مدي ملاءمتها لظروفها الاقتصادية الخاصة كالسودان وتونس.

مستقبل مشروطية الديون في ظل العولمة :

تراجع العجز في الموازنات العامة وميزان المدفوعات وزيادة الجدارة الائتمانية وتراجع الدين الخارجي من اهم إيجابيات الأخذ بشروط صندوق النقد والبنك الدوليين من خلال متابعة تطور شروط الاستدانة طول القرن الماضي يمكن القول ان هذه الشروط في تطور مستمر ، وان هذا التطور يتجه بهذه الشروط نحو التشدد في غير صالح الدول المدينة ولصالح ضمان حقوق ومصالح الدول الدائنة . كما يلاحظ ان هذا الشروط تتأثر بالدور الذي تلعبه بعض المؤسسات الاقتصادية الدولية مثل الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية ، اذ ان معظم الشروط التي تصاحب إعادة جدولة الديون تصب في صالح تحقيق أهداف وبرامج هذه المؤسسات والدول المسيطرة عليها ، ولان هذه المؤسسات تخضع لسيطرة بعض القوي الاقتصادية الكبر ى مثل الولايات المتحدة الأمريكية ولان هذه المؤسسات في تطور باستمرار . فان مستقبل شروط المديونة الخارجية للدول النامية ومنها الدول العربية سيتأثر بعاملين أساسين هما :

1- المصالح الاقتصادية للقوي الاقتصادية الدولية الفاعلة داخل هذه المؤسسات .

2- عن طريق التدخل لدي مؤسسات التمويل الدولية مثل الصندوق والبنك الدوليين واستخدام نفوذها في هذه المؤسسات لتمارس ضغوط وتشدد شروطها على تقديم قروضها للدول النامية ومنها البلاد العربية .

والملاحظ ان هنالك اختلاف على التوجيهات التي تحكم علمية إصلاح هذه المؤسسات وهل تتجه نحو مزيد من الضغوط والشروط على منح القروض إدارة الديون الخارجية في الدول النامية ام نحو التسهيل في هذه الشروط لصالح تقليل الفقر وزيادة الرفاهية في الدول النامية وتجميل الوجه القبيح للصندوق والبنك الدوليين. وقد يكون من سابق لاونة حاليا ان نقطع لينقلب احد الاتجاهين على الآخر لان الأمر مازال في مرحلة النقاش.

خلفية تاريخية عن الديون في العالم الثالث :

ان الدول النامية في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كان لابد لها من التعامل مع دول العالم في اطار تعاون دولي لمصلحة الجميع أساسه التجارة الدولية، غير أن هنالك مشاكل عديدة واجهت الدول النامية في سعيها للحصول على نصيب عادل في الأسواق العالمية، ومن هذه المشاكل ضعف البنيات الاقتصادية حيث نجد أن معظم دول العالم الثالث تعتمد على عدد محدد من المنتجات الزراعية والمواد الأولية مع عدم وجود طلب وعرض على تلك السلع وكذلك التقلبات التي يواجهها الإنتاجو انخفاض الإنتاجية ، ومنها ماهو خارج عن إرادة هذه الدول مثل القيود المفروضة على صادرات الدول النامية من الدول الصناعية وتدني الطلب عليها نتيجة لوجود البدائل الصناعية، وهنالك أيضا مشكلات أسعار العملات الوطنية مقابل العملات الأرتكازية التي يتم التبادل بها عالميا وبالرغم من كل ذلك تدهور اقتصاديات الدول في عقدي الستينات والسبعينيات من القرن الماضي)عقدي التنمية(تحت الأزمات الاقتصادية المتلاحقة والتي جاءت كنتاج للكوارث الطبيعية وسوء الأحوال الاقتصادية العالمية التي وقعت معظم آثارها السلبية على تلك الدول الغنيةو أسواق المال الدولية لتغطية احتياجاتها الضرورية من الاستثمار ات ومدخلات وسلع رأسمالية وسلع جاهزة للإنتاج والاستهلاك لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من اقتصادياتها المتهالكة مما جعل اقتصاديات هذه الدول قاصرة على عتبات النمو الذاتي.

إن أزمة الديون التي تعاني منها الدول النامية شغلت الكثير من المختصين في هذا المجال) مامن شئ شغل أذهان المسؤلين عن التنمية أكثر من عدم وضوح الصورة بالنسبة لحجم مساعدات التنمية الذي تصاعد على مر السنين حتى وصوله مرحلة يصعب معها رؤية أو التنبؤ بما سيأتي بعد ذلك.[1]

(1) رمزي زكي 1971م أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص114

وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

جدول (2/2)

حجم الديون الخارجية للبلدان النامية وخدماتها للفترة من (1980-1987م)

العام / البيان	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
إجمال الديون الخارجية	8,720,50	12,291	13,015,90	14,477	15,522,30	14,096	15,819,60	17,673,60
أفريقيا	1,134,7	1,812,40	1,801,5	1,794	2,368,30	1,597,20	2,046,5	2,097,7
آسيا	3,566,90	4,889,60	5,847,40	6,678,40	7002,6	5,857,5	6,546,9	6,737,3
أوربا وآسيا الوسطي	1,938,8	2,435,8	2,379,1	2,535,1	3,125,8	2,941,1	2,955	3,686,6
أمريكا الجنوبية والكاريبي	2,080,1	3,153,2	2,987,9	3,459,6	3,025,6	3,700,2	4,271,2	5,152
خدمة الديون	109,20	167,7	179,7	173	177,7	177,2	179	191,8
أفريقيا	14,9	35,3	38,7	35,2	33,3	34,5	33,2	32,4
أوربا وآسيا الوسطي	9,2	19,4	19,6	17,5	17,2	16,7	14,6	14,6
أمريكا الجنوبية والكاريبي	35,9	37,4	38,2	31,5	25,7	25,5	27,9	29,4

المصدر: البنك الدولي- التقرير السنوي للعام 1980 والعام 1990م

ويظهر لنا التحليل الاقتصادي للديون الخارجية لبلدان العالم الثالث الأزمة تبدو أكثر وضوحا عند أداء خدمة الدين التي هي عبارة عن المبالغ المطلوب تسديدها من اصل الدين والفوائد المترتبة على الدين نفسه، فقد بلغت الفوائد على الديون الخارجية للبلدان النامية أكثر من 536مليار دولار بين عامي 1980- 1987 م وهذا المبلغ يذيد على - أصل الدين المقرر سداده في الفترة ذاتها بمقدار 115 مليار دولار، وبتعبير أخر شكلت الفوائد نسبة % 5515 من

خدمة اصل الدين البالغة % 44 للفترة ذاتها، وأيضا توجد ظاهرة تذبذب حجم المديونية وللتوضيح نرفق الرسم البياني التالي:

شكل بياني (1/2)

تزايد الديون للفترة من (١٩٨٠- ١٩٨٧م)

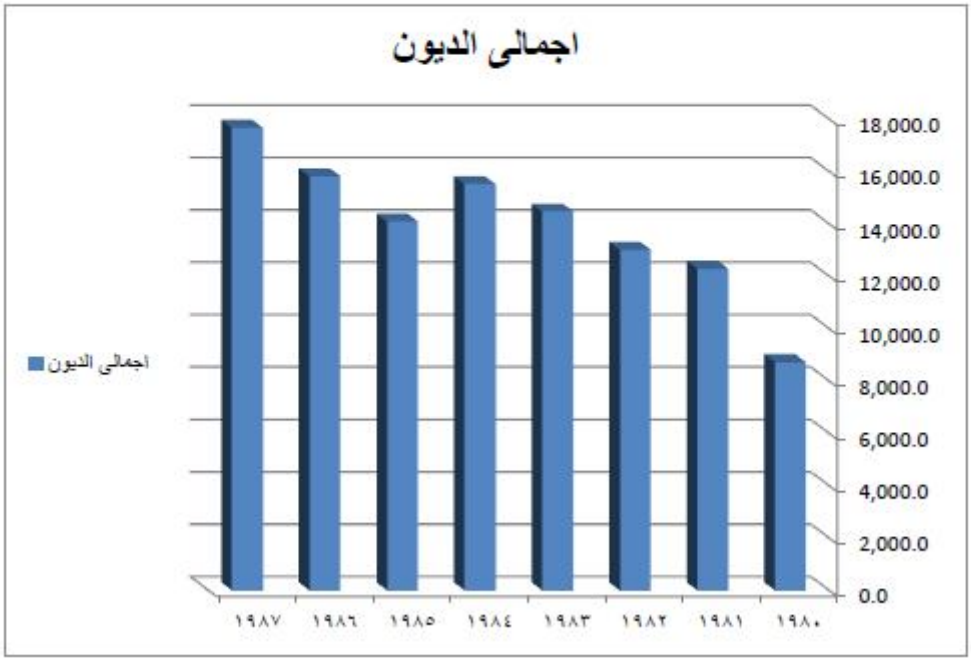

من الرسم البياني رقم (1/2) يتضح لنا بأن حال الديون الخارجية للدول النامية كان في حالة تذبذب فمثلا بلغت الديون في العام1984 م مبلغ 15,322.30 مليون دولار إلا أنها تراجعت في العام 1985م إلى مبلغ 14,096 مليون دولار وعاودت الارتفاع في العام 1986 م ووصلت إلى مبلغ 15,819.60 مليون دولار وهذا يرجع إلى قلة ثقة الدائنين في استرداد ديونهم من الدول المدينة خاصة الإفريقية للحروب القائمة فيها مع زيادة في خدمة الدين وهذا ماسوف يوضحه الرسم البياني التالي:

شكل بياني (2/2)

خدمة الدين من العام(١٩٨٠- ١٩٨٧م)

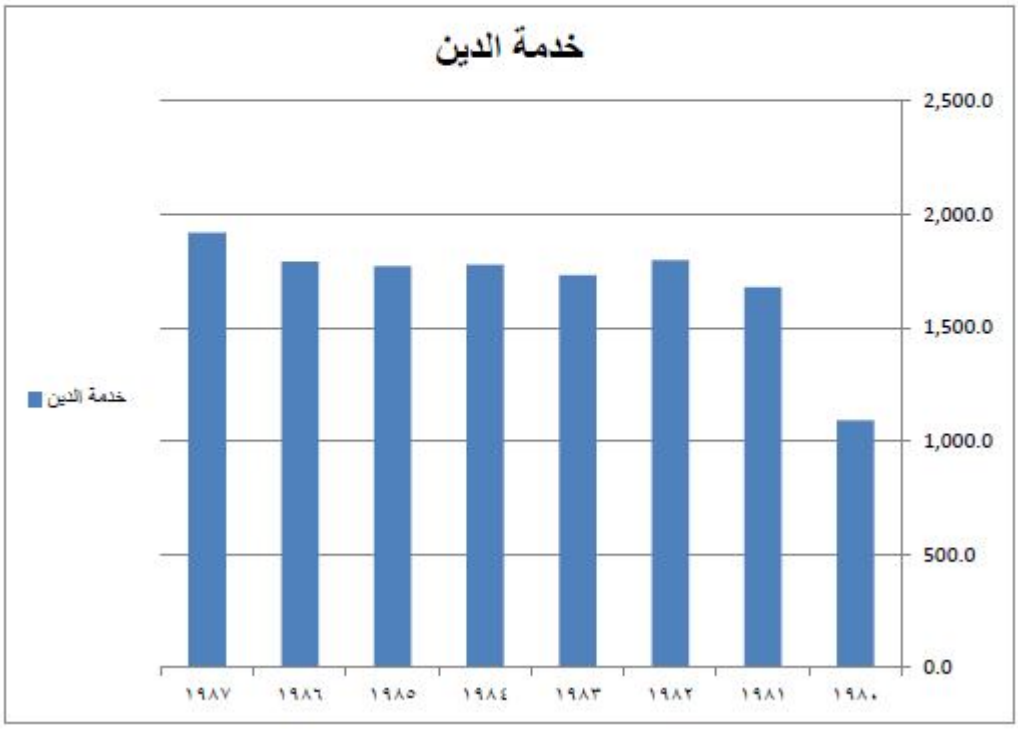

جدول (3/2)

تزايد حجم الديون الخارجية على الدول النامية خلال الفترة من (1988-1995م)

(مليون دينار)

العام / البيان	1988م	1989م	1990م	1991م	1992م	1993م	1994م	1995م
مجموعة الدول العربية	17,22,08	19,361,8	20,696,7	20,666,2	20,223,7	21,815,7	19,685,4	21,543,1
أفريقيا	2,928,7	3,924,7	3,932,9	3,394,2	3,973,6	2,817,3	2,807,9	2,284,3
آسيا	5,669,6	8,832,5	6,397,1	8,168	8,445,3	8,986	8,404	8,699,5
أوربا وآسيا الوسطي	3,358,5	3,762,5	4,402	3,867,3	2,143,3	3,843,9	3,726,4	4,498,8
أمريكا الجنوبية والكاريبي	5,264	5,842,1	5,964,7	5,236,7	5,661,5	6,168,5	4,746,7	6,6060,5
خدمة الدين للدول النامية	2,109,6	1,810,3	1,675,20	1,742,6	1,536,9	1,436,1	1,519,3	1,459,9
أفريقيا	970,1	902,6	814,9	810,9	678,6	607,9	721,5	626,5
آسيا	451,8	376,3	379,8	297,7	291,6	281,9	275,9	241,3
أوربا وآسيا الوسطي	97,4	81,3	53,5	49,4	56	49,9	77	99,3
أمريكا الجنوبية والكاريبي	590,3	450,1	427	585,6	510,7	496,4	444,9	487,6

المصدر: التقارير السنوية – البنك الدولية للسنوات من 1988-1995م

نلاحظ في هذه الفترة أي بين الأعوام 1988 م إلى 1995 م تأرجح حجم الديون الخارجية للدول النامية ما بين ارتفاع وانخفاض وكذلك خدمة الدين ، ففي عام 1990 م كان حجم الدين مبلغ 20.696.7 مليون دولار وفي عام 1989 م بلغ حجم الدين 19.361.8 مليون دولار لكن في العام 1994 م بلغ حجم الدين مبلغ19.685.4 مليون دولار في حين انه كان في العام 1993 م مبلغ 21.815.7 مليون دولار ويرجع ذلك لعدة أسباب منها عدم إيفاء الدول النامية لالتزاماتها السابقة وخوف الدول الدائنة على حقوقها وأيضا قيام الحروب الداخلية ، وللتوضيح أكثر نرفق الرسم البياني التالي:

شكل بياني (3/2)

تزايد حجم الديون الخارجية على الدول النامية للفترة من(١٩٨٨- ١٩٩٥م)

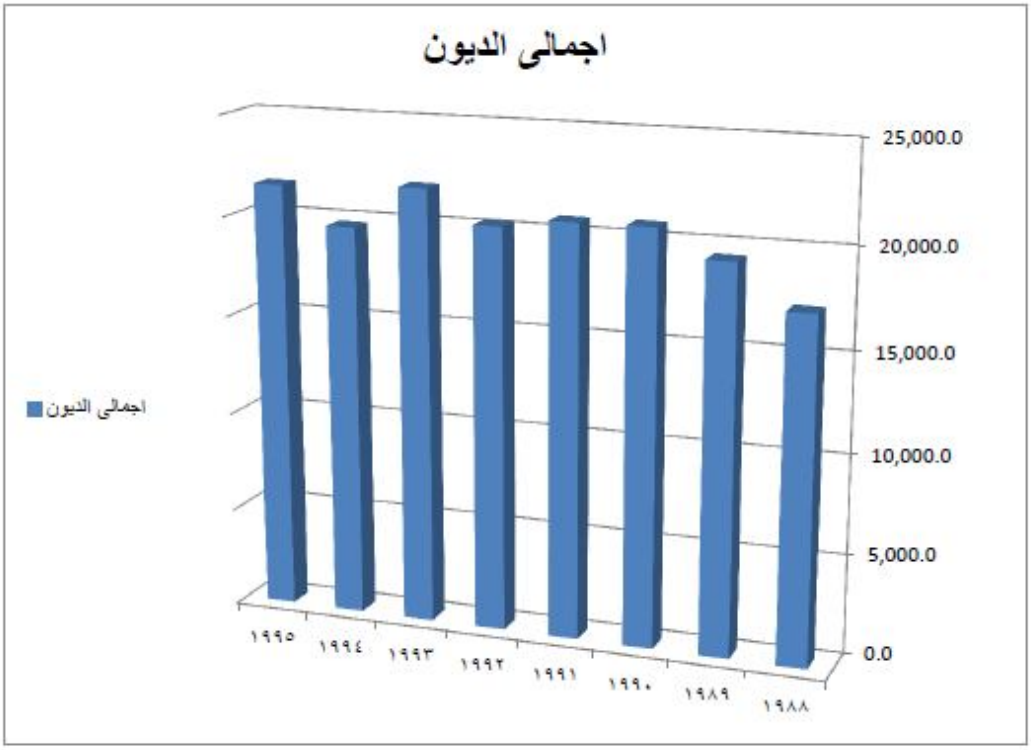

من الرسم البياني رقم (3/2) يوضح تذبذب حجم الديون الخارجية على الدول النامية، أما خدمة الدين فكانت في حاله مابين الارتفاع والانخفاض من العام1988م إلى العام 1995 م ، والرسم البياني رقم (4/2) يوضح ذلك:

شكل بياني (4/2)

تزايد خدمة الدين على الدول النامية للفترةمن(١٩٨٨- ١٩٩٥م)

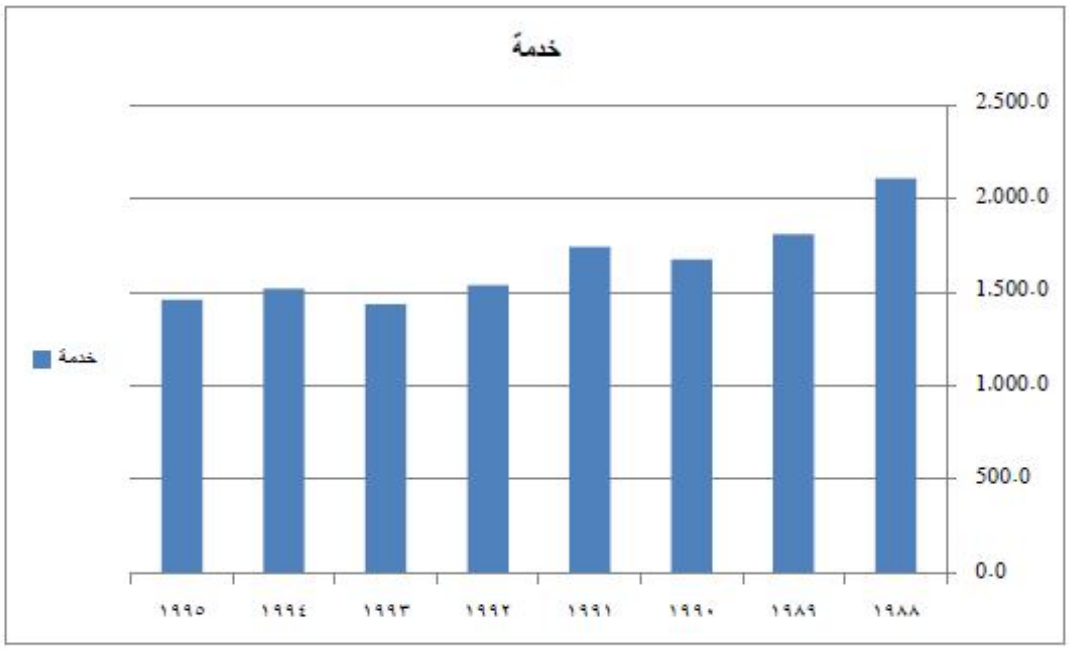

جدول (4/2)

تزايد حجم المديونية على الدول النامية للفترة من (1996-2003)(مليون دولار)

العام / البيان	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
مجموعة الدول النامية	22,039,6	20,350	28,593,9	28,994,7	15,276,20	17,250,6	19,479,4	17,457,2
أفريقيا	4,335,3	2,651,50	3,842,30	3,645	3,079,1	3,877,1	4,348	3,737,2
آسيا	8,352,6	6,877,6	13,487,6	12,327	5,091,5	8,380,30	5,242	5,229,5
أوربا وآسيا الوسطي	4,394,6	5,548	5,224,3	5,286	3,042,1	2,693,1	5,523,6	2,670,0
دول أمريكا اللاتينية	4,957,1	5,272,9	6,039,7	7,736,7	4,063,5	5,300,1	4,365,8	5,820,5
خدمة الدين للدول النامية	1,499,3	1,444,5	1,464,3	1,585,7	1,465,7	1,463,5	1,374,1	1,392,4
أفريقيا	621,2	547,2	561,3	573,3	529,6	517,4	396	436,5
آسيا	246,8	243,6	219,5	225,6	201,1	224,5	241,6	252,3
أوربا وآسيا الوسطي	154,4	165,6	197,4	244,1	237,3	227,3	251,1	214,9
دول أمريكا اللاتينية	476,9	488,1	486,1	542,7	497,7	494,3	485,4	488,7

المصدر: التقارير السنوية – البنك الدولية للسنوات من 1988-1995م

من الجدول رقم (4/2) نلاحظ أن حجم المديونية الخارجية في ارتفاع مستمر فمثلا كان

حجم الدين الخارجي على الدول النامية في سنة 1998 م مبلغ 28.593.9 مليون دولار و ازداد

في عام 1999 م إلى مبلغ28.994.7 مليون دولار في حين زادت خدمة الدين من 1.464.3 مليون دولار إلى مبلغ1.585.7 مليون دولار بزيادة عالية بنسبة لزيادة الديون مما يظهر استفادة ملحوظة إلا انه 2001 م ارتفعت حجم المديونية إلى مبلغ 17125116 مليون دولار عنها في العام 2001 م مبلغ 15.276.2 مليون دولار ، وللتوضيح أكثر نرفق الرسم البياني التالي:

حدث الانخفاض في خدمة الدين من 1.465.7 مليون دولار في العام 2000 م إلى مبلغ

شكل بياني (٦/٢)

تزايد حجم الديون على الدول النامية للفترةمن(١٩٩٦-٢٠٠٣م)

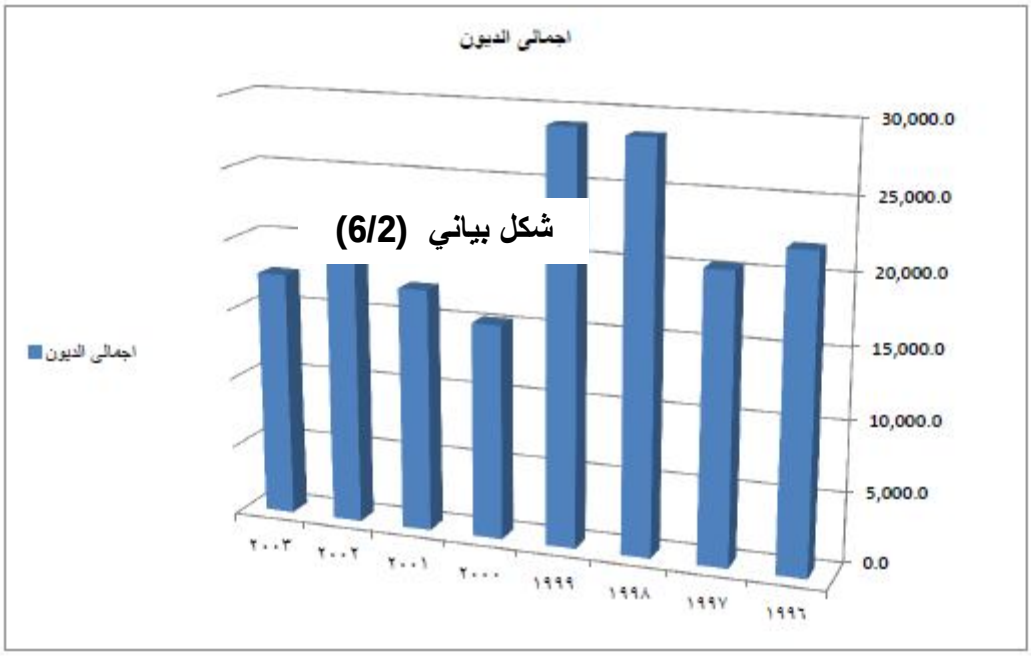

شكل بياني (6/2)

1.463.5 مليون دولار في العام 2001 م، وواصل الانخفاض أيضا في العام 2002م مبلغ 1.374.1مليون دولار ولكنه عاد إلى الارتفاع في العام 2003 إلى 1.392.4 م ، والرسم البياني التالي يوضح ذلك:

شكل بيانى (٧)

تذبذب فى خدمة الدين على الدول النامية للفترة من(١٩٩٦ – ٢٠٠٣م)

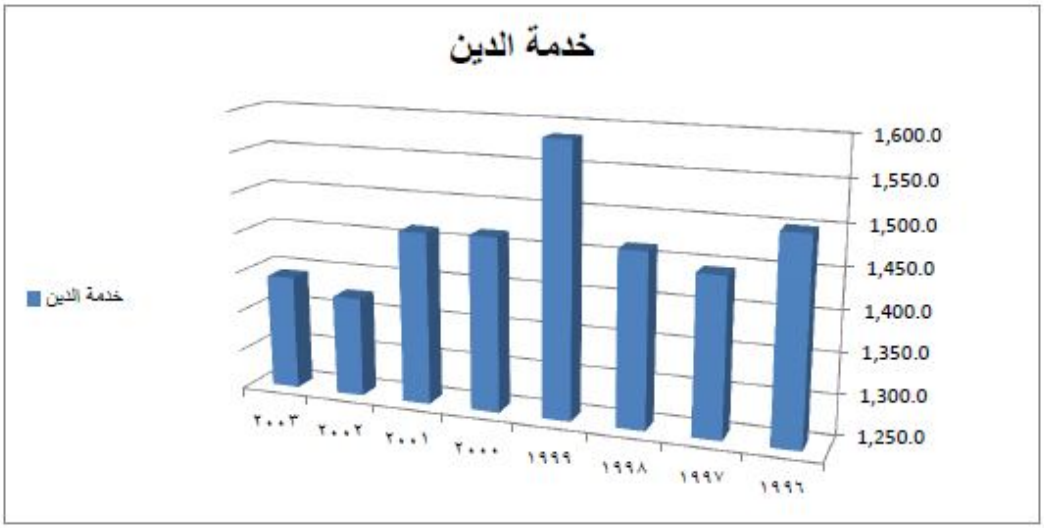

جدول (5/2)

تزايد حجم المديونية على الدول النامية للفترة من (2004-2012)

(مليون دولار)

العام / البيان	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مجموعة الدول النامية	18,989,1	21,023,3	21,940,5	23,787,9	19,003	36,750	43,677	30,811	27,377
أفريقيا	4,115,9	3,887,5	4,786,6	5,796,9	5,686	8,203	11,437	7,060	7,525
آسيا	5,994,3	7,876,6	7,198,8	9,675,5	4,486	8,153	7,517	7,997	6,628
أوربا وآسيا الوسطي	3,559,1	4,093,5	4,044,6	3,772,2	4,171	9,363	10,816	6,125	6,595
دول أمريكا اللاتينية	5,319,8	5,165,7	5,910,5	4,553,3	4,660	14,031	13,907	9,629	6,629
خدمة الدين للدول النامية	1,328,2	1,184,4	1,086,7	1,197,9	1,031,8	1,146,6	1,065,9	995	1,023,1
أفريقيا	459,2	352,1	308	359,2	306,2	21,1	147,4	176,9	179,8
آسيا	207,2	180,7	167	170,6	156,8	167	164,1	149,6	159
أوربا وآسيا الوسطي	214,3	225,9	219,2	259,5	269,9	399,6	433,8	363,2	350,4
دول أمريكا اللاتينية	447,5	392,5	392,5	408,6	298,9	369,9	320,6	305,3	333,9

المصدر :التقارير السنوية البنك الدولي الأعوام من 2004 – 2012م

من الجدول رقم (5/2) تبين ان الديون الخارجية للدول النامية في ارتفاع مستمر حيث بلغت حجم الديون في العام 2004 م مبلغ 18.989.1 مليون دولار وازدادت في سنة2005 م إلى 21.023.3 مليون دولار وواصل ارتفاع حجم الديون في العام 2007م إلى 23.787.9 مليون دولار اما في العام 2009م انخفضت إلى مبلغ 19.003 مليون دولار إلى انها في العامين 2009 م و 2010 م حدث ارتفاع في حجم الديون الخارجية إلى أن وصلت لمبلغ 43.677مليون دولار، أما في نهاية العام 2012 م بلغت حجم الديون الخارجية على الدول النامية مبلغ 27.377 مليون دولار مسجلا انخفاض عما كان عليه في العام 2011 م البالغ

30.811مليون دولار ويرجع ذلك لخوف الدائنين على أموالهم لعدم إيفاء المديونية من قبل المدينين من الدول النامية ،والرسم البياني التالي يوضح ذلك:

شكل بياني (7/2)

تزايد حجم الديون الخارجية على الدول النامية للفترة من(٢٠٠٤-٢٠١٢م)

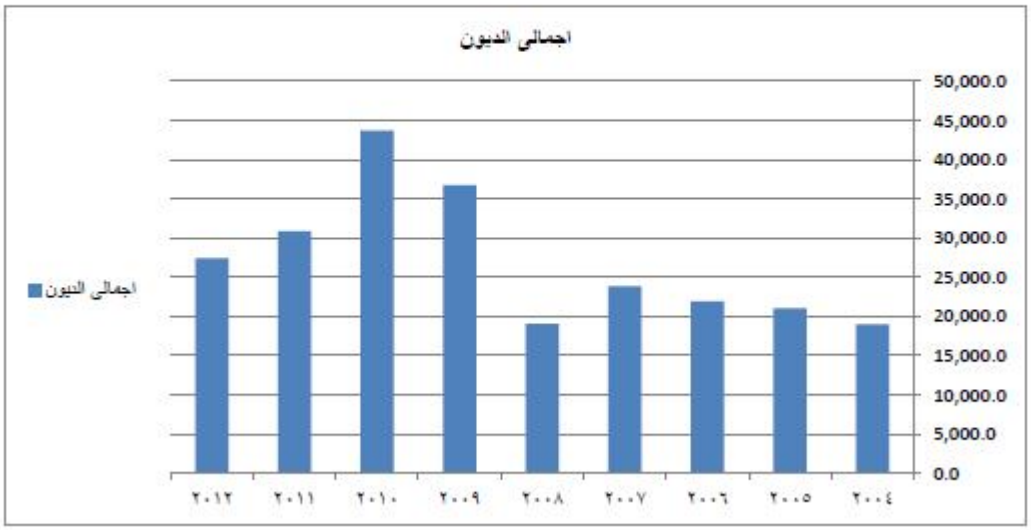

أما خدمة الديون للدول النامية ففي عام 2006 م كانت مبلغ 1.86.7 مليون دولا و ارتفعت في عام 2007 م إلى 1,197.9 مليون دولار و انخفضت في العام 2008 م إلى 1,031.8مليون دولار وحدث ارتفاع في العام 2009 م إلى 1,146.6 مليون دولار ومن ثم واصلت الانخفاض حتى وصلت إلى مبلغ 995 مليون دولار في العام 2011 م ، إلى انه حدث ارتفاع في العام 2012 م إلى مبلغ 1,023.1 مليون دولار، والرسم البياني يوضح ذلك:

شكل بياني (8/2)

تذبذب خدمة الدين على الدول النامية للفترة من(٢٠٠٤ – ٢٠١٢م)

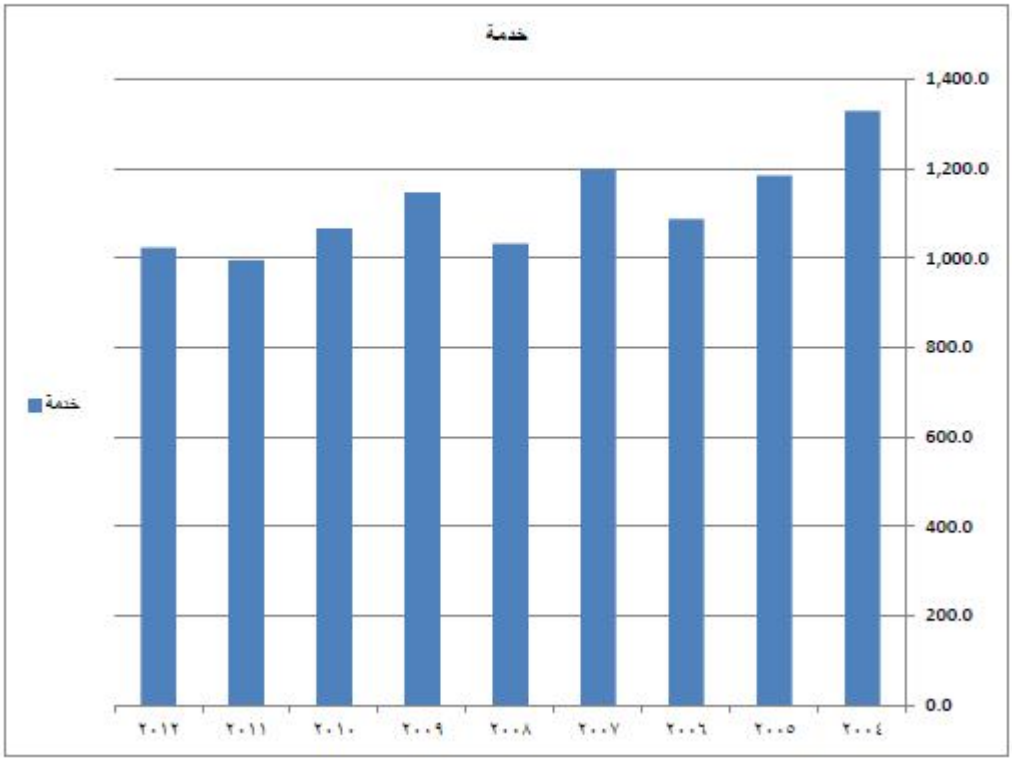

من خلال الرسم البياني رقم (8/2) يبين تذبذب حجم خدمة الدين على الدول النامية ويرجع ذلك إلى الأسباب التي ذكرناها سابقا من حيث سوء التخطيط الإار ي، وسوء الاستخدام الأمثل للقروض الأجنبية بالقدر أو على النحو الذي يؤدي لرفعمستو ي الأنشطة الاقتصادية ، بل إن بعضا من القروض يتم تجنيبه لحساب بعض حكام الدول النامية وكان الرئيس مويوتو سيسكو رئيس الكونغو الديمقراطية مثالا حيا على ذلك.

جدول (6/2)

تزايد حجم المديونية على الدول النامية للفترة من (2013-2016)

مصدر التمويل	2013	2014	2015	2016
مؤسسات دولية	5,710	5,678	5,393	5,481
دول نادي باريس	15,808	13,569	13,528	14,031
دول غير أعضاء نادي باريس	14,676	17,032	16,899	17,850
بنوك تجارية	5,691	5,124	5,602	5,888
موردين أجانب	2,494	2,230	2,462	2,585
الإجمالي	44,379	43,633	43,884	45,835

شكل (9/2)

تزايد حجم المديونية على الدول النامية للفترة من (2013-2016)

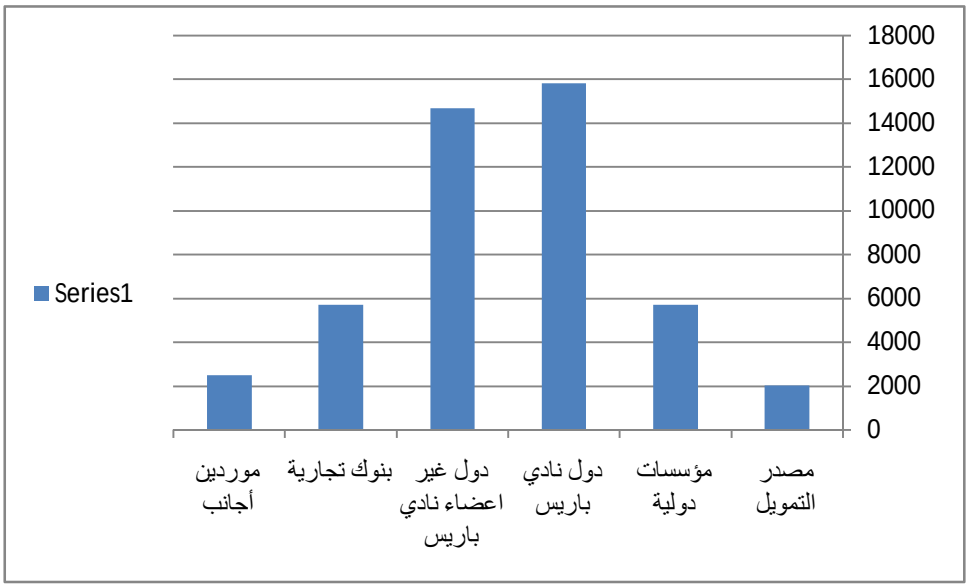

المصدر :التقارير السنوية البنك الدولي الأعوام من 2013 – 2016م

وقد قدمت الدراسات التحليلية لتجارب التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث مجموعتين رئيستين من الحجج الغنية بتبرير الالتجاء إلى القروض الخارجية كما لو كانت أمرا حتميا يتمثل في ضعف المقدرة على توفير المدخرات المحلية وثانيها في ضرورة حد أدني من القروض إزاء نقص حصيلة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد التقنية وتأتي هذه الحجج مستندة للاعتبارات التالية:[1]

السبب الأول :عدم التفرقه بين الفائض الفعلي والفائض الكامن ،ويستند مفهوم الفائض الكامن إلى عوامل عدة في مقدمتها إحداث تغيرات في خريطة توزيع الدخل يقتضي إحداث تغيرات هيكلية قطاعية وتغيرات في السياسة الضريبية وغيرها من السياسات.

السبب الثاني:في الحالات التي شهدت فيها عمليات التنمية سياسات إعادة التوزيع نجد أنها ارتبطت بإعادة التوزيع الاستهلاكي وليس التراكم عن طريق خلق مزايا للفئات والشرائح التي تمثل الشريك الجديد في السلطة، وكذلك لصالح الإنفاق الاستهلاكي على مظاهر سيادية أو يتوسع القطاع الاقتصادي للدولة أو التوسع في الإنفاق الحربي بما لا تبرره ضرورات الأمن الخارجي، علاوة على ذلك حرصت هذه القيادات الجديدة على كسب الرأي العام من خلال إقناعه بالتوسع في بعض مظاهر الإنفاق الرفاهي العام من خلال تجميل المدن أو التوسع في الإنفاق في الأعياد بما لا يمثل أولوية تذكر في أولي مراحل التنمية ،وهنا نجد نوعا من الربط بين تحقيق الاستغلال السياسي والرفاهية الأمر الذي يناقض ربط التنمية بعملية التوسع في تكوين رأس المال وهذا ما ذهبت إليه الدول التي اتبعت السوق الرأسمالي العالمي في إستراتيجيات التنمية.

---

(1) أد.يوسف محمد عاقلة 1994، الاقتصاد السوداني الدار السودانية للكتب الخرطوم ، ص51

ومن هذا المنطلق نستخلص ان الديون الخارجية على الدول النامية منذ الثمانينيات تزايد حجم هذه الديون وتفاقمت أعباؤها عبر هذه السنين فكانت تزداد ومازالت بمعدلات نمو متزايدة ويرجع ذلك لأسباب عديدة أبرزها تراكم أصل الدينو ارتفاع أسعار الفائدة وعدم الاستقلال الأمثل لتوظيف الديون في التنمية الاقتصادية أدي بذلك من ناحية إلى تردي الأوضاع الاقتصادية في الدول النامية ،ولسدادها من ناحية أخرى لأنها تشكل التزام على الدول المدينة ويعتبر سدادها من الناتج القومي لتلك الدول لابد من توفر السيولة اللازمة من النقد الأجنبي لا يتم إلى من خلال حصائل الصادرات أو عن طريقة قرض جديد، لذلك سوف تظل هذه المشكلة قائمة حيث تستمر الدول النامية في الحصول على قروض جديدة لمقابلة احتياجاتها للنقد الأجنبي وأيضا لاستخدامها في سداد ديون قديمة.

الفصل الثالث

ديون السودان الخارجية وطرق معالجتها

3-1 : التطور التاريخي لديون السودان

3-2 : دور الديون الخارجية في تمويل مشاريع التنمية في السودان

3-3 : تجارب السودان والمبادرات الدولية لمعالجة أزمة المديونية الخارجية

المبحث الأول

3-1 التطور التاريخي لديون السودان

تعتبر مشكلة المديونية الخارجية من أخطر وأعقد المشكلات التي تواجه البلدان النامية ومعاناتها في مجال توفير الأموال اللازمة لتمويلاستثمار اتها السنوية المستهدفة لأنها تعاني من مشكلة الفجوة المزدوجة بين الصادرات والواردات ، وبين المصروفات والإيرادات ، الأمر الذي يضطرها من الاستدانة من المصادر الأجنبية لتغطية هذه الفجوة.

أسباب لجوء السودان إلى الاستدانة :

لا يختلف الاقتصاد السوداني كثيرا من حيث الخصائص والسمات عن اقتصاديات الدول النامية لذلك يمكن قول أن البناء الاقتصادي في السودان يعكس موقف البناء الاقتصادي لدول نامية تخطو خطواتها الاولي في مسار النمو ، ويمكن إلغاء الضوء على اهم الخصائص التي تميز الاقتصاد السوداني في الآتي:

انخفاض حجم إجمالي الناتج المحلي بالنسبة لمعدل نمو السكان حيث بلغ معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2000 م 2004 م للاقتصاد السوداني في - المتوسط 2.1 %فقط في حين أن معدل نمو السكان بلغ حوالي 2.9 % في العام ويأتي هذا الانخفاض نتيجة لضعف هيكل الاقتصاد ولصغر حجم إنتاج الوحدات التي تساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ويأتي صغر حجم إنتاج هذه الوحدات من واقع الضعف الذي تعيشه هي نتيجة للعديد من العوامل التي تؤثر على إنتاجها.

انخفاضمستوي نصيب الفرد من الدخل القومي مقارنةبمستوي الدخل بالنسبة للفرد في الدول المتقدمة فلقد انخفض نصيب الفرد من الدخل القومي في الفترة من 1998 م 2002 م من الناتج المحلي الحقيقي بحوالي 8%.

سوء توزيع الدخل القومي على المجتمع ويقصد بذلك بأن نسبة ضئيلة من افراد المجتمع تستحوذ على الجانب الأكبر من الدخل بينما توزع نسبة ضئيلة من الدخل على الواد الأعظم من أفراد المجتمع .

تراجع نسبة الاستثمار الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك نتيجة لضعف المدخرات المحلية كنسبة من ال GDP، وجفاف مصادر التدفقات الخارجية فقد تراجعت نسبة الانتثمار ات الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 22 % في بداية الثمانينيات إلى حدود 10% فقط في عام 1990 م .

انخفاض مستويات الإنتاجية: يعاني السودان من ضعف الإنتاجية بالنسبة لعوامل الإنتاج المتمثلة فيعنصر ي رأس المال والعمل وذلك نسبة للآتي:

أ. ضعف أو عدم توفر رأس المال الإنتاجي والمتمثل في المعدات والآلات التي تستخدم وتساهم بصورة مباشرة في العمليات الإنتاجية.

ب. ضعف رأس المال الاجتماعي والمتمثل في البنيات الأساسية في المجتمع من طرق وكبار ي وشبكات مياه وصرف صحي.... إلخ، والذي ساهم بطريقة غير مباشرة في ضعف العمليات الإنتاجية.

ج. ضعف وعدم توفر رأس المال البشري من حيث التدريب والإدارة.

د. قلة الانتثمار ات طويلة الأجل واللجوء إلى الانتثمار ات القصيرة الأجل في النشاط المواز يوالتجار ي والخدمي مما أدي إلى انخفاض الموارد في النشاطات الغير إنتاجية ذات العائد السريع.

هـ. ارتفاع معدلات البطالة الحقيقية خاصة القطاع الزراعي ، حيث يزداد عدد العمال الزراعيين مع ثبات مساحة الأرض المزروعة والإنتاج للفدان الواحد .[1]

وهذه بعض من الأسباب التي أدت للجوء السودان إلى التمويل الخارجي عبر مؤسسات وصناديق وهيئات التمويل المختلفة، والجداول التالية توضح ذلك:

جدول (1/3)

الديون الخارجية للسودان للفترة من (1980- 1990)

(بالمليون دولار)

السنة / مصدر التمويل	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
التعاون الثنائي	2,925	3,261	3,670	4,150	5,124	5,500	5,692	6,313	6,714	7,365	9,318
التعاون متعدد الأطراف	1,745	2,502	2,602	3,304	3,470	3,534	4,142	5,323	5,422	5,490	5,987
الجملة	4,670	5,763	6,272	7,454	8,594	9,034	9,834	11,636	12,136	12,855	15,305

المصدر :التقارير السنوية البنك الدولي الأعوام من 2080 – 1990م

(1)عتيقة عبدالفراج 2002، دراسة المديونية الخارجية وأثرها علي الفقر في السودان بنك السودان وحدة - الدين الخارجي مارس.

شكل بياني (3/1)

شكل بياني (١٠)

تزايد حجم المديونية الخارجية على السودان للفترة من(١٩٨٠- ١٩٩٠م)

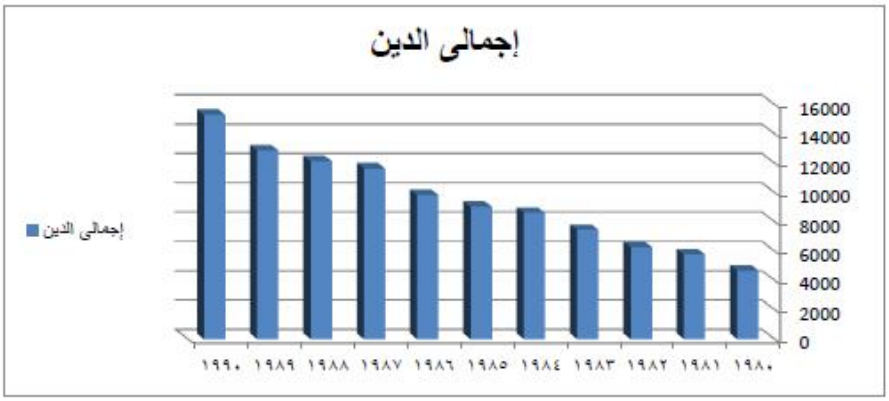

من خلال الجدول (1/3) والرسم البياني (1/3) نجد أن المديونية الخارجية في تزايد مستمر فقد وصلت في العام 1990 م مبلغ 15.305 مليون دولار في حين أنها كانت في العام 1989 م مبلغ 12.855 مليون دولار، ولم تقف الأمور على ذلك بل الديون الخارجية على السودان في حاله ازدياد وهذا ما سوف يوضحه الجدول والرسم البياني رقم (2/3)

شكل بياني (2/3)

تزايد حجم الديون الخارجية السودانية للفترة من (١٩٩١ – ٢٠٠١م)

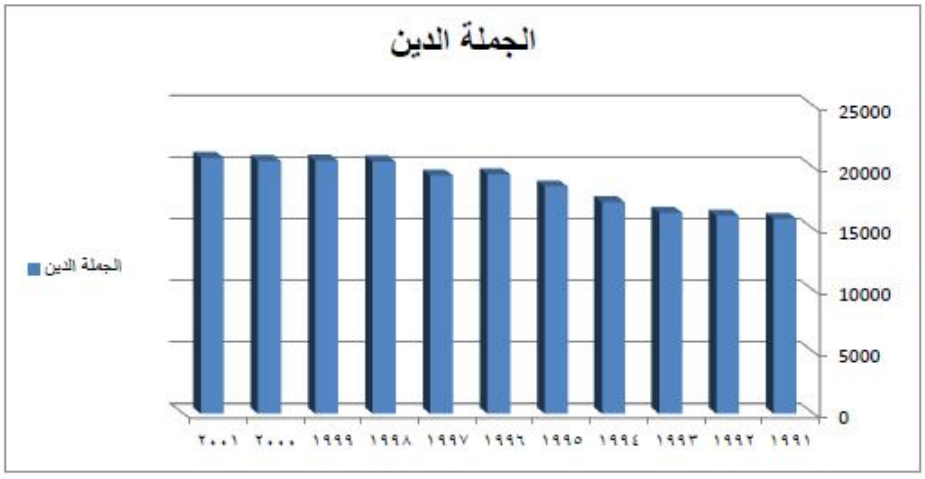

جدول (2/3)

الديون الخارجية للسودان للفترة من (1991-2001)

(بالمليون دولار)

السنة / مصدر التمويل	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
مؤسسة دولية	3,590	3,610	3,776	3,987	4,232,38	4,449	4,435	4,169	4,361	4,177	3,895
دول غير أعضاء في نادي باريس	4,880	4,900	4,949	5,101	5,863,18	6,138	6,356	6,082	6,121	6,979	7,468
دول نادي باريس	4,394	4,455	4,500	4,735	5,055,51	5,692	5,809	6,545	6,075	6,075	6,137
بنوك تجارية	2,550	2570	2,600	2,771	2,709	3,441	2,893	2,959	2,614	2,607	2,521
تسهيلات موردين	420	450	496	600	600	696	743	728	700	683	777
الجملة	15,837	16,085	16,321	17,194	18,460,5	19,451	19,357	20,483	20,546	20,521	20,798

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان للأعوام 1991- 2001م

1/ المؤسسات الدولية والإقليمية:

الديون المستحقة للمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات الإقليمية مثل الصناديق العربية وهي ديون ميسرة ذات آجال طويلة (ماعدا ديون صندوق النقد الدولي) ولا تقبل هذه الديون إعادة الجدولة والإعفاء وفقا لقوانين تأسيس هذه الصناديق والمؤسسات كما أن الالتزام بالسداد يعني تدفقات جديدة وعدم السداد يعني توقف السحوبات.

2/ الدول غير الأعضاء في نادي باريس:

مثل الدول العربية ودول المعسكر الاشتراكي سابقا والدول الآسيوية (مثل الهند، الصين، إيران(بعضها ديون حكومية والبعض الأخر ديون تجارية مضمونة بواسطة مؤسسات الضمان في تلك الدول وهي ديون ميسرة ذات آجال طويلة وتقبل الإعفاء وإعادة الجدولة بشروط موازية لشروط نادي باريس ويتم التفاوض بشأنها مع الدول الدائنة كل على حده وغير مربوطة بشروط مسبقة كما هو الحال مع دول نادي باريس.

3/ دول نادي باريس:

هي الدول الأعضاء في نادي باريس وتشمل الدول الأعضاء في السوق الأوربية المشتركة بالإضافة للولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا، الديون التي تغطيها اتفاقيات نادي باريس هي الديون الحكومية للدول الأعضاء على حكومة السودان أو الديون التجارية المضمونة بواسطة مؤسسات الضمان في تلك الدول وقد تم توقيع أربعة اتفاقيات مع الدول المذكورة وقد غطت المبالغ المستحقة حتى عام 1984 م، أما المبالغ المستحقة بعد ذلك فلم تخضع لاتفاقيات إعادة الجدولة.

ديون نادي باريس بعضها طويل الأجل والبعض الأخر متوسط وقصير الأجل، تقبل مبدأ الإعفاء وتخضع لاتفاقيات إعادة الجدولة وفقا لشروط نادي باريس والتي تشترط مسبقا الدخول في برامج إسعافية مع صندوق النقد الدولي وغير قابلة للتداول في السوق الثانوية.

4/ البنوك التجارية الأجنبية:

هي الديون المقدمة من البنوك التجارية العالمية لحكومة السودان وتم توقيع الاتفاقية الخاصة بها في 30 ديسمبر 1981 م وشملت الاتفاقية أصل الدين حتى 31 ديسمبر 1979م بالإضافة إلى الفوائد المرسملة والجارية حتى أبريل 1982 م وهو تاريخ سريان الاتفاقية.

ديون البنوك التجارية ديون قصيرة الأجل استغلت في استيراد سلع استراتيجية كالبترول والدقيق والقمح بالإضافة للقروض النقدية ، تخضع لعمليات شراء الديون Buy Back Schemesويمكن تداولها في السوق الثانوية وتقبل مبدأ الإعفاء الكلي للدين وأيضا تقبل مبدأ الإعفاء الجزئي للدين ومبادلة الجزء المتبقي بمشاريعاستثمار ية.

5/ تسهيلات الموربون الأجانب:

هي عبارة عن تسهيلات تجارية قصيرة الأجل مقدمة للقطاع الخاص السوداني من شركات اجنبيه وهي غير مضمونة، تم تحصيل تم تحصيل المقابل المحلي من قبل البنوك التجارية ولم

تحول لشح النقد الأجنبي وهي محفوظة الآن في حساب مجمد طرف بنك السودان، كان الغرض منها تحجيم سيولة البنوك التجارية وفق السياسة النقدية المعلنة في عام1983 م .[1]

ومن الجدول أعلاه يتبين لنا تزايد الديون الخارجية على السودان فمثلا في عام 1995 م كان حجم الديون الخارجية على السودان مبلغ 18.460.05 مليون دولار بزيادة عن ديون العام السابق حيث كانت مبلغ 17.194 مليون دولار وذلك بفوائد تأخيرية قدرت بمبلغ 2.987 مليون دولار لعدم دفع الالتزامات المستحقة ، وأيضااستمر ت الديون في الزيادة حيث بلغت الديون الخارجية على السودان في العام2001 م إلى 20.798 مليون دولار بفائدة تعاقدية بلغت مبلغ 11.894مليون دولار حيث كانت في العام 2000 م مبلغ 20.521 مليون دولار بفائدة تعاقدية بلغت 10.891 مليون دولار وكانت الفوائد التأخيرية 6.850 مليون دولار ، عليه يتضح لنا ان الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الديون الخارجية على السودان إما لسحوبات جديدة أو لفوائد تاخيرية في حال لم تدفع الالتزامات المستحقة في عامها المحدد وهذا ماحدث لديون السودان الخارجية فمازالت إلى الأن في زيادة مستمرة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

---

(1) تقرير بنك السودان للعام 1995 م.

جدول (3/3)

الديون الخارجية للسودان للفترة من (202-2012)

(بالمليون دولار)

السنة / مصدر التمويل	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مؤسسات دولية	4,410	4,400	4,601	4,461	4,800	5,100	5,300	5,300	5,300	5,500	5,500
دول غير أعضاء في نادي باريس	8,655	8,600	9,143	9,664	11,000	11,600	12,100	13,300	13,700	14,800	13,500
دول نادي باريس	7,066	8,520	8,724	8,530	9,200	10,300	10,500	11,200	12,300	12,900	15,500
بنوك تجارية	859	3,440	3,511	3,505	3,600	3,900	4,200	4,500	5,000	5,100	5,400
تسهيلات موردين	2,918	750	805	845	800	900	1,400	1,400	1,500	1,500	2,100
الجملة	23,608	25,710	26,784	27,005	28,400	31,800	33,500	35,700	37,800	39,800	42,000

المصدر: تقارير السنوية لبنك السودان للأعوام 2002- 2012م

شكل بياني (3/3)

تزايد حجم الديون الخارجية على السودان للفترة من (٢٠٠٢- ٢٠١٢م)

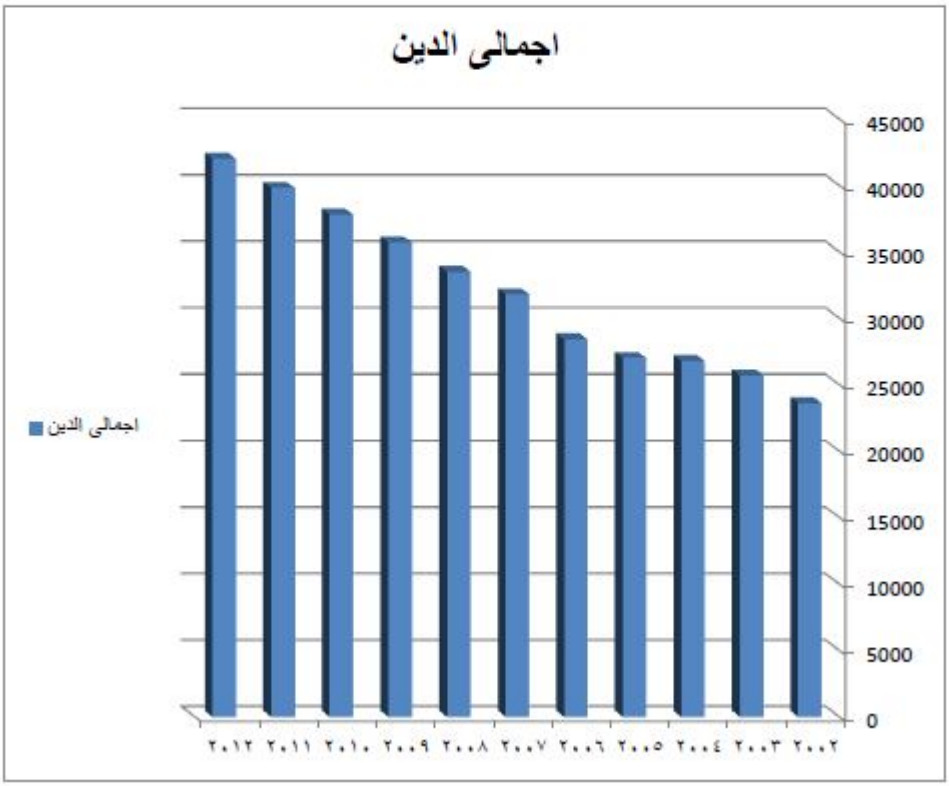

من الجدول (4/3) والرسم البياني (3/3) يتضح حجم المديونية الخارجية السودانية وهي تتزايد في السنوات الأخيرة، فحجم الديون في سنة 2002 م كان حجم الدين الخارجي 23.618 مليون دولار وفي عام 2003 م ارتفع حجم الدين الخارجي إلى إجمالي 25.710 مليون دولار أي بمعدل نمو 13.1 % من عام 2002 م، وأيضا جاء عام 2004 م بارتفاع كبير أيضا ووصل إجمالي الدين إلى 26.784 مليون دولار . بمعدل نمو 4 % .

والجدول أدناه يوضح معدل نمو وتزايد المديونية الخارجية السودانية خلال الفترة من 1980 م 2012 م

جدول (4/3)

نمو وتزايد المديونية الخارجية السودانية خلال الفترة من (1980-2012م)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987
الدين	4,670	5,763	6,272	7,454	8,594	9,034	9,834	11,636
معدل النمو	%9,5	%23,4	%8,8	%18,8	%15,3	%5,2	%8,9	%9,834

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الدين	12,136	12,855	15,35	15,834	16,085	16,321	17,194	18,460,0
معدل النمو	%11,636	%4,3	%5,9	%3,5	%1,6	%1,5	%10,3	%7,5

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الدين	19,451	19,357	20,483	20,546	30,531	20,789	23,608	25,710
معدل النمو	%0,5	%0,50	%5,5	%0,3	%0,10 (-)	%1,3	%13,5	%9

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الدين	26,784	27,005	28,400	31,800	33,500	35,700	37,800	39,800	42,000
معدل النمو	%4	%1	%5,2	%11,9	%5,4	%6,9	%5,9	%5,3	%5,6

المصـــدر: الأداء المـــالي للاقتصـــاد الســـوداني مـــن 1980-2013م وزارة الماليـــة والاقتصاد وشؤون المستهلك

كما يوضح الجدول أعلاه تظهر معدلات نمو المديونية الخارجية للسودان من سنةلأخر ي ،وتزايد معدلات النمو للمديونية وذلك بسبب أسباب عدة منها عدم الالتزام حسب مواعيد سداد القروض مما تسبب بفؤائد تقديرية وصلت لمبلغ 20.535 مليون دولار فوائد تأخيرية في العام 2012م ونتج عن ذلك عبء على الاقتصاد وعلي عملية التنمية الاقتصادية فيه وتؤدي إلى تعطيلها.

آثار المساعدات الأجنبية على التنمية في السودان :

إن المساعدات الأجنبية بالرغم مما ينتج عنها من إيجابيات تخلف ورائها أيضا مشاكل عديدة في بعض الأحيان وآثارها عميقة الجذور، فهذه المساعدات ماهي إلا استقلال سياسي و استثمار رابح بالنسبة للدول الغنية المانحة للمساعدات وكثيرا ما تؤدي إلى استنزاف الموارد والمحاصيل الرئيسية للدول المدينة.

عند الحديث عن المساعدات الأجنبية فإنه منالضرور ي الأخذ بالاعتبار الشروط التي تكون مصاحبة لهذه المساعدات الممنوحة للدول النامية، وبما أن كل دولة مانحة تفرض بعض الشروط في برنامجها لتحقيق انتقال الموارد وترتيب طرق سداد قروضها فالمشكلة ليست فيما إذا كان هنالك شروط أم لا، لكن المأخذ في الشكل الذي تأخذه الشروط التي تمثل قيودا على البلدان النامية المستلمة للقروض.

من الناحية الاقتصادية نجد من أوضح الشروط تلك التي تفرض كيفية منح العون والطريقة التي يجب أن ينفق بها ، وبالتالي كانت هذه الشروط عبارة عن وسيلة حفظ وحماية مصالح الدول المانحة وأن تحصل على صادرات الدول النامية عند تسديد الاعتمادات الأجنبية[1].

ومن الناحية السياسية ألزمت البدان المانحة بلدان العالم الثالث المستلمة للمساعدات بإتباع سياسيات تراها هامة ولو في غايتها الأقل، فمثلا منعت الولايات المتحدة تقديم أي مساعدات اقتصادية إلى أي دولة تتعاون مع دولة كوبا، وكذلك هناك بند أمريكي ينص على أن 50% من الحاجيات إلى تمولها المساعدات الأمريكية يجب أن تشحن على بواخر أمريكية،

(1) يسري محمد جبر مرجع سابق ذكره، ص22.

وسوف نستعرض بشئ من التفصيل الآثار التي تخلفها المساعدات الأجنبية بدراسة كل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

الآثار الاقتصادية:

إن المساعدات الأجنبية ساهمت في تحسين الأداء في شتي القطاعات وقد حققت فوائد عديدة للاقتصاد السوداني، فمثلا مصانع السكر أصبحت تغطي حاجة البلاد وتزيد عنها وهذا يعني توفير عملات صعبة تعادل قيمة الإنتاج المحلي وقيمة مدخلات الإنتاج المنشودة ، بالإضافة إلى هذا فإن مصانع السكر قد ساهمت في توظيف أيدي عاملة وبالتالي تنشيط النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحيطة بها.

ولكن بالرغم ما تحققه المساعدات والقروض من فوائد ومهام إلا انها تؤدي إلى ضعف نمو الاقتصاد بنهب الموارد المحلية بمعني أنه وبعد فترة وجيزة من استخدام القروض يرتفع قسط استهلاكها وفائدة من مجمل القرض نفسه.

الخطر الآخر على التنمية والنتيجة الهامة لاستخدام القروض الأجنبية هي العجز الذي خلفته هذه القروض في ميزان المدفوعات الخاص بهذه الدول، فإذا نظرنا إلى الميزانالتجار ي باعتباره أهم البنود في ميزان المدفوعات يتضح لنا أن الوفاء بالديون يتطلب عون الصادرات بشكل أكبر من القروض وأعبائها، الأمر الذي لن تتمكن الدولة من تحقيقه وبالتالي اضطرت إلى تخفيض وارداتها من السلع الإنتاجية والوسيطة مما أدي إلى تعطيل التنمية، وبالتالي انخفض معدل النمو الاقتصادي وإضافة إلى ذلك فإن معظم المساعدات الأجنبية عادة ما تركز على مشاريع البني الأساسية والخدمات الأمر الذي أدي إلى ارتفاع دخول الأفراد دون أن يقابله القدر المناسب من السلع والخدمات، مما أدي إلى ارتفاع الطلب على العرض وبالتالي إلى ارتفاع الأسعار.

وبالمثل فإن ارتفاع حجم الصادرات يؤدي إلى نقص السلع في السوق المحلي ويترتب على ذلك حدوث الانفتاح وما ينتج عنه من إضعاف للقدرة التنافسية لصادرات السودان في مواجهة إنتاج الدولالأخر ى نسبة لارتفاعأسعار ها، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى تخفيض العملة الوطنية وبالتالي تخفيض الدخل الحقيقي ، كما أنه يؤدي إلى رفع سعر مرونة العرض في مواجهة الطلب الفعلي، التضخم يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التنمية وأحيانا إلى توقفها لصعوبة الحصول على الموارد اللازمة للتشغيل.

بالإضافة إلى ما سبق فغنه عادة ما يترتب على استخدام القروض الإخلال بالخطط الإنمائية الموضوعة، خاصة في ظروف عدم الاستقرار في السياسة الخارجية قفد توضع خطة معينة معتمدة على معونات دولة معينة فإذا تدهورت العلاقات معها يجب أن توضع خطة معتمدة على دولةأخر ي، كما أن هذه المساعدات تفقد أجهزة التخطيط قدرتها على إعادة النظر في خططها وفق المتغيرات المحلية، حيث يصبح ضروريا الاستثمار في هذا المشروع أو في مشروع معين لارتباطه بعون ما وليس لأي سبب آخر.[1]

(1) محمد خير احمد الزبير، العون الأجنبي والتنمية الاقتصادية تجربة السودان (1980-1990)، رسالةدكتوراه، مارس1993 م، ص35.

الآثار السياسية:

من الناحية السياسية هنالك ظواهر متعددة ومرتبطة بحالة التبعية الاقتصادية التي تصله أي دولة تعتمد على المساعدات الأجنبية بشكل أساسي كما هو الحال في السودان فتظهر المساعدات كإحدي أدوات السياسة الخارجية الفعالة للدول المانحة، ولذلك فقد تدفقت المساعدات والمعونات بشكل أوفر على البلدان ذات الوزن الاستراتيجي وتبعا لذلك يتوقع أن تزداد فعاليتها في محيطها الإقليمي علما بأن إحداث طفرة نوعية في التنمية الاقتصادية ليس في كل الأحوال هو هدف الدولة المانحة للمساعدات.

وبذلك القدر لا نتصور أن كل سياسات العون ذات عائد أمني وسياسي عاجل لمصدرها ولكن يبقي الهدف الأساسي هو استخدام المساعدات لمرام سياسية لا يتسني بلوغها من خلال الأدوات العسكرية والدعائية أو من خلال الأجهزة الدبلوماسية المعتادة.

وفي السودان نجد أن المساعدات والقروض فد أثرت في العديد والكثير من مواقف السودان السياسية، وهنالك العديد من المواقف منها موقف السودان من اتفاقية كامب ديفيد(وأيضا عدم التزام السودان بسياسة عدم الانحياز وذلك في أواخر العهد المايوي عندما انحازت الدولة للمعسكر الغربي ضد أثيوبيا وليبيا واليمن الجنوبي سابقا.

أما من ناحية السياسة الداخلية فإن الحقيقة إن المساعدات تظل كونها أداة الترغيب والترهيب في أيدي الدول المانحة ولعل من أهداف المساعدات إحداث تغيير هيكلي في منهج الحكم للدول المتلقية على النحو الذي تقدره الدولة المانحة، ومن ذلك مثلا إملاءات الإدارة الأمريكية ممثلة في نائب الرئيس الأمريكي على حكومة نميري في فبراير 1985 م بالتخلي عن تطبيق الشريعة الإسلامية مقابل انسياب المساعدات الأمريكية التي كانت توقفت لهاذ الشيء، وينطبق هذا على المساعدات متعددة الأطراف التي تقدمها المنظمات الدولية مثل البنك الدولي

وصندوق النقد الدولي، وفي هذا المجال نستطيع أن توصل إلى مفهوم معين هو ان صندوق النقد ليس جهازا تمويليا بل هو جهاز سياسي في المقام الأول وقد ظهر هذا عندما أصبحت للصندوق شروط سياسية مثل التعددية وحقوق الإنسانوإجراء الانتخابات، بالإضافة إلى هذا فإن الاتحاد السوفيتي ومعظم الكتلة الشرقية أوقفت عونها للسودان بعد فشل الانقلابالعسكر ي وإعداده قادته في عام 1971 م آنذاك.

ونستخلص من هذا أن نظام الحكم في السودان هو الذي حدد كميات وحجم المساعدات التي تلقتها الدولة بدءا بالمعونات الأمريكية التي تلقاها السودان بشكل مكثف إبان حكم عبود والذي كان متعاطفا مع دول الغرب بصورة واضحة مرورا بالمعونات السوفيتية بعد ذلك، ولكن بالرغم من هذا فإن للمساعدات الخارجية دورا إيجابيا لا يمكن إغفاله إذ أن هذه المساعدات مكنت البلاد من إقامة العديد من المشاريع الهامة . [1]

الآثار الاجتماعية:

اجتماعيا هنالك العديد من الآثار التي تترتب على استخدام القروض والمساعدات الأجنبية خاصة تلك التي جاءت عن طريق البنك الدولي وماصاحبها من شروط وتعديل السياسات والخطط المحلية كذلك ما جاء عن طريق الاستثمار المباشر مثل التنقيب عن البترول.

من أهم التغيرات تغير نمط وعلاقة الإنتاج ويظهر ذلك أكثر في الزراعة بقطاعاتها الحديث والتقليدي، حيث تنمو علاقات إنتاج أسمالية يتحتم معها الإنتاج الجماعي، من ناحية أخر ي حيازة الأراضي، والنزاع الذي يحدث في هذا المجال بين الرعاة والمزارعين، ومن ناحية أخر ي قد أدي الاعتماد على التمويل الأجنبي إلى إحداث تغيرات في البنية الطبقية في المجتمع وأصبح الرأسماليون الوطنيون وكلاء للشركات الأجنبية الممولة والمؤسسات المتعددة الجنسيات،

(1) **محمد خير احمد الزبير مرجع سبق ذكره ص** 44.

كما نجحت الوكالات الأجنبية في استقطاب بعض موظفي الدولة لصالحها وذلك بتقديم أجور عالية أو حوافز وهنا يمكن القول بأن الطبقات قد أعيد ترتيبها ، وأن النمو السريع للطبقة الرأسمالية كان نتيجة لدعم المؤسسات الأجنبية للمشاريع ومجالات اقتصادية معينة.

كذلك تؤثر المساعدات الأجنبية من خلال وسائل الإعلام عن طريق برامجها التي تمنحها الدول الممولة خاصة القريبة منها مما يؤدي إلى تغير نمط ومعدل الجريمة، إذ أن المشاهد قد يحاول مواكبة نمط الحياة الجديدة الذي يراه على الشاشة وفي سبيل ذلك يقوم بارتكاب جرائم السرقة والقتل والنهب.[1]

(1) **أ.د مجدي محمود شهاب 1997م، الاقتصاد السياسي دار المعرفة الجامعية القاهرة، ص222**

المبحث الثاني

3-2 دور الديون الخارجية في تمويل مشاريع التنمية في السودان

حصل السودان على أنواع مختلفة من القروض بأسعار فائدة متعددة مقرونة بشروط متباينة مثل القروض المرتبطة بالتنازلات، وتم استخدام التدفقات الأجنبية في الاستثمار المحلي لتمويل خطط وبرامج التنمية في خلال الثلاثين عاما السابقة، غالبية مشاريع التنمية الإنتاجية والبني التحتية للاقتصاد الوطني تم تجهيزها بمشاركة خبرات أجنبية كما تم تمويلها وتنفيذها ودعمها بمصادر أجنبية.

وتكون الحاجة للقروض الأجنبية في:

1. سد فجوة التجارة:[1]

تلعب التجارة دورا مهما في تسريع عملية التنمية في السودان، ولكن الاقتصاد القومي غير قادر على الإيفاء بالكمية الكافية لاستيراد أو تصدير السلع الرأسمالية ، وبتلك الصورة تحدث عملية تأجيل تحقيق الأهداف التنموية المرجوة في السودان، وهكذا فإن الموانع التي تقف عثرة في تنمية الصادرات)التجارة(لسد فجوة التجارة اصطدمت بعملية تنمية الاقتصاد السوداني،ويتر ب على ذلك أي زيادة تتحقق في الادخار المحلي غير كافية لتمويل التوسع الانتثمار ي ومنذ ذلك الوقت هنالك عجز في تمويل الصادرات وأدي ذلك للجوء للتمويل الخارجي عبر القروض.

2. سد الفجوة المالية:

يصرف النصيب الأكبر من القروض الأجنبية في دعم الصرف العام،وهكذا فإن القروض الخارجية تساعد في سد الفجوة المالية لفترات قصيرة، والأهداف الرئيسية طويلة الأمد للقروض الخارجية هي أن يصبح الدخل القومي قادرا على تغطية المنصرفات العامة للدولة.

---

(1) أعباء الدين الخارجي(مارس، 2006) تقرير غير منشور لبنك السودان ص56

3. سد فجوة المصادر المحلية:

تعتمد عملية التنمية في أوجهها المختلفة على خطط التمويل لتجعل الاقتصاد القومي أكثر قوة لتنفيذ برامج الاستثمار المرجوة، ولهذا فإن مصادر التمويل توزع إلى: الادخار المحلي والذي يتحقق في الاقتصاد القومي مثل الادخار العام، الادخار المنزلي، الادخار الخارجي مثل المنح والقروض الصديقة والقروض قصيرة الأمد بالإضافة إلى جذب الاستثمار ات الأجنبية.

وفيما يلي نستعرض الديون أو القروض الأجنبية التي قدمت للسودان من مختلف المصادر فإننا نستطيع أن نقول بأن القروض والمعونات الدولية قد أسهمت مساهمة ملموسة في تنفيذ العديد من مشروعات التنمية في السودان الأمر الذي أدي إلى إحداث دفعات قوية لجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، وهذا والقول لا يحتاج إلى كثير برهان ،حيث أن معظم أن لم نقل كل المشاريع الكبر ى التي تم تنفيذها خلال نصف القرن الذي أعقب الاستقلال في قطاعات البنية التحتية الر ي الطرق الطاقة - - السكة حديد(وقطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي ومياه الشرب في الريف – والحضر قد تم تمويلها بقروض ومنح ومعونات خارجية والجدول أدناه يوضح ذلك [1]

جدول (10/2) القطاع الزراعي ويشكل: الزراعة – الري : والثروة الحيوانية

جدول (5/3) القطاع الزراعي ويشكل: الزراعة-الريث: الثروة الحيوانية:

رقم	المشروع	مصادر التمويل
1	خزان الروصيرص	البنك الدولي – ألمانيات

(1) د.محمد خير احمد الزبير، 2008 القروض والمعونات الدولية وأثرها علي التنمية الاقتصادية تجربة السودان في نصف قرن 1956 - 2006 م الدار السودانية للنشر ، ص 113

2	خزان خشم القربة	الصندوق الكويتي - إيطاليا
3	امتداد المناقل - مشروع الجزيرة	البنك الدولي
4	مشروع الرهد الزراعي	البنك الدولي، الصندوق الكويتي، الصندوق السعودي، الصندوق العربي، النمسا
5	مشروع السوكي الزراعي	النمسا
6	مشروع التنمية الزراعية غرب السافنا	البنك الدولي، الصندوق السعودي للتنمية
7	مشروع التنمية الزراعية جبل مرة	صندوق الاتحاد الأوربي للتنمية
8	مشروع التنمية الزراعية جنوب القضارف	البنك الدولي
9	مشروع التنمية الزراعية جبال النوبة	صندوق الاتحاد الأوربي للتنمية
10	مشروع التنمية الزراعية شمال كردفان	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
11	تأهيل مشروع الجزيرة	البنك الدولي، الصندوق السعودي، اليابان
12	طلمبات مشروعات نهر النيل (كلى، السيال، كبوسية، الزيداب)	بريطانيا
13	مشروع الزراعة الآلية المطرية(4 مليون فدان) كسلا، القضارف، النيل الأزرق، جنوب كردفان، أعالي النيل	الصندوق الكويتي - البنك الدولي
14	طلمبات الري في الشمالية(نوري، الكلد، القرير، الغابة)	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق الأوبك
15	طلمبات النيل الأزرق(الرماش، أبو البنات)	البنك الدولي
16	مشروع التنمية الزراعية جنوب النيل الأزرق	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
17	مشروع التنمية الزراعية النيل الأبيض	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
18	إنشاء محاجر تصدير الماشية في الكدرو، وادي حلفا، بورتسودان)	بنك التنمية الأفريقي
19	مشروع طرق الماشية	الصندوق الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
20	مشروع تسويق الماشية واللحوم	البنك الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
21	مشروع ألبان شمال الجزيرة	بنك التنمية الأفريقي
22	مشروع مكافحة الطاعون البقري	صندوق الاتحاد الأوربي للتنمية

2-3-2-2- قطاع النقل: ويشمل (السكة حديد، المطارات، النقل النهري والبحري)

الرقم	المشروع	مصادر التميل
23	امتداد خط سكة حدسد حتى نيالا واو (الرهد بابنوسة نيالا، بابنوسة واو)	البنك الدولي، الصندوق الكويتي
24	إدخال قاطرات الديزل بدلا عن قاطرات الفحم	البنك الدولي الألماني
25	توريد القطارات والعربات للسكة حديد	البنك الدولي، الصندوق الكويتي، الصندوق العربي، صندوق أبو ظبي
26	طريق مدني- القضارف 228 كلم	الصين
27	طريق القضارف- كسلا 220 كلم	الصندوق العربي، بنك التنمية الأفريقي
28	طريق كسلا- هيا 348كلم	صندوق الأوبك
29	طريق هيا – سواكن- بورتسودان 204 كلم	حكومة أبو ظبي (منحة)
30	طريق سنار- سنجة- الدمازين 285 كلم	الصندوق العربي، الصندوق الكويتي
31	طريق مدني- سنار- كوستي 217 كلم	بريطانيا- صندوق الأوبك
32	طريق نيالا- كاس- زالنجي 210كلم	ألمانيا، الصندوق السعودي، البنك الإسلامي للتنمية
33	طريق جبل أولياء- ربك 267 كلم	ألمانيا ، البنك الدولي
34	طريق كوستي- الأبيض	بنك التنمية الأفريقي، الولايات المتحدة الأمريكية
35	طريق عطبرة- هيا	الصندوق العربي
36	طريق الأبيض- بارا	البنك الإسلامي للتنمية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
37	طريق الأبيض- الخوي	البنك الإسلامي للتنمية
38	طريق أم روابة- أبو جبيهة	البنك الإسلامي للتنمية
39	طريق ربك- الجبلين	إيران
40	طريق الأبيض- الدبيبات	هولندا
41	طريق الفاشر- نيالا (ترابي)	هولندا
42	طريق الفاشر- كبكابية (ترالبي)	إيطاليا
43	طريق أمن روابة- رشاد- أبو جبيهة(ترابي)	المعونة الأمريكية
44	كبري حنتوب	الصين

45	كبري كوستي	إيطاليا
46	كبري سنجة	الصين
47	كبري عطبرة الجديد	البنك الإسلامي للتنمية
48	مطار بوتسودان	الصندوق السعودي للتنمية، البنك الإسلامي للتنمية
49	إنشاء 14 محطة أقمار أرضية في المدن الرئيسية بالأقاليم	الصندوق السعودي للتنمية، ستي بانك، ومجموعة مصارف دولية
50	تطوير ميناء بوتسودان	البنك الدولي
51	بواخر الخطوط البحرية السودانية	يوغسلافيا (سابقاً)
52	بواخر النقل النهري	بلجيكا - النرويج

2-3-2-3- 4 قطاع الطاقة:

الرقم	المشروع	مصادر التميل
53	كهرباء خزان الرصيرص	البنك الدولي، صندوق الاتحاد الأوربي للتنمية، ألمانيا
54	كهربا خزان سنار	بريطانيا
55	كهرباء سد مروي	الصندوق العربي، الصندوق الكويتي، صندوق أبو ظبي، الصندوق السعودي، قطر، سلطنة عمان، الصين
56	محطة بحري الحرارية	بريطانيا، بنك التنمية الأفريقي، البنك الإسلامي للتنمية
57	محطة كهرباء قري	الصين
58	الخط الدائري لكهرباء العاصمة القومية	الصندوق الكويتي
59	الخطوط الناقلة لكهرباء الشبكة القومية	البنك الدولي، بنك التنمية الأفريقي، فلندا
60	مركز التحكم للشبكة القومية	البنك الإسلامي للتنمية
61	كهرباء المدن الرئيسية بالولايات	الصين
62	كهرباء الأبيض	هولندا
63	كهرباء نيالا	هولندا
64	كهرباء شندي	الدنمارك
65	كهرباء عطبرة	الدنمارك

66	كهرباء كريمة ومروي	ألمانيا
67	خط أنابيب نقل البترول(الأول) بورتسودان - الخرطوم	الكويت

2-3-2-4: القطاع الصناعي:

الرقم	المشروع	مصادر التميل
68	مصنع سكر الجنيد	ألمانيا
69	مصنع سكر خشم القربة	الصندوق الكويتي، ألمانيا
70	مصنع سكر سنار	الصندوق الكويتي، بريطانيا
71	مصنع سكر عسلاية	بريطانيا
72	مصنع سكر كنانة	الصندوق الكويتي، الصندوق السعودي، بنك التنمية الأفريقي
73	مصنع الغزل والنسيج الحصاحيصا	الصين
74	مصنع غزل الحاج عبد الله	صندوق أبو ظبي
75	تأهيل مصنع أسمنت عطبرة	الدنمارك
76	مصنع الغزل الرفيع الخرطوم بحري	ألمانيا الشرقية (سابقاً)
77	مدبغة النيل الأبيض	يوغسلافيا (سابقاً)
78	مدبغة الجزيرة	فرنسا

2-3-2-5- قطاع الخدمات

الرقم	المشروع	مصادر التميل
79	مشروع بناء مراكز الرعاية الصحية الأولية	بنك التنمية الأفريقي
80	مشروع بناء مدارس أساس (20 مدرسة في إطار مشروع إعادة تعمير ما خربته سيول وفيضانات 1988م)س	البنك الدولي، البنك الإسلامي للتنمية
81	3 مراكز للتدريب المهني	لمانيا ، الصين، ككوريا الجنوبية
82	مستشفى الصداقة (أمبدة)	الصين
83	مستشفى ابن سيناء الخرطوم	اليابان
84	مشروع النيل الازرق الصحي	الولايات المتحدة الأمريكية
85	مباني جامعتي جوبا والجزيرة	صندوق الاتحاد الأوربي للتنمية
86	مباني كلية التربية جامعة الخرطوم(معهد	البنك الدولي

	المعلمين سابقاً)	
87	مباني معرض الخرطوم الدولي	صندوق الاتحاد والأوربي للتنمية
88	حفر آبار مياه الشرب (أكثر من 1000 بئر)	إيطاليا
89	3 مراكز لتأهيل الأطفال	بنك التنمية الأفريقي

المصادر:

1. العرض الاقتصاديالسنو ي وزارة المالية والاقتصاد الوطني.
2. التقارير السنوية بنك السودانالمركز ي.
3. تقرير حول إدارة التعاون المالي الدولي بوزارة المالية والاقتصاد الوطني غير منشور.
4. تقارير غير منشورة حول القروض والمعونات الدولية إدارة القروض - والمعونات وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي (سابقا).

اتسم انسياب موارد القروض والمعونات الدولية للسودان بعدم الاستمرارية والتوقف لفترات متعددة ، فقد تأثر الحصول على تلك الموارد واستغلال ما تم الاتفاق عليه مع كثير من مصادر القروض والمعونات التقليدية للسودان بالمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية من جهة ومن جهة أخر ي بسبب عجز حكومة السودان عن الوفاء بالتزاماتها السابقة في مواعيدها المتفق عليها الأمر الذي أدي إلى تراكم الديون الخارجية.

المبحث الثالث

3-3 تجارب السودان والمبادرات الدولية لمعالجة أزمة المديونية الخارجية

أولا :المبادرات الدولية لمعالجة أزمة الديون الخارجية:

منذ بروز أزمة الديون الخارجية في أوائل الثمانينات وتأثيرها السلبي على الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل تحسنت أوضاع الدول المدينة متوسطة الدخل القومي بصورة جيدة فهذه الدول استطاعت الاستفادة من الدعم الحاسم للمجتمع المالي العالمي والذي تم تقديمه في شكل تدفقات لبرامج إعادة الجدولة لنادي)باريس(وترتيبات الدين على الرصيد تحت مظلة خطة (برادي) والبرامج المدعومة من المؤسسات والهيئات المالية متعددة الأطراف.

وقع السودان على أربعة اتفاقيات مع دول نادي باريس بقيمة إجمالية 1.536 مليون دولار أمريكي لم يستفد السودان من تلك المبادرات وذلك لعدم وجود برنامج متفق عليه مع صندوق النقد الدولي، وكذلك تم التوقيع على اتفاقية أعادة التمويل مع البنوك التجارية العالمية في عام 1998 م ونص الاتفاق على دفع الدين خلال سبعة سنوات منها ثلاثة أعوام فترة سماح وقد خضعت لعدت تعديلات لعدم التمكن من الوفاء بالالتزامات عند الاستحقاق [1]، والاتفاقيات كالاتي:

1. مبادرة HIPC المعدلة، الطريق الأمثل لاستدامة الدين:

تقوم مبادرة HIPC على المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي بجانب آليات الجدولة التقليدية وتقدم للدول التي تطبق سياسيات الإصلاح الاقتصادي الناجحة وتفي بباقي شروط الأهلية وهي[2]:

(1) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الأداء المالي للاقتصاد السوداني للفترة من 2000 – 2005م.

(2) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مديونية السودان الخارجية تقرير غير منشور يناير 2004م ، ص11.

أ. أن يكون عبء الدين خارج استطاعة الدولة حتى بعد محاولة إعادة جدولة الديون وسدادها.

ب. أن تكون الدولة قد اتخذت سياسات إصلاح اقتصادي وإعادة هيكلة ولديها برنامج اجتماعي لمعالجة الآثار المترتبة على برنامج الإصلاح.

ت. الوصول إلى الحكم الرشيد وحل المشاكل السياسية التي تؤدي إلى توقيع اتفاقية سلام شامل في السودان .

تعتبر أهم الإصلاحات المالية والاقتصادية المطلوبة هي:

-وضع الموازنة العامة للدولة في حدود الموارد الحقيقية لإيراداتها وبحد ضيق جدا من الاستدانة في حدود السلامة.

-تحجيم التضخم بصورة رئيسية.

-خصخصة المؤسسات والهيئات العامة.

-اتخاذ سياسات مالية ونقدية متناسقة تحقق النمو، مع استقرار سعر العملة الوطنية وثبات التضخم.

-التزام المؤسسات الدولية عند الوصول لمرحلة اتخاذ القرار بعد انقضاء فترة ثلاثة سنوات من دخول الدولة المعنية في برنامج مراقبة بواسطة صندوق النقد الدولي بأن تخفض ديونها على الدول المعنية للحد الذي يمكن الدولة من الخروج من أزمة الدين.

-ثم بعد ذلك تحتاج الدولة إلى ثلاثة سنواتأخر ي من المراقبة تحت إدارة صندوق النقد الدولي.

وتهدف المبادرة إلى تقليل حجم الديون إلى مستويات مستدامة، ونظريا فإن الدين المستدام يكون عندما يتمكن المدين من مقابلة التزامات خدمة الدين الحالية والمستقبلية دون الاستعانة

بتخفيض الدين أو المساعدات الدولية، وعمليا عملية تحديدمستوي الدين المستدام يواجه عدة صعوبات تتمثل في احتمالات عدم التأكد من التدفقات المستقبلية للعائدات المطلوبة لمواجهة خدمة الدين ويعد مؤشر الصادرات هو المقياس الأكثر ملائمة لحجم النقد الأجنبي ولكن أحيانا تكون عائدات الحكومة مثل الضرائب وهذه التقديرات غير دقيقة خاصة في حالة الدول مرتفعة المديونية وذلك نسبة لأنمستوي الدين يؤثر على الإنتاج حيث العقبات أمام واضعي السياسات والمستثمرين[1].

2. مبادرة تورنتو:

ظهرت هذه المبادرة خلال الفترة من 1988 – 1991 م وقضن بإعفاء 30% من الديون التجارية وإعادة جدولة على أساس فترة سداد ثلاثة وعشرون عاما وفترة سماح سته سنوات مع زيادة فترة سداد قروض التنمية لحوالي ثلاثون عاما.

3. اتفاقية لندن أو اتفاقية تورنتو المعدلة:

تم تطبيق هذه الاتفاقية في الفترة من1991-1994 م والتي شملت إعفاء 50% من الديون التجارية وإعادة جدولة على أساس فترة سداد ثلاثة وعشرون عاما وفترة سماح سته سنوات مع زيادة فترة سداد قروض التنمية لحوالي ثلاثون عاما.

4. مبادرة نابولي:

قضت هذه المبادرة بإعفاء 67 % من صافي القيمة الحالية لديون نادي باريس تتخللها فترة سماح سته سنوات وفترة سداد قدرها ثلاثة وعشرون عاما وزيادة فترة سداد قروض التنمية لحوالي أربعون عاما.

(1) وزارة المالية والاقتصاد الوطني الأداء المالي للاقتصاد السوداني للفترة من 2000 – 2005، ص 82.

5. مبادرة المانحين لإعفاء ديون الدول الفقيرة:

في يونيو 2005 م اقترحت مجموعة الدولالكبر ى بأن يقوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإعفاء ديون الدول المؤهلة بنسبة 100% متي وصلت مرحلة الإكمال وقد لحق بهم في عام 2007 م البنك الأمريكي، وقد اشترطت هذه المبادرة نفس الشروط السابقة لل HIPC وهي:

-أداء مقبول في السياسات المالية والنقدية علىالمستو ي الكلي.

-إنفاذ استراتيجية محاربة الفقر.

-حسن إدارة الإنفاق العام.

ويمكن القول أن السودان لم يستفد من هذه المبادرات الدولية الخاصة بمعالجة المديونية الخارجية للدول النامية بحكم انه لم يكن لديه برنامج تصحيح اقتصادي مسبق وبمراقبة صندوق النقد الدولي.

ثانيا : تجارب السودان في معالجة مديونيته الخارجية:

دخل السودان تجارب عديدة من أجل حل مشكلة المديونية الخارجية وذلك بتوقيع أربعة اتفاقيات لبرامج إعادة الجدولة من 1979 - 1984م مع دول نادي باريس،و اتفاقية واحدة لإعادة التمويل مع البنوك التجارية العالمية عام 1980 م.

بدأ السودان في التعاون مع صندوق النقد الدولي منذ التسعينات في وضع الترتيبات لإدراج السودان في طريق إعفاء ديون السودان، وكان ذلك بالدخول في برنامج الصندوق للإصلاحات المالية وإعادة الهيكلة الاقتصادية وقد رفعت إدارة البنك تقارير عديدة أكدت المسار الصحيح لسير الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجها السودان.

بذلت حكومة السودان ممثلة في وزارة المالية والبنكالمركز ي جهودا كبيرة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي باعتبارها أهم مؤسستين اهتماما بموضوع الديون على الدول النامية ، ومنها

برزت مبادرة HIPC ، وعلي الرغم من أن مبادرة ال HIPC تبدو من الوهلة الأولي جيدة وتهدف إلى تخفيض الدين إلى 80% من القيمة الصافية من الدين وأيضا الوصول للدينللمستوي المستدام ألا أنها في حقيقتها غير ذلك حيث تطول إجراءاتها وتزداد ضوابطها صعوبة بتركيزها على الأهلية الاقتصادية والأهلية السياسية مما جعل الاستفادة منها محدودة وطول فترة طرحها وحتي الآن لم تتمكن دولة واحدة من وصول نقطة النهاية[1].

أولا : موقف السودان من الشروط الحديثة للاستفادة من ال HIPC :

التزم السودان ببرنامج اقتصادي متوسط المدي منذ العام 1997 م وحقق سجلا طيبا وحافظ عليه حتى الآن وتمت الإشارة به بواسطة صندق النقد الدولي وفي الأعوام 2003 م، 2004م بدأت تظهر بشريات السلام بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل في التاسع من يناير 2005م، وحسب سجل الأداء الجيد وتوقيع اتفاقية السلامو حتي يتمكن السودان من الاستفادة من مبادرة الدول الأقل نموا والمثقلة بالديونHIPC تم الآتي:

إعداد استراتيجية تخفيض الفقر حيث تم الفراغ من إعداد استراتيجية مرحلية بالنسبة للجانب الحكومي وتم التوصل إلى مذكرة تفاهم بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان وتناولت المذكرة ملامحو أسباب الفقر في السودان والرؤية والمرتكزات والموجهات العامة للاستراتيجية والسياسات والأولويات في المدي القصير والمتوسط والطويل كذلك تم الاتفاق لإعداد استراتيجية الفقر للولايات الجنوبية ألي جانب العمل في تطوير وثيقة الشمال وفقا لما توصلت إليه مذكرة التفاهم وستكمل الوثيقة في صورتها النهائية لتشمل كل السودان.

---

(1) **وزارة المالية والاقتصاد الوطني الأداء المالي للاقتصاد السوداني للفترة من** 2000 – 2005م مارس 2006، ص82.

العمل على استقطاب مجموعة الدعم المالي من الدول الصديقة لتكوين صندوق لإطفاء مديونية صندوق النقد الدولي شريطة توفير الضمان المالي من المانحين بسداد المبلغ عند الاستحقاق وبالنسبة لمجموعة بنك التنمية الأفريقي يتم الإطفاء عن طريق مبادرة مابعد الحرب والصراعات، أما بالنسبة للبنوك التجارية فيعتمد ذلك على الحصول علي منحة من مؤسسة التنمية العالمية IDA لإطفاء مديونيتها[1].

وضعت استراتيجية عامة لمعالجة الديون الخارجية خلال الفترة 2000 - 2005م تناولت الآتي:

-التأكيد على التزام السودان بسداد الديون الخارجية.

-التركيز في المعالجة على الإطار المطروح من قبل صندوق النقد الدولي.

-تجنب أي معالجات فردية من الدول والشركات.

-الاستمرار في المعالجة مع الصناديق.

-عدم الدخول في أي التزامات جديدة إلا في حالات استثنائية والالتزام بسدادها.

-دفع العمل السياسي للمساعدة باتجاه إلغاء الديون الخاصة فيما يتعلق بالسلام.

-العمل على تحسين مناخ الاستثمار لجزباستثمار ات داخلية وخارجية.

تم حصر الديون الخارجية وتحليلها وربط مؤشراتها باستدامة الدين وفي هذا الخصوص تم تشكيل لجنة تنظيم عمليات الاقتراض ووضع سقوف محددة له بجانب وضع أسس ومعايير لتقييم عروض التمويل توطئة لمعالجة الدين الخارجي والعمل على الاستفادة من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون HIPC [2].

---

(1) المرجع السابق ، ص83.

(2) مرجع سابق ، ص84.

يقوم فريق متجانس بإعداد دراسة تحت إشراف إدارة الدين الخارجي ببنك السودان والممولة من منحة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي المقدمة لتحديث المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وتطوير نموذج الاقتصاد الكلي وتشمل الدراسة مشكلة المديونية الخارجية وتحليل تجربة السودان في الاستدامة الدين الخارجي وانعكاساتها على الاقتصاد السوداني والسبل التي توصل إلى استدامة الدين

الخارجي، حيث تخلص الدراسة إلى وضع نموذج لاستراتيجية معالجة مديونية السودان الخارجية ومن تلك الاستراتيجيات:

-استراتيجية إعادة جدولة الديون الخارجية.

-الربط بين خدمة الدين وشراء الواردات.

-الربط بين الصادر وخدمة الدين.

-استراتيجية إرجاع رأس المال الهارب.

-استراتيجية مبادرة إلغاء الديون بواسطة المدين.

-استراتيجية مبادلة الديون بالأصول.

أكدت تقارير البنك الدولي والتي عرضت في لقاء اجتماعات الربيع في العام 2014م أن الإنفاق الحكومي أظهر أداء جيدا خاصة الإنفاق الموجه لمحاربة الفقر ودعم الفئات الفقيرة للأعوام 2010 م ، 2011 م ، 2012 م ، نتيجة لجهود السودان مع هاتين المؤسستين بمبادرة منهما تم عقد ورشتي نقاش مع الدائنين لحكومة السودان بواشنطن لمعالجة ديون السودان وخرجت الورشتين بتكليف الصندوق بإعداد ورقة فنية عن حجم الديون وبعد ذلك فرغ السودان وصندوق النقد الدولي من حصر ديون السودان الخارجيةو إجراء المطابقة لها بنسبة تفوق 82 %وهي تفوق الحد الأدنى المطلوب للمطابقة بنسبة عالية.

بعد اتفاقية السلام مع جنوب السودان كان هنالك اتفاق شفاهي)غير مكتوب(بالنص لمعالجة ديون السودان من الولايات المتحدة ، وبريطانيا وشركاء الإيقاد على أن تقود بريطانيا مجموعة الدائنين للسودان، تم إيفاج وزير الدولة للمالية)آنذاك(السيدة عايدة المهدي ودكتور صابر محمد حسن محافظ بنك السودان السابق لمخاطبة البرلمانالإنجليز يبدعو ي من المملكة المتحدة ولكن بروز مشكلة دارفور بقوة شديدة أدي إلى إجهاض هذه المبادرة[1].

واصلت وزارة المالية دفعها المستمر من خلال الاجتماعات السودانية في واشنطون وبتعاون كامل مع مجموعة المحافظين الأفارقة بالبنك وكذلك المجموعة العربية في طرح موضوع أجندة الديون السودانية مع الخطاب الأفريقي والخطاب العربي المرفوع لإدارة البنك الدولي كواحدة من أهم القضايا التي يطلب من

المجموعة مساندتها، ظل الموقف السلبي للحكومة الأمريكية وكذلكالمجمو عة الأوربية سببا رئيسيا في عدم تحريك الدائنين لمعالجة ديون السودان، ملف السودان كله بالنسبة للخزانة الأمريكية هو لدي وزارة الخارجية ولا يحق لوزارة الخزانة التحرك إلى بإذن من الخارجية الأمريكية في أي شأن يمس السودان.

ظل المندوب الأمريكي لدي البنك الدولي وكذلك لدي صندوق النقد الدولي يمتنع عن التصويت في أي شأن يتعلق بالسودانبدعو ي أن هناك موانع قانونية بموجب Sanction ضد السودان، قامت الولايات المتحدة بفك الحظر عن جنوب السودان والمناطق الثلاثة وأبقتها على السودان، الجوانب الإيجابية الوحيدة التي برزت في موقف الولايات المتحدة في السنتين الأخيرتين تمثلت في الآتي:

---

[1]يوسف صديق ، وعايدة عوض ، رؤية حول ازمة مديونية السودان الخارجية في ظل المبادرات الدولية – بنك السودان وحدة الدين الخارجية ، 2002م ، ص 20.

-ام تعترض على الاعتماد الذي رصد في (IDA17) حل مديونية السودانوزيمبابو ي.

-رصدت الخزانة الأمريكية مبلغ اعتماد إسمي لمعالجة ديون السودان خلال العام 2012م.

-هنالك إشارات إيجابية حملها المبعوث أمبيكي من أمريكا لن تعترض إذا طرح أمر ديون السودان.

ثانيا :التحركات الديبلوماسية المشتركة عقب انفصال جنوب السودان:

عقب انفصال جنوب السودان كانت قضية إعفاء ديون السودان جزء من القضايا العالقة التي كونت لجنة مشتركة لمعالجتها تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، وكونت حكومة السودان لجنة مخصصة لمتابعة قضية الديون الخارجية ومسار إعفاءها وقد بذلت هذه اللجنة جهود عديدة تمثلت في الآتي:

شاركت في تفاوض مع حكومة دولة جنوب السودان حول خيارات قسمة الديون والأصول بين الدولتين تحت إشراف الاتحاد الأفريقي وقد تم الاتفاق على الخيارالصفر ي، أي يتحمل السودان لكل الدين الخارجي شريطة أن تعمل حكومة جنوب السودان مع حكومة السودان للحصول على التزام الدائنين بإعفاء ديون السودان ويكون ذلك بوصول السودان لمرحلة اتخاذ القرار ، وقد حددت فترة عامين للوصول لذلك وألا يعود الطرفان إلى خيار قسمة الديون مره أخر ي[1].

غير أن التطورات التي حدثت في جنوب السودان جعلت من سقف العامين المحدد في هذا الاتفاق غير عملي ، حيث انتهت الفترة ولم يحدث تحرك حقيق لإعفاء الديون من قبل

[1] مرجع سابق ، ص 22.

الدائنين، ثم تلي ذلك تكوين لجنة ثلاثية من الدولتين والاتحاد الأفريقي للتحرك المشترك نحو المجتمع الدولي وفق أربعة محاور هي:

-أعفاء ديون السودان الخارجية.

-السعي للحصول على دعم تنموي لمساعدة جنوب السودان.

-المساعدة المالية الانتقالية للسودان. TFA .

-رفع الحصار عن السودان.

بذلت هذه اللجنة جهودا كبيرة للتنوير بالآثار السالبة للعقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وأثرها على معالجة وإعفاء ديون السودان الخارجية في كل المحافل الدولية المتاحة وسفراء الدول الأوربية المعتمدين بالسودان، أكملت اللجنة مراجعة وتعديل وثيقة استراتيجية معالجة المتأخرات وإعفاء الديون المعروفة(SEDRACS) وصدرت في صورتها النهائية لتكون مع كل مؤسسات التمويل الدولية ومرشدا للتفاوض مع شركاء التنمية والدائنين حول الإعفاء الشامل لديون السودان[1].

أسفرت جهود اللجنة كذلك في الحصول على منحة من بنك التنمية الأفريقي للمساعدة في تقديم العون القانوني والفني في مواجهة ديون البنوك التجارية والتي برزت كمشكلة حقيقية في الفترة الأخيرة، إذ رفعت قضايا ضد السودان وصدرت أحكام وهذا يشكل منحني خطير جدا، وضح للجنة أن قضية العقوبات الأمريكية على السودان تشكل عقبة رئيسية إذ أن تلك العقوبات أصلا بدأت كعقوبة اقتصادية بسبب متأخرات ديون أمريكا التي لم يسددها السودان ثم توسعت لأسباب سياسية معلومة.

---

[1] مرجع سابق أ ص 23.

وقد أبرزت اللجنة بعض التحديات التي تواجه التحرك المشترك لإعفاء ديون السودان وتمثلت في الآتي:

-تضارب التصريحات السياسية لبعض مسؤلين والتي تفرز انعكاسات سالبة على قضية إعفاء الديون ورفع العقوبات والحصار على السودان.

-العقوبات أصبحت تتخذ مسارا حرجا وقد تؤدي إلى خنق الاقتصاد إذا لم يحدث اهتمام بها على قمة المسئولية التنفيذية للدولة (رئاسة الجمهورية.).

-عدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني والنزاع المسلح في كل من دا فور و جنوب كردفان والنيل الأزرق إلى جانب أبيي.

-الموقف الأمني المضطرب في جنوب السودان وأثره على التحرك المشترك.

-هنالك تحد كبير قد يواجهنا و هو أن الاعتمادات التي ظلت مرصودة لإعفاء السودان لأكثر من ثلاثة أعوام قد تنفد إذا أدخلتزيمبا و ي أو الصومال أو إذا سحبت هذه الموارد أو إذا أعلنت الدولالكبر ى مجموعة ال G-8 صاحبة مبادرة ال HIPC عن نهاية مبادرة الهبك وبذلك نجفف الموارد وتنتهي المبادرة ولن يبقي أمامنا إلا طريق نادي باريس البائس لأن شروطه قد تكون قاسية جدا على السودان[1].

[1] مرجع سابق ، ص 25.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية

4-1 : توصيف نموذج الدراسة

4-2: فحص البيانات وتقدير النموذج القياسي المقترح

الفصل الرابع

منهجية التحليل وصياغة النموذج

يشتمل هذا الفصل على الطريقة والمنهجية والأسلوب القياسي والنتائج التي تم الوصول إليها من خلال تطبيق الأساليب القياسية على بيانات الدراسة ومن ثم تحليلها إحصائياً وايجاد التفسيرات والتعديلات الاقتصادية التي تتناسب مع نتائج التحليل القياسي. حيث يتضمن المبحث الأول من هذا الفصل على عرض المنهجية القياسية والإحصائية المتبعة في التحليل وذلك من خلال استخدام المناهج والأساليب القياسية الحديثة التي تدرس العلاقات والتأثيرات طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية. أما المبحث الثاني تعرض الباحثة اهم نتائج التحليل الإحصائي والقياسي ومن ثم يتم تقدير نموذج الدراسة وذلك بغرض معرفة أثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي في السودان .

4-1 توصيف نموذج الدراسة

يتضمن النموذج القياسي المقترح لقياس أثر في الاقتصاد السوداني على عدد من المتغيرات الاقتصادية يعبر عنها بدالة رياضية يتم تحديدها من خلال الأدبيات متمثلة في النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية ،وتعتبر الخطوة الأولى والأساسية التي يقوم بها الباحث في الاقتصاد القياسي والذي يود دراسة ظاهرة اقتصادية معينة ، وهي تعني التعبير عن الظاهرة في صياغ رياضي وذلك لعكس العلاقات المختلفة ، ويطلق على هذه الظاهرة على المستوي الاكاديمي بمرحلة صياغة الفرضيات وهي تشتمل على الخطوات التالية :-

- تحديد متغيرات النموذج .
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج .
- تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم .

أولاً تحديد المتغيرات

اعتمدت الدراسة في تحديد متغيرات النموذج القياسي على عدة مصادر وهي:-

1/ : مصادر النظرية الاقتصادية

2/ : المعلومات المتاحة عن دراسات قياسية سابقة

3/ : المعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص

وبما أن الدراسة تهدف إلى قياس اثر الديون الخارجية على النمو الاقتصادي ولذلك فأن المتغيرات تتمثل في:

* **المتغير التابع** النمو الاقتصادي(gr) .

ويمثل من خلال نمو الناتج المحلي الحقيقي ، وهو مؤشر لمعدل النمو الاقتصادي ، حيث ان زيادته تؤدي إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد لذلك فأنه انعكاس للطلب الجاري من جهة ، وللقدرة الاستثمارية من جهة اخري .

* **المتغيرات المستقلة:**

وهي متغيرات التي تقيس الأثر على النمو الاقتصادي وتتمثل وتم تحديدها بالمتغيرات التالية:

1/ الديون الخارجية (dep)

المنهج التحليلي الوصفي :

يعرف علي أنة مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتمادا علي جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها وتحليلها تحليلا كافيا ودقيقا،لاستخلاص دلالتها والوصول إلي نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل البحث ، يعني تحليل البيانات من خلال التمثيل البياني والتوصيف الإحصائي .

التمثيل البياني : يعني تمثيل البيانات باستخدام احدي طرق التمثيل البياني وهي (الأعمدة البيانية ، والرسم الدائري ،والمنحنيات التكرارية والمضلعات التكرارية ، والمدرجات التكرارية ،وغيرها). التمثيل البياني لكل واحد من المتغيرات بمفردة لتوضيح المسار التاريخي

لبيانات المتغير خلال فترة الدراسة، ثم بعد ذلك يتم تمثيل المتغيرات مع بعضها البعض لقياس تأثير كل متغير علي الأخر.[1]

تعرف البحوث الوصفية علي أنها تلك البحوث التي تقدم وصفا للظواهر والإحداث موضع البحث دون أن تسعي إلي تفسير الأحداث والظواهر أو تحليلها والخروج بنظريات وقوانين بقصد التعميم والتنبؤ وهو يعني وصف ما هو كائن (موجود)، ويتضمن وصف الظاهرة الراهنة . ويعني تحليل البيانات من خلال التمثيل البياني والتوصيف الإحصائي.

وسيتم تمثيل بيانات الدراسة باستخدام الأعمدة البيانية لأنها هي الأنسب لتمثيل البيانات الكمية.[2]

[1] مبارك برعي مبارك ، دور الصادرات الزاعية في سد عجز الميزان التجاري 200-2016م، ماجستير ، 2018م، ص70.

[2] أحمد عبد القادر إبراهيم أحمد ، منهجية البحث العلمي ، شركة مطابع السودان للعملة المحددة ، السودان ، الطبعة الثانية ، 2013م،ص316.

والجدول التالي يوضح الارتباط بين الدين الخارجي والناتج المحلي الاجمالي

جدول رقم (4-1)

السنة	الناتج المحلي	الدين الخارجي
1980	17.4	4670
1981	34.2727	5763
1982	7.7522	6272
1983	10.929	7454
1984	17.8757	8594
1985	27.8556	9034
1986	27.1315	9834
1987	27.817	11636
1988	23.5984	12136
1989	0.6991	12855
1990	18.8526	15305
1991	8.296	15834
1992	38.1836	16085
1993	26.2654	16321
1994	44.0497	17194
1995	8.0939	18460
1996	34.7909	19451
1997	29.5318	19357
1998	3.69102	20483
1999	5.051258	20546
2000	14.74786	20521
2001	7.551031	20521
2002	12.29016	20789
2003	19.20745	25710
2004	21.59616	26784
2005	23.61447	27005
2006	35.05	28400
2007	28.19	31800
2008	18.797	33500
2009	2.524	35700
2010	23.487	37800
2011	2.579	39800
2012	1.1857	42000
2013	5.78388	45048
2014	13.995	47710
2015	18.26444	51400
2016	19.244	55007

المصدر: إعداد الباحث بواسطة برنامج

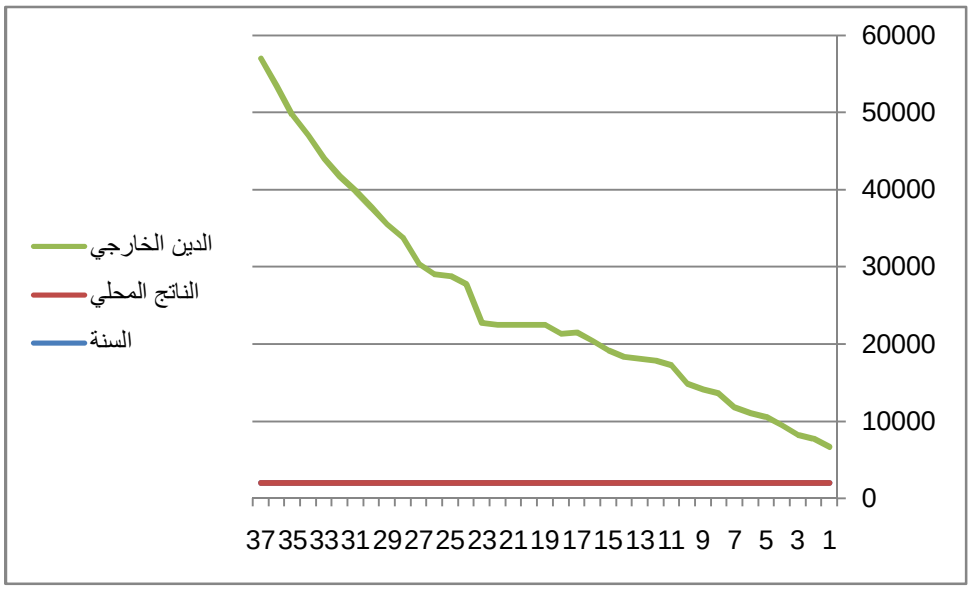

من الجدول والشكل رقم يتضح وجود علاقة عكسية ضعيفة وغير معنوية بين الدين الخارجي والناتج المحلي الاجمالي وذلك من خلال نتائج تحليل الارتباط البسيط وبلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين –0.255

الجدول التالي يوضح الارتباط بين الدين الخارجي وميزان المدفوعات

جدول رقم (4-2)

السنة	ميزان المدفوعات	الدين الخارجي
1980	525.9-	4670
1981	396.4-	5763
1982	201.9-	6272
1983	201.9	7454
1984	222.8-	8594
1985	11.8-	9034
1986	420.9-	9834
1987	201-	11636
1988	343-	12136
1989	288-	12855
1990	192.8-	15305
1991	93.4-	15834
1992	29.2-	16085
1993	41.8	16321
1994	20.5-	17194
1995	2.4	18460
1996	21.2-	19451
1997	346.7	19357
1998	480.7	20483
1999	4.8	20546
2000	108	20521
2001	87.9-	20521
2002	993.4-	20789
2003	444.6	25710
2004	2301.4	26784
2005	260.2	27005
2006	2842.2	28400
2007	329.14	31800
2008	2174.04	33500
2009	2277.96	35700
2010	1334.16	37800
2011	45.2-	39800
2012	24.1-	42000
2013	17.1-	45048
2014	15.1-	47710
2015	15.4-	51400
2016	18.7-	55007

المصدر: إعداد الباحث بواسطة برنامج

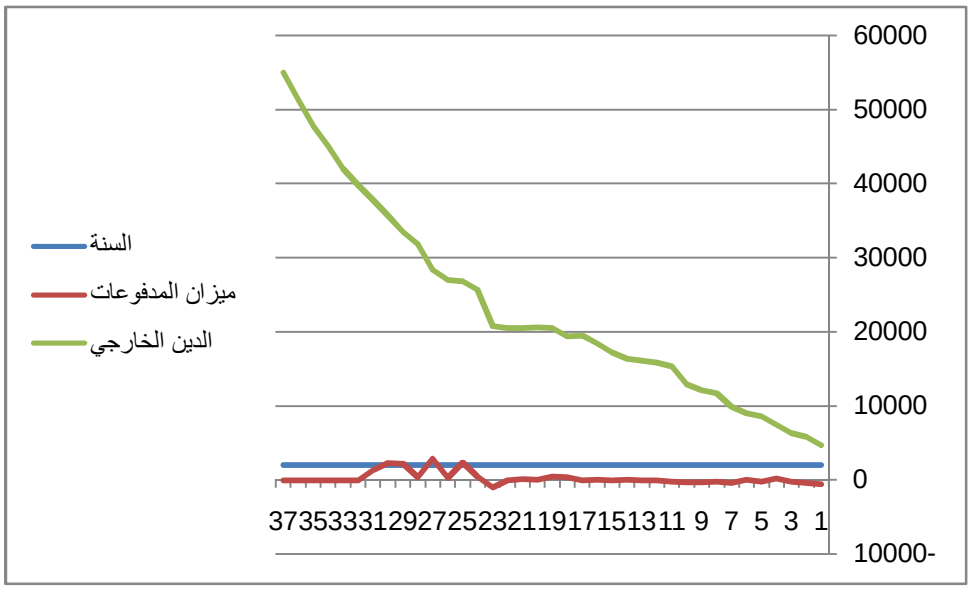

من الجدول والشكل رقم يتضح وجود علاقة طردية ضعيفة عند مستوي معنوية 10%بين الدين الخارجي وميزان المدفوعات وذلك من خلال نتائج تحليل الارتباط البسيط وبلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين 0.323

مناقشة وتحليل الفرضيات

الفرضية الاولي :هنالك علاقةعكسية بين الدين الخارجي والناتج المحلي الاجمالي في السودان

Correlations

		External dept	GDP
External dept	Pearson Correlation	1	-.225
	Sig. (2-tailed)		.181
	N	37	37
GDP	Pearson Correlation	-.225	1
	Sig. (2-tailed)	.181	
	N	37	37

من الجدول رقم ( ) يتضح وجود علاقة عكسية بين بين الدين الخارجي والناتج المحلي الاجمالي في السودان حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط حوالي (225.-) بمستوى معنوية إحصائية (0.181) و هي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (5%) . وهذه النتيجة أكدت الفرضية القائلة بوجود عكسية بين بين الدين الخارجي والناتج المحلي الاجمالي في السودان.

الفرضية الثانية: هنالك علاقة طردية بين الدين الخارجي وميزان المدفوعات

Correlations

		External dept	Blance Trade
External dept	Pearson Correlation	1	.323
	Sig. (2-tailed)		.051
	N	37	37
Blance Trade	Pearson Correlation	.323	1
	Sig. (2-tailed)	.051	
	N	37	37

من الجدول رقم ( ) يتضح وجود علاقة طردية بين الدين الخارجي وميزان المدفوعات حيث بلغت قيمة معامل الإرتباط حوالي (0.323) بمستوى معنوية إحصائية (0.051) و هي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (5%) . وهذه النتيجة أكدت الفرضية القائلة بوجود العلاقة الطردية بين الدين الخارجي وميزان المدفوعات .

النتائج :

توصلت الدراسة إلى النتائج آلاتية:

1. وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي والدين الخارجي .

2. وجود علاقة طردية بين والدين الخارجي وميزان المدفوعات.

3. وجـود مقـدرة للتنبـؤ بنمـوذج الدراسـة ممـا يسـاعد فـي التخطـيط الاقتصـادي ورسـم السياسيات.

التوصيات :

بناء على النتائج توصي الدراسة بالاتي:

1. الإنتاج هو العامل الرئيسي الذي يؤدي إلي زيادة الصادرات لذا نوصي بتفعيل دور الدولة لدفع العملية الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2. خروج البترول بعد انفصال الجنوب اثر بصورة كبيرة في انخفاض النمو الاقتصادي لذا نوصي بتنمية الصادرات غير البترولية.

3. تحسين القدرات التسويقية والتنافسية للصادرات وعدم تسويقها في شكل مواد خام.

4. جذب الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المتقدمة والصناعات التي تحتاج إلي مهارات عالية، مع التركيز على مشروعات منتجات الصادر التي يتوفر للسودان فيها ميزة نسبية.

5. فتح المجال أمام المؤسسات الناشئة للتوجه نحو الأسواق الخارجية وتصدير منتجاتها.

من خلال إعداد هذه الدراسة لاحظنا أن هنالك العديد من المواضيع التي تطرقنا لها بشكل مختصر ، إلا أن هذه المواضيع بإمكانها أن تكون نقطة انطلاق لبحوث ودراسات جديدة ومن بين هذه المواضيع:

- دور سياسية تحرير التجارة الخارجية في زيادة الصادرات السودانية.
- دور الاستثمار الأجنبي في تنمية الصادرات.
- دور رأس المال البشري في النمو الاقتصادي.

المصادر والمراجع :

1. أحمد الكواز، ، 2008، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ، العدد الثالث والسبعون ، مايو، السنة السابعة .
2. أوجست سوانينبيرج، الاقتصاد الكلي، (ترجمة خالد العامري) ، مصر - الجيزة ، دار الفاروق للاستثمارات ، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.
3. إياد حماد عبدو 2008م ، دراسة ماجستير ، بعنوان أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية ، جامعة القاهرة ،
4. الباحث النايري المصري محمد ، 2000م، رسالة ماجستير بعنوان أثر الديون الخارجية على الدول النامية ، مصر ، جامعة القاهرة .
5. حربي محمد موسي عريقات، (2006)، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي) ،جامعة الإسراء ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى دار وائل للنشر.
6. رمزي زكي أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب1971 م .
7. عبد الحفيظ حبيب الله النور (2012م) . الديون الخارجية واثرها على التنمية في البلدان النامية . جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا . دكتوراة
8. عثمان محمد على ،1967 ، رسالة ماجستير ، دراسة قياسية لأثر الديون الخارجية على التمويل الاقتصادي في الجزائر .
9. فضيلة حريتي ، 2005، 2006، رسالة دكتوراه ، مشاكل الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، حالة الجزائر .

10. قاسم العباسي محمد ، دراسة ماجستير ، بعنوان تطور الديون الخارجية في الدول النامية ، الكويت 2011م.

11. قصي محجوب محمد صالح(2012م). مشكلة ديون السودان الخارجية رؤية للحل.جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا . ماجستير.

12. مايكل ايرجمان ، 1988م، الاقتصاد الكلي ، تعريب محمد إبراهيم منصور ، جامعة الملك سعود– القصيم ، دار المريخ للنشر .

13. مجدي محمود شهاب الاقتصاد السياسي دار المعرفة الجامعية القاهرة 1997م .

14. محمد ثابت الوسيلة(2006م). أثر القروض الأجنبية على ميزان المدفوعات السوداني خلال الفترة 1990-2006. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا . ماجستير.

15. محمد خير احمد الزبير (1980-1990) العون الأجنبي والتنمية الاقتصادية تجربة السودان رسالة دكتوراه مارس1993 .

16. مني عبد الفتاح،2014م، صحيفة سودانيل ، تحليل عبء ديون السودان ، السياسات والمصالح ، الخرطوم .

17. ميشيل ب. تودارو، تعريب محمود حسن حسني ، محمود حامد ،دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية .

18. نعمة الله نجيب إبراهيم ،1998م، إسماعيل حسين إسماعيل ، أسس الاقتصاد الكلي ، الناشر كلية التجارة – قسم الاقتصاد – جامعة الإسكندرية ،.

19. يوسف عوض احمد محمد(2017). أثر تراكم خدمات الديون الخارجية على الناتج المحلي الاجمالي في السودان 1990-2015. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا . ماجستير.

20. يوسف محمد عاقلة 5794 م الإقتصاد السوداني الدار السودانية للكتب الخرطوم

الملاحق

الجدول يوضح الارتباط بين الدين الخارجي والناتج المحلي الاجمالي

السنة	الناتج المحلي	الدين الخارجي
1980	17.4	4670
1981	34.2727	5763
1982	7.7522	6272
1983	10.929	7454
1984	17.8757	8594
1985	27.8556	9034
1986	27.1315	9834
1987	27.817	11636
1988	23.5984	12136
1989	0.6991	12855
1990	18.8526	15305
1991	8.296	15834
1992	38.1836	16085
1993	26.2654	16321
1994	44.0497	17194
1995	8.0939	18460
1996	34.7909	19451
1997	29.5318	19357
1998	3.69102	20483
1999	5.051258	20546
2000	14.74786	20521
2001	7.551031	20521
2002	12.29016	20789
2003	19.20745	25710
2004	21.59616	26784
2005	23.61447	27005
2006	35.05	28400
2007	28.19	31800
2008	18.797	33500
2009	2.524	35700
2010	23.487	37800
2011	2.579	39800
2012	1.1857	42000
2013	5.78388	45048
2014	13.995	47710
2015	18.26444	51400
2016	19.244	55007

المصدر: إعداد الباحث بواسطة برنامج

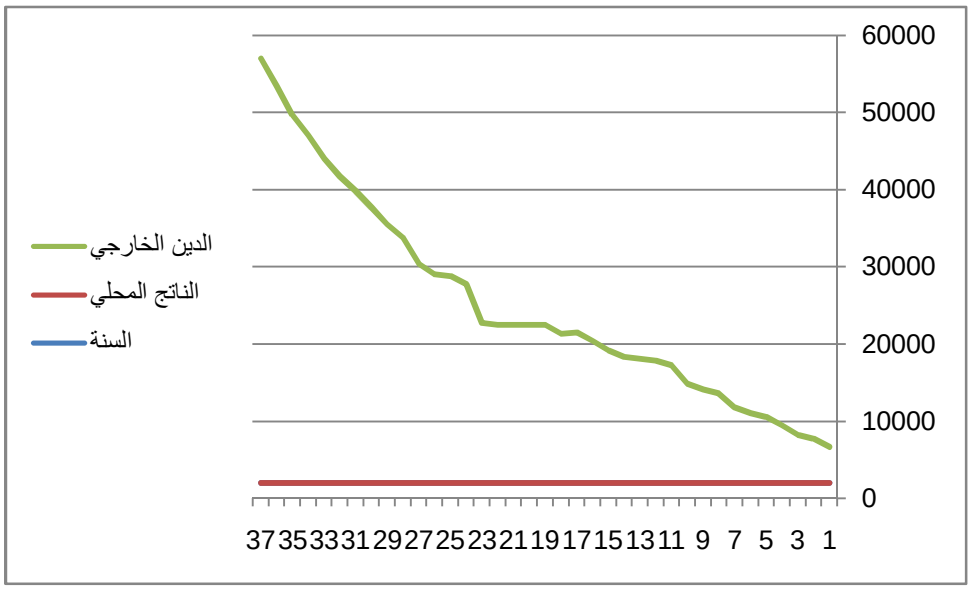
60000
50000
40000
30000
20000
10000
0
الدين الخارجي
الناتج المحلي
السنة
37 35 33 31 29 27 25 23 21 19 17 15 13 11 9 7 5 3 1

الجدول يوضح الارتباط بين الدين الخارجي وميزان المدفوعات

الدين الخارجي	ميزان المدفوعات	السنة
4670	525.9-	1980
5763	396.4-	1981
6272	201.9-	1982
7454	201.9	1983
8594	222.8-	1984
9034	11.8-	1985
9834	420.9-	1986
11636	201-	1987
12136	343-	1988
12855	288-	1989
15305	192.8-	1990
15834	93.4-	1991
16085	29.2-	1992
16321	41.8	1993
17194	20.5-	1994
18460	2.4	1995
19451	21.2-	1996
19357	346.7	1997
20483	480.7	1998
20546	4.8	1999
20521	108	2000
20521	87.9-	2001
20789	993.4-	2002
25710	444.6	2003
26784	2301.4	2004
27005	260.2	2005
28400	2842.2	2006
31800	329.14	2007
33500	2174.04	2008
35700	2277.96	2009
37800	1334.16	2010
39800	45.2-	2011
42000	24.1-	2012
45048	17.1-	2013
47710	15.1-	2014
51400	15.4-	2015
55007	18.7-	2016

المصدر: إعداد الباحث بواسطة برنامج

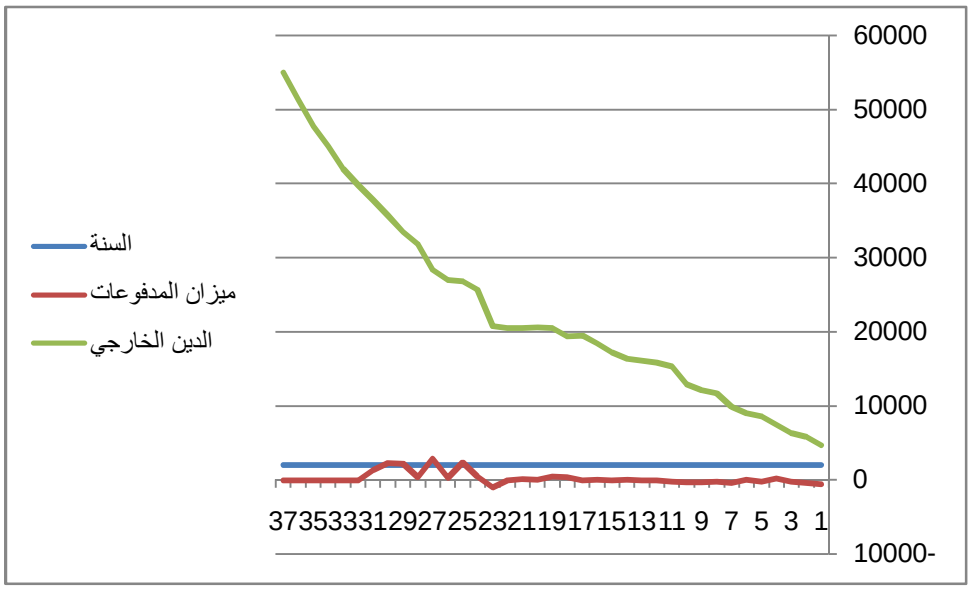
60000
50000
40000
30000
20000
10000
0
10000-
37 35 33 31 29 27 25 23 21 19 17 15 13 11 9 7 5 3 1
السنة
ميزان المدفوعات
الدين الخارجي

الدين الخارجي والناتج المحلي الاجمالي في السودان

Correlations

		External dept	GDP
External dept	Pearson Correlation	1	-.225
	Sig. (2-tailed)		.181
	N	37	37
GDP	Pearson Correlation	-.225	1
	Sig. (2-tailed)	.181	
	N	37	37

الدين الخارجي وميزان المدفوعات

Correlations

		External dept	Blance Trade
External dept	Pearson Correlation	1	.323
	Sig. (2-tailed)		.051
	N	37	37
Blance Trade	Pearson Correlation	.323	1
	Sig. (2-tailed)	.051	
	N	37	37